

اتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 550 - أيلول / سبتمبر 2026
www.uabonline.org

مؤتمر اتحاد المصارف العربية

في عمان - الأردن

حول دعم التنمية والاستثمار في سوريا

الاقتصاد السوري يدخل مرحلة جديدة من التعافي والنهوض



محافظ البنك المركزي الأردني:
استعادة نشاط الاقتصاد
السوري أولوية



حاكم مصرف سوريا المركزي:
المرحلة المقبلة تتطلب بناء مشاريع
وشراكات حقيقية

فتوح: سوريا مدعوة للمرة الأولى إلى مؤتمر دولي في نيويورك
وجلسة خاصة حول القطاع المصرفي السوري في مقر «الإحتياطي الفدرالي»



خدمات مصرفية رائدة لدعم مسيرة نجاحك في مختلف أسواق العالم.



السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية والأمين العام



د. وسام حسن فتوح
الأمين العام



زياد خلف عبد
نائب رئيس مجلس الإدارة
(العراق)



عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
(المملكة العربية السعودية)



د. جوزف طوبيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)



محمد الإترى
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)



باسم السالم
(الأردن)



عبد الله مبارك آل خليفة
(قطر)



عثمان بن جلون
(المغرب)



وليد بن خميس الحشار
(سلطنة عمان)



الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)



د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)



ناجي غندري
(تونس)



مصطفى الخلفاوي
(الإمارات العربية المتحدة)



د. ياسر الشريف
(البحرين)



عبد الرزاق محمد الهوش
(ليبيا)



فادي جليلاتي
(سوريا)



الحنثي ولد محمد صالح
(موريتانيا)



أحمد حميد الديب
(جيبوتي)



عباس عبدالله عباس
(السودان)



محمود الشوا
(فلسطين)



صندوق النقد العربي
(بصفة مراقب)



يوسف بن هندا
(المصارف المشتركة)



المحتويات

كلمة العدد

- 07 الإمتثال المصرفي: خط الدفاع الأول في مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

موضوع الغلاف

- 08 المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا
10 حاكم مصرف سوريا المركزي: المرحلة المقبلة تتطلب بناء مشاريع وشراكات حقيقية
33 فتوح: سوريا مدعوة للمرة الأولى إلى مؤتمر دولي في نيويورك

الأبحاث والدراسات

- 47 القطاع المصرفي السوري: الواقع الراهن وتحديات الإصلاح
54 الإقتصاد السوري في مرحلة التحول: من التعافي إلى النمو المستدام ويزور دور الشراكات والإستثمارات العربية
60 دور القطاع المصرفي في إستعادة النشاط الإستثماري وبناء الثقة المالية
64 الشراكات العربية والدولية في تمويل البنية التحتية والتنمية المستدامة في سوريا
70 مستقبل العملات المستقرة... نمو التبنّي والإبتكار
73 تصاعدُ الصراع السيبراني المرتبط بأهداف إستخباراتية وعسكرية

مقالات

- 75 شطب الأصفار من الليرة اللبنانية: إصلاح نقدي أم تغيير في شكل الأزمة؟ البروفسور فؤاد زمكحل
78 إقرار القانون ليس نهاية الطريق... بل بدايته - فادي خلف
79 البطالة تلتهم الأجيال وتُبطئ عجلة الإقتصاد العالمي - نعمت بيان

نشاط التدريب

- 81 ورشة تدريبية في القاهرة بعنوان: التحكيم الدولي في النزاعات المصرفية والتجارية
- 82 ورشة تدريبية متخصصة في طرابلس - ليبيا حول «تحديات ومتطلبات التطبيق العملي للمعيار الدولي للتقارير المالية

IFRS9

أخبار اقتصادية

- 83 على خطى «المسار التركي» - الإقتصاد بؤابة التقارب بين مصر وسوريا
- 84 الملتقى اللبناني في الإماراتي في بيروت يفتح باب الاستثمار
- 87 مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بين الإسكوا ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في المغرب
- 88 إغلاق باب المندوب.. تهديد خطير للإقتصاد والطاقة العالميين

أخبار مصرفية

- 37 مجلس الوزراء الأردني يجدد للدكتور عادل الشركس محافظاً للبنك المركزي لمدة خمس سنوات
- 39 الرئيس التنفيذي/ المدير العام للبنك الأهلي الأردني: أهمية دور البنك في توجيه رأس المال نحو فرص النمو
- 42 بنك الأردن راعياً ذهبياً للمؤتمر العربي الإقليمي
- 45 البنك الإسلامي الأردني يواصل رعايته الذهبية لمنتدى التمويل الأخضر لعام 2026
- 77 «ديلويت الشرق الأوسط» تتعاون مع بنك الغذاء اللبناني عبر برنامجها D-CARES
- 89 محند بوراي محافظاً للبنك المركزي الجزائري
- 91 ضمن الحملة الترويجية للأوعية الإذخارية «فرصة من ذهب» الأهلي المصري» يسلم الجوائز للعملاء الفائزين
- 93 بنك مصر و«الأهلي المصري» يعلنان عن صدور موافقة مبدئية من «المركزي الإماراتي» الإستحواذ على فروع بنك مصر في الإمارات
- 95 قبل طرحه للإكتتاب.. تقييم بنك القاهرة يرتفع إلى 1.58 مليار دولار بعد تحديث البيانات المالية
- 96 بنك الكويت الدولي KIB ينجح في تسعير أول إصدار له من الصكوك ذات الأولوية غير المضمونة
- 98 بنك قطر الوطني (QNB): الحكومة البريطانية أمام تحدي الموازنة بين النمو الإقتصادي واحتواء التضخم
- 99 البنك العربي يدعم حملة «العودة إلى المدارس» بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد
- 100 مصرف الجمهورية - ليبيا يحصد جائزة «أكثر نافذة مصرفية إسلامية واعدة لعام 2026» في لندن
- 102 تكريم عدنان أحمد يوسف القيادي المصرفي بجائزة الإنجاز مدى الحياة في المسؤولية المجتمعية
- 102 إستعداد مملكة البحرين لإستضافة أعمال النسخة الأولى من منتدى ومعرض «صنع في الخليج 2026»
- 103 مصرف الأهلي العراقي يطلق النسخة الرابعة من برنامج Banking Ready 2026

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 11-2416 / بيروت - لبنان / هاتف: 1 377800 961 +

فاكس: 1-364952 / 961-1-364952 / بريد إلكتروني: magazine@uabonline.org

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS



- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects for more than a century and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions.
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East-2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022, 2023 and 2024 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 56 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact since 2015, and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI), in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

الإمتثال المصرفي: خط الدفاع الأول في مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

القطاع المصرفي ضد الإستغلال في العمليات غير المشروعة، وإستعادة الثقة ومواجهة الإقتصاد النقدي.

وهنا يجدر بنا التحذير من مخاطر التوسع في التعاملات النقدية الورقية التي تسهل التهرب الضريبي والفساد وتبييض الأموال، مما يجعل صرامة الإمتثال ضرورة ملحة، فضلاً عن أهمية تحقيق الإصلاح والتعاون، حيث تتطلب المواجهة الفعالة الإنتقال الجذري نحو تطبيق أعلى معايير العناية الواجبة والتعاون المستمر مع الهيئات الرقابية الدولية.

في هذا السياق، إن إتحاد المصارف العربية شارك خلال السنوات الماضية في مئات الإجتماعات مع المصارف المركزية والهيئات الرقابية والجهات الحكومية والمؤسسات المالية الدولية. وقد خلصت هذه اللقاءات إلى وجود قناعة مشتركة بأن المشكلة لا تكمن في نقص الخبرات، بل بالإرادة الجدية بتحقيق الإصلاح والإلتزام بالمعايير الدولية، لا سيما وأن هذه المعايير واضحة والحلول الفنية متاحة في معظم الدول العربية.

في هذا الإطار، لم يعد السؤال الأهم في المرحلة الراهنة: «هل نعرف ما يجب فعله؟»، وإنما: «هل نملك الإرادة السياسية لفعل ما يجب فعله؟». علماً أن الإلتزام السياسي يمثل الأساس لأي إستجابة وطنية فعالة لمواجهة الجرائم المالية.

في المحصلة، إن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعتمد على الإرادة السياسية الفاعلة وتحويل المعايير الدولية إلى تطبيقات عملية وليست مجرد نصوص على الورق. فالبنوك خط دفاع أول، حيث تُعد المصارف والمؤسسات المالية خط الدفاع الأساسي لحماية النظام المالي، شريطة تزويدها بالخبرات والمعرفة والموارد الكافية، إضافة إلى أهمية توافر الإرادة السياسية من خلال التحدّي الرئيسي والذي لم يعد محصوراً في نقص الخبرات أو غياب القوانين، بل عبر توافر قرار سياسي جاد يجعل الإصلاح أولوية وطنية لإستعادة الثقة الدولية. مع التحذير من توسّع التعاملات النقدية «الكاش» كونها تشكل بيئة خصبة للتهرب الضريبي وتسهيل الجرائم المالية، مع ضرورة إستمرار الحوار البناء مع الجهات الرقابية الدولية (الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي ووزارة الخزانة الأميركية) لرفع معايير الإمتثال في القطاع المصرفي العربي.



يُعتبر الإمتثال المصرفي خط الدفاع الأول والركيزة الأساسية لحماية القطاع المالي عبر تطبيق سياسات صارمة لكشف ومنع الجرائم المالية. ويكمن الإمتثال في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العناية الواجبة عبر تحقق البنك من هوية العملاء بدقة ومراقبة المعاملات المشبوهة بناءً على مستوى المخاطر، والسياسات الداخلية. ويرتكز ذلك على وضع المصرف ضوابط وقائية وقواعد بيانات دقيقة لمتابعة حركة الأموال والحدّ من الثغرات، والإلتزام الرقابي، من حيث إلتزام المؤسسات المالية تعليمات المصرف المركزي والمعايير الدولية لتفادي المخاطر القانونية والمالية.

وتقوم منظومة الإمتثال المصرفي على مجموعة من الآليات، حيث تتنوّع العمليات المالية غير العادية والإبلاغ عنها فوراً للجهات المختصة، وإدارة المخاطر عبر تقييم المخاطر المستجدة وتحديث أنظمة الرقابة الآلية، وتدريب الكوادر البشرية باستمرار، والتنسيق المشترك عبر تبادل المعلومات وتعزيز التعاون بين المصارف ووحدات التحري المالي.

مهنياً، الإمتثال المصرفي أوسع من مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فهو يشمل الإمتثال للقوانين والانظمة والعقوبات والحوكمة وحماية العملاء، بينما تمثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أحد أبرز محاور حماية النظام المالي، بغية تعزيز نزاهة وشفافية

د. وسام حسن فتوح

الأمين العام

تحت رعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس في عمان
المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا
«الشراكة الإقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والإستثمار في سوريا»



مقدم الحضور الرسمي وقوفاً للسلام الملكي الأردني في افتتاح المؤتمر

من بوابة عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، دخل الإقتصاد السوري مرحلة جديدة من البحث عن التمويل والشراكات العربية، لكن هذه المرة من خلال القطاع المصرفي كأحد المفاتيح الأساسية لإعادة تحريك التجارة والإستثمار وتمويل التعافي، وذلك تحت رعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس. وقد جاء إفتتاح المؤتمر العربي الإقليمي حول التنمية والإستثمار في سوريا تحت عنوان «الشراكة الإقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والاستثمار في سوريا»، ونظّمه إتحاد المصارف العربية على مدار يومين في العاصمة الأردنية عمان، بمشاركة مسؤولين ومصرفيين ومستثمرين وشركات وصناديق ومؤسسات مالية وتنموية عربية مهتمة بالسوق السورية. وقد وضع المؤتمر العربي الإقليمي الذي نظّمه الإتحاد بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، وجمعية البنوك في الاردن وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، ثلاثة ملفات مترابطة في صدارة النقاش: تعافي الإقتصاد السوري، إعادة تطوير القطاع المصرفي وتحويل فرص الإستثمار إلى شراكات قابلة للتنفيذ. وتحدّث في الإفتتاح كل من محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، وحاكم مصرف سورية المركزي محمد صفوت رسلان، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، ورئيس جمعية البنوك في الأردن المهندس باسم السالم ورئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلوانة.



مقدم الحضور: محافظ البنك المركزي الأردني معالي الدكتور عادل شركس وحاكم مصرف سوريا المركزي معالي الدكتور محمد صفوت رسلان والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح



جانب من الحضور الرسمي والمصرفي العربي خلال افتتاح المؤتمر

الافتتاح

محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شرcks:

الأردن وسوريا يرتبطان بمصالح إقتصادية متبادلة

وإستعادة نشاط الإقتصاد السوري أولوية تحظى بإهتمام مشترك

بين الدول العربية وتوسيع الإستفادة من الموارد والخبرات والفرص المتاحة في المنطقة»، موضحاً «أن القطاع المصرفي الأردني يمتلك خبرات فنية ومؤسسية وعلاقات مصرفية واسعة يمكن الإستفادة منها في تطوير التعاون مع سوريا، خصوصاً في تمويل التجارة، وقنوات المدفوعات والتحويلات، والرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر، والخدمات المالية الرقمية».

ورأى محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل شرcks «أن فاعلية الشراكة الإقتصادية والمصرفية في هذه المرحلة تتطلب العمل على ثلاثة عناصر مترابطة: أول هذه العناصر، «ترسيخ الثقة والاستقرار»، إذ لا يمكن للقطاع المصرفي أن يؤدي دوره في تعبئة المدخرات وتوجيه الإئتمان بكفاءة ما لم يستند إلى بيئة تتسم بالاستقرار النقدي والمالي، وأطر تشريعية ورقابية حديثة، وممارسات راسخة في الحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر. وفي هذا الإطار، يكتسب الإمتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أهمية خاصة، ليس فقط لضمان سلامة التعاملات المصرفية، وإنما أيضاً لبناء علاقات مصرفية موثوقة مع المؤسسات العربية والدولية. أما العنصر الثاني، فيتمثل بتحويل الإحتياجات إلى مشروعات منتجة وقابلة للتمويل: هنا تبرز أهمية أن تتكامل مساهمات المصارف والقطاع الخاص والمؤسسات التمويلية والتنمية العربية والدولية، بحيث تتناسب مصادر التمويل وأجاله مع طبيعة المشروعات ومخاطرها، فتمويل التجارة ورأس المال العامل يختلف، بطبيعته، عن تمويل البنية التحتية طويلة الأجل، وهو ما يستدعي تنويع أدوات التمويل وتطوير التمويل المشترك، إلى جانب دراسة أدوات الضمان وتقاسم المخاطر، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، على أسس واضحة من الجدوى والحوكمة والمسؤولية المالية.

أما العنصر الثالث والأخير، فيتمثل في تطوير القنوات التي تصل التمويل بالنشاط الإقتصادي: فلا شك أن التجارة والاستثمارات تحتاج إلى قنوات مصرفية ومالية موثوقة ومدفوعات وتحويلات آمنة وكفوءة، وعلاقات مراسلة مصرفية تستند إلى الوضوح والإمتثال وإدارة المخاطر. لذلك، فإن تطوير البنية التحتية المالية والخدمات الرقمية وبناء القدرات البشرية ينبغي أن يسير بالتوازي مع توسيع التمويل. فنجاح هذه القنوات ييسر أعمال المنشآت، ويعزز الشمول المالي، ويزيد قدرة القطاع المصرفي على خدمة الإقتصاد».



بداية، أكد محافظ البنك المركزي الأردني، الدكتور عادل شرcks، «أن تعافي الإقتصاد السوري وإزدهاره يحظى بإهتمام مباشر من الأردن، إنطلاقاً من المصالح الإقتصادية المشتركة والروابط الوثيقة التي تجمع البلدين»، مشيراً إلى «أن نجاح مسار التعافي في سوريا يسهم في إعادة تنشيط حركة التجارة والنقل والعبور، وتعزيز ترابط الأسواق وسلاسل الإمداد، بما ينعكس إيجاباً على سوريا ومحيطها العربي».

وقال د. شرcks: «إن الأردن وسوريا يرتبطان بمصالح إقتصادية متبادلة تجعل من دعم تعافي الإقتصاد السوري وتعزيز قدرته على إستعادة نشاطه الإقتصادي، أولوية تحظى بإهتمام مشترك»، مؤكداً «أن دعم تعافي سوريا الشقيقة يُمثل مسؤولية عربية مشتركة، وفي الوقت ذاته مصلحة إقتصادية متبادلة، لما يمكن أن يترتب عليه من آثار إيجابية على التجارة والاستثمار والنقل والروابط الإقتصادية بين سوريا والدول العربية».

وأشار د. شرcks إلى «أن دعم الإقتصاد السوري لا يقتصر على إطار العلاقات الثنائية، بل يرتبط بمصلحة عربية أوسع، في ظل المتغيرات الإقتصادية والجيوستراتيجية التي تستدعي تعزيز التعاون

حاكم مصرف سورية المركزي محمد صفوت رسلان:

المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من الحديث عن الفرص إلى بناء مشاريع وشراكات حقيقية



بدوره، تحدث حاكم مصرف سوريا المركزي محمد صفوت رسلان عن أهمية المؤتمر في تعزيز التعاون المصرفي العربي ودعم جهود التنمية وإعادة الإعمار، كذلك أهمية تعزيز الشراكات الاقتصادية والمصرفية العربية ودور القطاع المصرفي والنقدي في دعم مسار التنمية والاستثمار في سوريا.

وقال رسلان: «إن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من الحديث عن الفرص إلى بناء مشاريع وشراكات حقيقية تجمع رأس المال بالخبرة والقدرة على التنفيذ وتدعم الإنتاج وفرص العمل وإعادة الإعمار والنمو الاقتصادي المستدام»، مشيراً إلى «أهمية العلاقات المصرفية والتجارية السورية الأردنية في توسيع التعاون العربي وتعزيز إدماج سوريا تدريجياً في محيطها العربي والمنظومة الاقتصادية والمالية الدولية».

وأكد رسلان «أهمية مشاركة القطاع المصرفي السوري في المؤتمر»، مشيراً إلى «أن وجود القطاع المصرفي يمثل جانباً مهماً في تحقيق التنمية وجذب الاستثمارات»، موضحاً «أن مشاركة مصرف سوريا المركزي إلى جانب مجموعة من المصارف السورية، جاءت تلبية للدعوة، والعمل على فتح قنوات مصرفية جديدة مع المصارف الأردنية بالدرجة الأولى، والمصارف العربية والإقليمية بشكل عام».

وقال الحاكم رسلان: «سورية تدخل اليوم مرحلة جديدة، والرهان فيها ليس على إستعادة ما كان، بل على بناء إقتصاد أكثر إنتاجاً وكفاءة، وأكثر قدرة على الاستثمار والنكامل مع محيطه العربي والإفتتاح على الإقتصاد العالمي، وهذا يتطلب قبل كل شيء بيئة اقتصادية ومصرفية ونقدية موثوقة، قادرة على إستيعاب الإستثمار، وتمويل النشاط الإقتصادي، وتسهيل التجارة، وحماية الاستقرار. ومن هنا يأتي دور مصرف سورية المركزي في هذه المرحلة، حيث نعمل على ترسيخ الإستقرار النقدي، وتطوير أدوات السياسة النقدية وإدارة السيولة، وتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، وتحديث الأطر التنظيمية والرقابية للقطاع المصرفي والنقدي».

كما نعمل على تحديث منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني، وتوسيع خيارات الدفع، وتطوير البنية التحتية للمدفوعات، بما يرفع كفاءة حركة الأموال ويتيح للمصارف والمؤسسات المالية تطوير خدمات أكثر قدرة على تلبية إحتياجات الإقتصاد. وفي الوقت نفسه، نواصل تطوير منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز جاهزيتها، لأن سلامة النظام المالي والثقة به تشكلان أساساً لأي إفتتاح مصرفي وإقتصادي مستدام».

وأضاف رسلان: «سورية تمتلك إحتياجات كبيرة، لكنها تمتلك في المقابل فرصاً كبيرة في الطاقة والبنية التحتية والصناعة والزراعة والسياحة والرعاية الصحية والتكنولوجيا والخدمات، وتحويل تلك الفرص إلى مشاريع يحتاج إلى رأس مال، وخبرة، وتمويل، وبنية تحتية، وبيئة تنظيمية واضحة، وعلاقات مصرفية قادرة على خدمة حركة التجارة والإستثمار».

ولهذا، فإن ما نطمح إليه ليس مجرد تدفق للإستثمارات إلى سورية، وإنما بناء شراكات عربية حقيقية تُنشئ إنتاجاً وفرص عمل وأسواقاً جديدة، وتدعم إعادة الإعمار، وتكون جزءاً من نمو إقتصادي مستدام.

والقطاع المصرفي سيكون أحد العناصر الأساسية في هذا المسار، من خلال قدرته على تمويل الإقتصاد، وتطوير الخدمات، وبناء العلاقات المصرفية، وربط حركة الإستثمار والتجارة بالنظام المالي. والأردن، بما يجمعه بسورية من جغرافيا وتاريخ وعلاقات إقتصادية وإجتماعية، يمثل شريكاً مهماً في هذه المرحلة، ويُمكن للعلاقات المصرفية والتجارية بين البلدين أن تكون منصة عملية لتوسيع التعاون العربي، وتسهيل حركة التجارة والاستثمار والخدمات».

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح:

سوريا تمتلك مقومات حقيقية للنهوض وفرصاً استثمارية واعدة

تجعلها محط إهتمام متزايد في المنطقة



من جانبه، أكد الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، الدكتور وسام فتوح، «أن سوريا تمتلك مقومات حقيقية للنهوض وفرصاً استثمارية واعدة تجعلها محط إهتمام متزايد في المنطقة»، مشيراً إلى «أن سوريا تقف اليوم أمام مرحلة مفصلية تنتقل فيها من إدارة الأزمات إلى بناء الدولة، ودمج إقتصادها في محيطه العربي والدولي».

وعن متطلبات البناء الجديد، شدد د. فتوح على «أن بناء سوريا الجديدة يحتاج إلى مؤسسات قوية تعمل وفق أحكام القانون، وسياسات إقتصادية واضحة ومستقرة، وقضاء عادل يحمي الحقوق، وقطاع خاص متين، ونظام مالي ومصرفي موثوق يقوم على معايير الحوكمة والشفافية والمعايير الدولية».

وعن حجم الفرص والأضرار، لفت د. فتوح الإنتباه إلى «أن حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والمباني (بحسب تقييمات البنك الدولي) يعكس في المقابل حجماً هائلاً من الإحتياجات والفرص الإستثمارية الكبرى في قطاعات: الطاقة، النقل، الخدمات اللوجستية، الإسكان، الزراعة، الصناعة، الإتصالات والخدمات المالية».

وحول القطاع المصرفي السوري والعقوبات، أوضح د. فتوح «أن إتحاد المصارف العربية يعمل على خطة إصلاحية لتطوير القطاع المصرفي في سوريا الذي يضم 21 مصرفاً (بينها 15 بنكاً خاصاً)، مؤكداً «أن إزالة العقوبات المفروضة على المصارف السورية تظل الخطوة الأولى والأساسية لتنشيط هذا القطاع وعودته للإندماج عالمياً».

وقال د. فتوح: «وفق تقديرات البنك الدولي، بلغ الناتج المحلي لسوريا نحو 21.4 مليار دولار في العام 2024، ولكن الرئيس السوري أحمد الشرع أشار إلى توقعات بمضاعفة حجم الإقتصاد السوري خلال المرحلة المقبلة، بما يعكس الطموح نحو تسريع وتيرة التعافي وتحقيق نمو إقتصادي مستدام. وتبرز هذه التوقعات حجم الفرص الواعدة التي يتمتع بها الإقتصاد السوري، لكنها تؤكد في الوقت عينه، ضرورة دعم مسار التعافي بإصلاح شامل للقطاع المصرفي والمالي والإمتثال الكامل للمعايير الدولية».

وتحدث د. فتوح عن المؤتمر الدولي في نيويورك والذي سيعقد قريباً، وما يميّزه مشاركة القطاع المصرفي السوري فيه للمرة الأولى، ضمن برنامج عمل المؤتمر.

وقال د. فتوح: «لقد خلّفت السنوات الماضية إرثاً ثقيلاً من العزلة، لكن سورية اليوم تقف أمام لحظة إنتقال من إدارة الأزمات إلى بناء الدولة، ومن الإقتصاد المعزول Isolated Economy إلى الإقتصاد الفاعل والمندمج في محيطه العربي والدولي».

أضاف د. فتوح: «إن سوريا الجديدة هي سوريا الدولة القوية بمؤسساتها، والقادرة بقانونها، والمنفتحة على محيطها العربي، والتي تجعل من الإدارة الرشيدة والشفافية والمساءلة ركائز أساسية للحكم الرشيد. وما نراه من تركيز على إعادة بناء المؤسسات، وتنظيم عملية إتخاذ القرار، والإفتتاح على الاشقاء العرب والمجتمع الدولي، يُشكل أساساً مهماً لتعزيز الثقة».

فالدول لا تُبنى بالشعارات، بل بمؤسسات تعمل وفق القانون، وسياسات واضحة ومستقرة، وقضاء يحمي الحقوق، وقطاع خاص فعّال، ونظام مالي ومصرفي متين وموثوق يقوم على الحوكمة والشفافية، ويؤكد المعايير الدولية ويفتح أمام سوريا آفاقاً أوسع للتعاون والإستثمار عربياً ودولياً».



رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك الأردنية المهندس باسم السالم:

نحرص على تعزيز التواصل والتعاون بين القطاعين المصرفيين الأردني والسوري

شدّد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك الأردنية المهندس باسم السالم على «أهمية توسيع مساحات الحوار والتعاون بين مختلف الجهات الاقتصادية والمصرفية، وبناء شراكات فاعلة تُسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز الإستثمار وتعزيز دور القطاعين الخاص والمصرفي في مسارات التنمية»، مؤكداً «أن الأردن يُولي أهمية خاصة لعلاقاته مع سوريا»، لافتاً إلى حرص جمعية البنوك في الأردن على «تعزيز التواصل والتعاون بين القطاعين المصرفيين الأردني والسوري وفتح آفاق أوسع للتعاون خلال المرحلة المقبلة».

والمؤسسات المالية لفتح قنوات تعاون جديدة تسهم في تعزيز تدفق الإستثمارات وإعادة الإعمار، مؤكداً أهمية الانتقال من مرحلة الحديث عن الفرص إلى بناء مشاريع إستثمارية وشراكات حقيقية على أرض الواقع تدعم الإنتاج وتوفّر فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وركز السالم في كلمته على المصالح الاقتصادية المشتركة، إذ شدّد على عمق العلاقات والروابط الوثيقة والترابط بين الأسواق وسلاسل الإمداد التي تجمع الأردن وسوريا، مشيراً إلى أن دعم تعافي الإقتصاد السوري يمثل مصلحة عربية متبادلة وأولوية ذات إهتمام مشترك، داعياً إلى تفعيل دور القطاع المصرفي العربي



حضور رسمي مصرفي عربي في المؤتمر



رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العللونة:

المرحلة المقبلة تتطلب توسيع مجالات التعاون الإقتصادي العربي

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العللونة، «أن المرحلة المقبلة تتطلب توسيع مجالات التعاون الإقتصادي العربي وتعزيز دور القطاع الخاص في دعم الإقتصاد السوري، وتهيئة بيئة مناسبة أمام المستثمرين العرب لإطلاق مشروعات إستثمارية وتنموية تسهم في إعادة الإعمار وتحقيق التنمية المستدامة».

وقال العللونة: «نشدد في هذا الإطار على أهمية تعزيز الشراكة الإقتصادية والمصرفية بين الأردن وسوريا، والإستفادة من الخبرات المتراكمة للقطاع المصرفي الأردني إلى جانب تطوير أدوات التمويل المصرفية التي تدعم التجارة والإستثمار بين البلدين». وأضاف العللونة: «كما أن المرحلة المقبلة تتطلب تكامل الأدوار بين الحكومات والقطاع الخاص والمصارف والمؤسسات المالية العربية، لتوجيه الإستثمارات نحو القطاعات القادرة على خلق فرص

العمل وتحقيق قيمة مضافة وتعزيز النمو الإقتصادي. ونحن في جمعية رجال الأعمال الأردنيين نؤكد إستعدادنا للمساهمة في بناء جسور التعاون والشراكة، وتبادل الخبرات، وفتح المجال أمام مزيد من الإستثمارات والشراكات بين رجال الأعمال في الأردن وسوريا وكافة الدول العربية».



مشاركة رسمية ومصرفية عربية

لإنك تستاهلي أكثر

BECAUSE YOU DESERVE MORE

#معك - الإسكان



بنك الإسكان
Housing Bank

بنكي للحياة

جلسات المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا

تناولت مستقبل الإقتصاد السوري في المرحلة الجديدة والإصلاحات الإقتصادية والمؤسسية اللازمة لتحقيق النمو المستدام

تناول المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا بعنوان «الشراكة الإقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والإستثمار في سوريا» تحت رعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شرخس، والذي عُقد في العاصمة الأردنية عمان، تطوير القطاع المصرفي وتعزيز الإستقرار المالي، بما يشمل تحديث التشريعات والأطر التنظيمية المصرفية وفق المعايير الدولية، وتعزيز الحوكمة والشفافية والإمتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعادة بناء العلاقات المصرفية مع المؤسسات العربية والدولية، إلى جانب تطوير البنية التحتية المالية وأنظمة المدفوعات والتحويل الإلكتروني.

كما بحث المؤتمر في مستقبل الإقتصاد السوري في المرحلة الجديدة، والإصلاحات الإقتصادية والمؤسسية اللازمة لتحقيق النمو المستدام، ودور القطاع الخاص في التنمية وإعادة الإعمار، وتحسين بيئة الأعمال، وآليات جذب الاستثمارات العربية والدولية.

وقد أكدت مشاركة مصرف سورية المركزي في المؤتمر توجُّهه نحو توسيع قنوات التعاون الإقتصادي والمصرفي العربي، وبحث الفرص الإستثمارية والمشاريع القابلة للتنفيذ، وبناء شراكات عملية تُسهم في دعم التنمية والإستثمار وتواكب متطلبات المرحلة الجديدة.



مقدم الحضور الرسمي والمصرفي العربي في المؤتمر

اليوم الأول

الكلمة الرئيسية

الاستراتيجية إلى خطط وبرامج تنفيذية، ومخرجات تشريعية ورقابية وتقنية متكاملة، شملت تطوير الأطر القانونية والرقابية. كما ساهمت سلطة النقد في دعم وتطوير التشريعات الوطنية ذات الصلة، بما يعزّز البيئة القانونية للتحوّل الرقمي والنشاط الاقتصادي والمالي، بما فيها التشريعات الخاصة بحماية البيانات والمعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة والتوقيع الإلكتروني». ولفت شنار إلى «أن سلامة النظام المالي لا تنفصل عن سلامة علاقاته مع النظام المالي الدولي، لذلك واصلت سلطة النقد العمل على تعزيز متانة المصارف ومرونتها، ورفع مستويات الإمتثال وإدارة المخاطر، والحفاظ على شبكة العلاقات المصرفية المراسلة، والحد من مخاطر De-risking، بما يضمن إستمرار التجارة والتحويلات والتدفقات المالية عبر الحدود». وتحدث شنار عن مواجهة القطاع المصرفي الفلسطيني خلال الفترة الأخيرة «تحديات مرتبطة بالعلاقات المصرفية المراسلة مع المصارف الإسرائيلية، مما إستدعى تحركاً مكثفاً من سلطة النقد وإتصالات متواصلة مع مختلف الأطراف، وأسهمت هذه الجهود في تمديد فترة الإشعار حتى نهاية العام الحالي، بما يوفر مساحة لمواصلة العمل على حلول مستدامة تحمي هذه القنوات الحيوية وتدعم الاستقرار المالي والتجاري». وخلص المحافظ شنار إلى تأكيد سلطة النقد الفلسطينية «إستعدادها لمواصلة مشاركة خبراتها وتجاربها، والإنخراط في أي جهد عربي مشترك يُعزّز الإستقرار المالي، ويُطوّر الأنظمة المصرفية، ويدعم الإستثمار والتنمية، ويرسخ التكامل المالي العربي».



في كلمته الرئيسية قال محافظ سلطة النقد الفلسطينية يحيى شنار: «لقد عملت سلطة النقد الفلسطينية خلال السنوات الماضية على تحديد أهدافها الإستراتيجية ومبادرات وخطط تنفيذية متكاملة، إستهدفت تعزيز سلامة القطاع المالي وصون إستقراره، وتسريع التحوّل الرقمي ودعم التنمية الإقتصادية، وتعزيز التحوّل نحو الدفع الإلكتروني والحد من إستخدام النقد، إلى جانب تطوير منظومة إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومواكبة التطورات والمعايير الدولية. وقد ترجمت سلطة النقد هذه الأهداف



مقدم الحضور المصرفي العربي في المؤتمر

الجلسة الأولى

تطوير القطاع المصرفي وتعزيز الإستقرار المالي



تحدث في الجلسة الأولى كل من:

- محمد العمارة، المدير التنفيذي لدائرة الإستقرار المالي، البنك المركزي الأردني،
- عمر الحلبي، المدير المشرف في لجنة الإدارة، مصرف سورية المركزي،
- هاورد تشانغ، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي للشركات الإستراتيجية، شركة EssentaTor، أميركا،
- حمد جمال زيدان، المدير العام للبنك العربي، سورية،
- علي عبد الجبار، الرئيس التنفيذي لشركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS،
- إبراهيم ببشة، رئيس الخزينة والمؤسسات المالية، البنك الأردني الكويتي.

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «تطوير القطاع المصرفي وتعزيز الإستقرار المالي»، محاور تحديث التشريعات والانظمة المصرفية بما يواكب المعايير الدولية، وتعزيز الحوكمة والشفافية والإستقرار المالي والإمتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعايير مجموعة العمل المالي Financial Action Task Force - FATF، وإعادة بناء وتعزيز العلاقات مع المصارف العربية والدولية وتطوير البنية التحتية المالية وأنظمة المدفوعات والتحول الرقمي.

وترأس الجلسة أسامة أحمد بن صالح بخاري، عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الممارسات البنكية في غرفة التجارة الدولية ICC، السعودية.



مشاركة مصرفية عربية في المؤتمر



الزملاء: محمد مسعود، دينا قدوح، عباس العرب

الجلسة الثانية

الإقتصاد السوري وآفاق التعافي والتنمية

وتضمنت الجلسة الثانية بعنوان «الإقتصاد السوري وآفاق التعافي والتنمية»، محاور مستقبل الإقتصاد السوري في المرحلة المقبلة، والإصلاحات الإقتصادية والمؤسسية اللازمة لتحقيق النمو المستدام، ودور القطاع الخاص في التنمية وإعادة الإعمار، وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية وآليات جذب الإستثمارات العربية والدولية. تحدث في الجلسة الثانية كل من:



السيدة ليلي السمان، نائبة رئيس غرفة تجارة دمشق،
والشريك في شركة السمان ومشاركوه للإستشارات المالية،
ورئيسة مجلس الأعمال السوري اللبناني



الدكتور Norbert Fiess، الخبير الإقتصادي الرئيسي
لمنطقة الشرق الأوسط، البنك الدولي، الأردن،
وعضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال في الأردن،



المحاورة في الجلسة السيدة جوزفين ديب
الإعلامية الإقتصادية والمصرفية
قناة «الجديد» اللبنانية



الأستاذ فارس الحديدي
مدير رئيسي/ الدراسات الإقتصادية
البنك الأردني الكويتي

اليوم الثاني



الكلمة الرئيسية

سبقت الجلسة الأولى، في اليوم الثاني للمؤتمر العربي الإقليمي، كلمة رئيسية للدكتور مازن سويد، رئيس لجنة الرقابة على المصارف، لبنان، تناولت الشراكات الاقتصادية، وتطوير القطاع المصرفي، وإعادة بناء العلاقات المالية المشتركة بين الدول العربية وسوريا.

الجلسة الأولى

الاستثمار والشراكات الاقتصادية في دعم الإعمار



ترأس الجلسة:

- عدنان ناجي، المدير العام لـ «الأردنية لضمان القروض»، الأردن، وتحدث فيها كل من:
- محمود باشا، معاون مدير مديرية مفوضية الحكومة، مصرف سورية المركزي، والمهندس مهند المناصير، مؤسس ورئيس مجموعة وتد الاستثمارية، الأردن،
- وعيسى الشامي، مؤسس ورئيس شركة Alpha Capital، سوريا.

تناولت الجلسة الأولى بعنوان:

- «الاستثمار والشراكات الاقتصادية في دعم الإعمار»،
- محاور فرص الاستثمار في قطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة، ومشاريع البنية التحتية والخدمات اللوجستية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP ودورها في التنمية، ومساهمة الصناديق والمؤسسات المالية العربية والإقليمية في تمويل المشاريع.

الجلسة الثانية

دور القطاع الخاص العربي في دعم الإقتصاد السوري



لـ Data Gear، مصر، وتحدث فيها كل من:
 - ناديا بيتكوف، العضو المنتدب لشؤون الاثر والشرابات، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، بريطانيا،
 - ونضال النصراوين، الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني QNB، سورية،
 - ميشال عزام، المدير العام لبنك سورية والمهجر.

وشملت الجلسة الثانية بعنوان: «دور القطاع الخاص العربي في دعم الإقتصاد السوري» محاور تمويل مشاريع إعادة الإعمار والبنية التحتية، ومشاريع مشتركة بين القطاعين الخاصين العربي والسوري، والإستثمار العربي في سوريا وتطوير القطاع الخاص السوري.
 ترأس الجلسة الثانية المهندس أحمد السنباطي، الرئيس التنفيذي



جانب من الحضور خلال جلسات العمل في المؤتمر

الجلسة الثالثة

بناء القدرات وتعزيز التعاون الإقتصادي والمصرفي العربي



محاورة الجلسة الإعلامية اللبنانية جوزفين ديب

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «بناء القدرات وتعزيز التعاون الإقتصادي والمصرفي العربي» محاور تطوير الكفاءات والموارد البشرية في القطاعين المالي والمصرفي والتدريب المهني والشهادات الدولية المتخصصة، وتعزيز التعاون بين المصارف المركزية والمؤسسات المالية العربية، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في الإصلاح والتنمية، ودور المؤسسات العربية والإقليمية في الدعم الفني وبناء القدرات وتعزيز التكامل الإقتصادي.

وتحدث في الجلسة الثالثة كل من:

- محمود باشا، معاون مدير مديرية مفوضية الحكومة، مصرف سورية المركزي،
- منى شربجي، أخصائية إدارة مخاطر/ مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
- المهندس أحمد السنباطي، الرئيس التنفيذي لـ Data Gear، مصر،
- الدكتور باسل الحجار، المدير التنفيذي لشركة فيديا إنسايت، وخبير في الدراسات الأمنية والجيوسياسية، لبنان.

مستعد للخطوة الأولى للابتكار؟ إحنا معك مستعدون



استثمارات



بطاقات ائتمانية



ودائع



قروض



حسابات توفير



كابيتال
بنك

 @Capitalbankjo

 06 5100 220

 capitalbank.jo

إتحاد المصارف العربية يكرم

محافظ البنك المركزي الأردني و حاكم مصرف سورية المركزي

في ختام حفل افتتاح المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والاستثمار في سوريا، كرم إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام الدكتور وسام فتوح، محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شرcks، حيث قدم له باسم الاتحاد، درعاً تقديرياً، تعبيراً عن الشكر والتقدير لمشاركته ورعايته للمؤتمر، وتثميناً لدوره في دعم العمل المصرفي والمالي العربي. كما قدم الدكتور وسام فتوح بإسم الإتحاد درعاً تقديرياً إلى حاكم مصرف سورية المركزي، السيد محمد صفوت رسلان، تقديراً للجهود التي يبذلها في دعم مسيرة تطوير القطاع المصرفي السوري، وتعزيز دوره في مواكبة متطلبات المرحلة الاقتصادية المقبلة.



معالي الدكتور عادل شرcks محافظ البنك المركزي الأردني متوسطاً الدكتور وسام فتوح والمهندس باسم السالم



معالي الدكتور محمد صفوت رسلان حاكم مصرف سوريا المركزي متوسطاً معالي الدكتور عادل شرcks محافظ البنك المركزي الأردني والدكتور وسام فتوح ومحافظ سلطة النقد الفلسطينية يحيى شنار والمهندس باسم السالم

تكريم المصارف والمؤسسات المالية الراعية للمؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا

جرى تكريم المصارف والمؤسسات المالية الراعية للمؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا وهي كالتالي:



جمعية رجال الأعمال الأردنيين/ الأستاذ أيمن العلوانة



جمعية البنوك في الأردن/ د. ماهر المحروق



بنك قطر الوطني/ الأستاذ نضال نصراوي



البنك العربي/ الأستاذة رندة الصادق



البنك الأردني الكويتي/ الأستاذ هيثم البطيحي



EssantaTor Inc / Mr. Haward



بنك الإسكان/ الأستاذ عمار الصفدي



بنك الأردن/ الأستاذ صالح رجب



شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع/ الأستاذ علي عبد الجبار



البنك الأهلي الأردني/ الأستاذ أحمد أبو عيدة



كابيتال بنك/ الأستاذ تامر غزالة



الشركة الاردنية لضمان القروض/ الأستاذ عدنان ناجي



البنك الإسلامي الأردني/ الأستاذ حسين سعيد



بنك الاتحاد/ الأستاذ منتصر دواس



العلانة للصرافة/ الأستاذ أيمن العلانة



مؤسسة ضمان الودائع/ الدكتور وليد القصراري



الشخصيات الرسمية والمصرفية الرئيسية المشاركة في افتتاح المؤتمر العربي الإقليمي



حفل إستقبال كبار الشخصيات الرسمية والمصرفية والدبلوماسية

في المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا

جرى على هامش إفتتاح المؤتمر العربي الإقليمي حول التنمية والإستثمار في سوريا تحت عنوان «الشراكة الإقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والاستثمار في سوريا»، والذي نظّمه إتحاد المصارف العربية تحت رعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شرخس على مدار يومين في العاصمة الأردنية عمّان، حفل إستقبال كبار الشخصيات الرسمية والمصرفية والدبلوماسية العربية والأجنبية، وبمشاركة مسؤولين ومصرفيين ومستثمرين وشركات وصناديق ومؤسسات مالية وتنموية عربية مهتمة بالأسواق ولا سيما في السوق السورية.



محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شرخس متوسطاً حاكم مصرف سورية المركزي محمد صفوت رسلان والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح وشخصيات مصرفية أردنية وعربية



على هامش المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والاستثمار في سوريا

**حاكم مصرف سورية المركزي محمد صفوت رسلان
يلتقي الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح؛
إمكانية إنشاء جمعية للمصارف في سوريا**



حاكم مصرف سورية المركزي محمد صفوت رسلان مجتمعاً بالأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح في حضور فريق عمل الجانبين

في سوريا، تكون إطاراً جامعاً للعمل المصرفي، وتنسق الجهود بين المصارف العاملة في البلاد.

وفي وقت سابق، كان الحاكم رسلان، قد عقد سلسلة لقاءات ثنائية مع ممثلي عدد من المصارف العربية في عمان، وقد شملت ممثلي البنك الأهلي وبنك الإتحاد والبنك التجاري وبنك لبنان والمهجر، في حضور ممثلي عدد من المصارف السورية الخاصة.

إلتقى حاكم مصرف سوريا المركزي محمد صفوت رسلان، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، وذلك على هامش المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والاستثمار في سوريا، وكان بحث «في ما يمكن أن يقدمه الإتحاد من إستشارات لما يتمتع به من خبرة واسعة في صوغ القوانين والتشريعات».

كما ناقش الجانبان إمكانية إنشاء جمعية للمصارف

من قنوات مصرفية جديدة إلى شبكة دولية ... مؤتمر عمان يبحث في توسيع فرص التمويل لسوريا

**حاكم مصرف سوريا المركزي محمد صفوت رسلان:
وجود القطاع المصرفي السوري في المؤتمر العربي الإقليمي في عمان
جزء أساسي من جهود التنمية**



متعددة، وهو ما شكّل أحد محاور النقاشات الثنائية التي شهدتها المؤتمر».

وتتقاطع هذه الخطوة مع ما أكدته مديرية العمليات المصرفية في مصرف سوريا المركزي خلود شيخو، حول إعادة تفعيل العلاقات مع عدد من المصارف المراسلة، مع توقعات بتوسيع هذه الشبكة خلال المرحلة المقبلة، مما يزيد حجم المعاملات المالية ويُعزّز تدفق الاستثمارات إلى سوريا.

إهتمام بتأسيس مصارف جديدة

ولا يقتصر الحراك المصرفي على إعادة تفعيل العلاقات، إذ أظهرت إجتماعات المؤتمر إهتماماً بتأسيس مصارف جديدة في سوريا، وفق معاون مدير مديرية المفوضية في مصرف سوريا المركزي محمود باشا.

وأوضح باشا «أن سبعة وفود أبدت رغبتها في تأسيس مصارف في سوريا»، موضحاً «أن العمل معها سيبدأ خلال المرحلة المقبلة لإستكمال الإجراءات وفق التشريعات والقوانين السورية النازمة لهذا المجال».

وتعكس هذه الرغبة، وفق المعطيات التي برزت خلال المؤتمر، إنتقال النقاش من البحث في فرص الإستثمار إلى بحث الأدوات المالية والمصرفية اللازمة لمواكبة هذه الفرص، ولا سيما أن دخول مصارف جديدة يمكن أن يوسع قاعدة التمويل والخدمات المصرفية المتاحة أمام الشركات والمستثمرين.

ترتبط قدرة سوريا على جذب الإستثمارات بحجم الفرص المتاحة في قطاعات إقتصادها، وبقدرة القطاع المصرفي في الوقت نفسه على توفير القنوات التي تحول هذه الفرص إلى مشاريع وتدفقات مالية فعلية، وهو ما وضعه المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا، والذي إنعقد في العاصمة الأردنية عمان، في صلب نقاشاته.

ويأتي ذلك في وقت يعمل فيه مصرف سوريا المركزي على توسيع شبكة علاقاته المصرفية وإعادة تفعيل قنوات المراسلة، بالتوازي مع مسار إصلاحي يستهدف تطوير أنظمة الدفع والتشريعات والرقابة والإلتزام، بما يعزّز قدرة القطاع المصرفي على مواكبة إحتياجات الإقتصاد والإستثمار.

قنوات مصرفية لتمويل الإقتصاد

وأكد حاكم مصرف سوريا المركزي محمد صفوت رسلان، أهمية وجود القطاع المصرفي السوري في المؤتمر، باعتباره جزءاً أساسياً من جهود التنمية وجذب الاستثمارات، وقال لـ «سانا»: «لا تنمية ولا إستثمار من دون قنوات مصرفية، ولا قنوات مصرفية من دون علاقات مبنية على أسس صحيحة».

وأوضح رسلان «أن مشاركة مصرف سوريا المركزي إلى جانب مجموعة من المصارف السورية تستهدف فتح قنوات جديدة مع المصارف الأردنية بالدرجة الأولى، والمصارف العربية والإقليمية»، مشيراً إلى «أن بناء هذه العلاقات يحتاج إلى لقاءات وإجتماعات

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح:

الإتحاد مستعد لمواكبة مصرف سوريا المركزي في مسار التعافي



أول دعوة لسوريا إلى مؤتمر مصرفي في نيويورك

وأشار د. فتوح إلى «أن مسار الإنفتاح المصرفي على سوريا لا يقتصر على الدول العربية، إذ إن سوريا مدعوة للمرة الأولى للمشاركة في مؤتمر دولي سيعقد في نيويورك ويستضيفه بنك الإحتياطي الفيدرالي، وسيتضمن جلسة خاصة حول القطاع المصرفي السوري، بهدف بحث سبل تقريب هذا القطاع من المؤسسات والشبكات المالية الدولية، وفي مقدّمها «سويفت» وغيرها».

ويربط د. فتوح نجاح هذا الإنفتاح بمدى جاهزية القطاع المصرفي السوري للإتصالات الدولية، من حيث البنية التحتية والتأهيل والتدريب والإمكانات التقنية، وهو ما يجعل الإصلاح المصرفي جزءاً من عملية أوسع تتجاوز تطوير القطاع نفسه إلى تهيئة الإقتصاد السوري لإستقبال التمويل والإستثمار.

وبذلك، يفتح مؤتمر عمان مساراً يتدرّج من إعادة بناء العلاقات المصرفية العربية وتوسيع شبكة المصارف المراسلة، إلى إستقطاب مصارف جديدة والإستعداد للتواصل مع المؤسسات المالية الدولية، بما يضع القطاع المصرفي في موقع أساسي لتحويل فرص الإستثمار المتاحة في سوريا إلى حركة إقتصادية وتمويلية فعلية.

الإصلاح المصرفي بوابة الإستثمار

وقال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح: «إن الإتحاد ينظر إلى المؤتمر بإعتباره منصة لدعم إستراتيجية مصرف سوريا المركزي 2026-2030، وما تتضمنه من إصلاحات مصرفية في مجالات الرقابة وتطوير أنظمة الدفع والقوانين والتشريعات وترسيخ مبادئ الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب».

وأكد د. فتوح أن «لا إصلاح إقتصادي ولا إستثمار من دون إصلاح مصرفي شامل»، مشيراً إلى «أن المصارف تمثل عصب الإقتصاد وأداة أساسية لتمويله، ولا سيما في مرحلة تحتاج فيها سوريا إلى إستثمارات وتمويلات أكبر لإستثمار الفرص المتاحة في قطاعات الإتصالات والزراعة والنقل والخدمات المالية وغيرها».

وأضاف د. فتوح: «أن إتحاد المصارف العربية مستعد لمواكبة مصرف سوريا المركزي في مسار التعافي، بما يشمل التدريب والتأهيل وتطوير البنية التحتية والإمكانات التقنية اللازمة للإنتفا ح على المؤسسات المالية الدولية».

في حديث صحافي لوكالة «سانا» السورية
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح:
نثّون عالياً إستراتيجيته «المركزي السوري» 2026 – 2030
ولا إصلاح إقتصادياً ولا إستثمارات من دون إصلاح مصرفي شامل
مصرف سورية المركزي سيكون مشاركاً للمرة الأولى
في المؤتمر الدولي في مقرّ «الإحتياطي الفيدرالي» في نيويورك

أضاف د. فتوح: «في هذا الإطار سيعقد قريباً المؤتمر الدولي الذي يستضيفه «الإحتياطي الفيدرالي» في مقره الرئيسي في نيويورك، وقد تمت دعوة سوريا للمرة الأولى في تاريخها إلى هذا المؤتمر، إذ عرضنا مع سعادة الحاكم رسلان ضرورة حضوره هذا المؤتمر، وإلقاء كلمة مصرف سورية المركزي خلال حفل إفتتاحه»، مشيراً إلى «جلسة خاصة ستعقد خلال المؤتمر المذكور عن القطاع المصرفي السوري، هدفها الرئيسي تقوية علاقات القطاع المصرفي، مع الجهات الدولية، من بينها «سويفت» وجهات رقابية أخرى. علماً أن على المصارف السورية أن تكون جاهزة لهذه الإتصالات الدولية، من خلال تجهيز البنى التحتية، والإمكانات التقنية، والتدريب والتأهيل والإمتثال. ومن هنا يأتي دور إتحاد المصارف العربية للوقوف إلى جانب دعم سياسة مصرف سورية المركزي لتدريب وتأهيل القطاع المصرفي السوري».



وعبر د. فتوح عن فخر إتحاد المصارف العربية بإتخاذ المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا بعنوان «الشراكة الإقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والإستثمار في سوريا» تحت رعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شرّكس، في العاصمة الأردنية عمّان، «حيث سلّط الأضواء على الجهود التي يقوم بها مصرف سورية المركزي ضمن إستراتيجيته التي أطلقها 2026 – 2030»، مثمناً عالياً هذه الإستراتيجية «وما تضمّنته من إصلاحات مصرفية ولا سيما حيال الرقابة، وتطوير الدفع، والقوانين والتشريعات، وترسيخ مبادئ الإلتزام، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، مؤكداً بإسم إتحاد المصارف العربية «الوقوف جنباً إلى جنب مع مصرف سورية المركزي في هذه الجهود ومسار التعافي».

وقال د. فتوح «إن الإتحاد منظمة عربية إقليمية تأسس في العام 1974، ويعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية، وقد إتخذ العاصمة اللبنانية بيروت مقرّاً رئيسياً له، لكن لديه مقرّات إقليمية أخرى، أبرزها وأهمها في الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، كما في القاهرة/ مصر، وفي عمّان/الأردن، ويجمع الإتحاد 350 مصرفاً عربياً، تعمل في 20 دولة عربية، ويتمتع بعضوية معظم البنوك المركزية العربية وجمعيات المصارف المحلية بصفتها أعضاء مراقبين».

على هامش المؤتمر العربي الإقليمي حول التنمية والإستثمار في سوريا، تحدث الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح إلى وكالة «سانا» السورية قائلاً: «لا شك في أنه لا إصلاح إقتصادياً ولا إستثمارات في سوريا من دون إصلاح مصرفي شامل، وخصوصاً أن المصارف هي عصب الإقتصاد، وهي التي تموّله، وعليه، نتفهّم في هذه المرحلة بأنه لا بد من تلقي تمويلات إستثمارية على نحو أكبر في سوريا، ولا سيما أن فرص الإستثمار في هذا البلد كبيرة، وخصوصاً في قطاعات الإتصالات، الزراعة، النقل وسائر الخدمات المالية»، مشيراً إلى أهمية لقائه مع حاكم مصرف سورية المركزي محمد صفوت رسلان، حيث تناول البحث موضوع أهمية الإستثمار في القطاعات المشار إليها.

وأكد د. فتوح: «أن إتحاد المصارف العربية يتمتع بعلاقات قوية جداً ولا سيما مع منظمة «سويفت» (SWIFT) العالمية، حيث تتركز هذه الشراكة في محاور أساسية عدّة تهدف إلى تطوير القطاع المالي والمصرفي في المنطقة، كذلك لدينا علاقات متينة جداً مع وزارة الخزانة الأميركية، والبنك الفيدرالي الأميركي في نيويورك، فضلاً عن جهات رقابية عدة».

حفل عشاء تحت رعاية شركة العلاونة للصرافة على شرف المدعوين من الشخصيات الرسمية والمصرفية العربية في المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والاستثمار في سوريا

أقام إتحاد المصارف العربية على شرف المدعوين من الشخصيات الرسمية والمصرفيين حفل عشاء تحت رعاية شركة العلاونة للصرافة، في ختام المؤتمر العربي الإقليمي حول التنمية والاستثمار في سوريا تحت عنوان «الشراكة الإقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والاستثمار في سوريا»، والذي نظّمه الإتحاد على مدار يومين في العاصمة الأردنية عمان، بمشاركة مسؤولين ومصرفيين ومستثمرين وشركات وصناديق ومؤسسات مالية وتنموية عربية مهتمة بالسوق السورية.







ساهم في ترسيخ الإستقرار النقدي والمالي ومثانة القطاع المصرفي في المملكة

مجلس الوزراء الأردني يجدد للدكتور عادل الشركس محافظاً للبنك المركزي لمدة خمس سنوات

هذا في الوقت الذي إتخذ فيه البنك المركزي الأردني حزمة من الإجراءات الإستباقية خلال العام 2026 بقيمة إجمالية بلغت 760 مليون دينار، للحدّ من تداعيات التطورات الإقليمية ودعم القطاعات الاقتصادية المتأثرة، بما عزّز من مرونة الإقتصاد الوطني وقدرته على التعامل مع الظروف الإستثنائية. كما عكست مؤشرات المثانة المالية سلامة أداء البنوك ومنعتها عبر المحافظة على مستويات مرتفعة من كفاية رأس المال والسيولة القانونية والعائد على الموجودات وحقوق المساهمين، وإستمر في توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مستنداً إلى أطر رقابية وإحترازية متطورة أسهمت في ترسيخ سلامته وقدرته على مواجهة المخاطر.

وشهدت الولاية الأولى للدكتور الشركس خروج الأردن من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي الدولية (FATF) في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بعد إستكمال متطلبات خطة العمل الخاصة بتطوير منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما عزّز مكانة وسمعة النظام المالي الأردني دولياً.

وعلى صعيد تحديث القطاع المالي، حقق البنك المركزي تقدماً ملموساً في منظومة التكنولوجيا المالية والإبتكار والمدفوعات الرقمية، من خلال إطلاق الإستراتيجية الوطنية للمدفوعات الإلكترونية في الأردن للسنوات 2023-2025، كذلك إطلاق المركز الأردني للتكنولوجيا المالية والإبتكار، وإطلاق أكاديمية التكنولوجيا المالية الأردنية، وإطلاق المختبر التنظيمي الرقمي، وتطوير منظومة الخدمات والمدفوعات المالية الرقمية، والتوسع في خدمات التحويل والدفع الإلكتروني، مع قيام البنك المركزي بتعزيز جاهزيته لمواجهة المخاطر الرقمية المتصاعدة، بما يعكس نجاح البنك المركزي في الموازنة بين الإستقرار والتطوير والحماية الرقمية إنسجاماً مع مستهدفات رؤية التحديث الإقتصادي 2023-2033.



قرّر مجلس الوزراء الأردني تجديد تعيين الدكتور عادل الشركس محافظاً للبنك المركزي الأردني لمدة خمس سنوات جديدة. ويعكس هذا القرار الثقة بالبنك المركزي في ضوء الإنجازات النوعية التي حقّقها البنك تحت قيادة الشركس خلال فترة ولايته الأولى والتي أسهمت في ترسيخ الإستقرار النقدي والمالي في المملكة وتعزيز مثانة القطاع المصرفي ومنعة الإقتصاد الوطني وقدرته على تحقيق النمو الإقتصادي المستدام.

ورغم الظروف الإقتصادية والجيوسياسية الإستثنائية التي شهدتها العالم والمنطقة خلال السنوات الماضية، نجح البنك في المحافظة على سعر صرف الدينار وقوته الشرائية مدعوماً بارتفاع إحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية إلى مستوى تاريخي غير مسبوق بلغ 28.4 مليار دولار في نهاية آب/أغسطس 2026 مقارنة مع 18 مليار دولار في نهاية العام 2021، بالتزامن مع بقاء معدّلات التضخّم عند مستويات منخفضة ومستقرة بلغت بالمتوسط 2 % خلال الفترة عينها وهي من بين الأدنى في دول المنطقة.

البنك الأهلي الأردني يفوز بجائزة

أفضل ممول للشركات

الصغرى والمتوسطة لعام 2025

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



IFC

International
Finance Corporation
WORLD BANK GROUP



البنك الأهلي الأردني
Jordan Ahli Bank

ahli

الرئيس التنفيذي / المدير العام للبنك الأهلي الأردني أحمد أبو عيده:

نرى دور البنك الأهلي الأردني في توجيه رأس المال نحو فرص النمو المستقبلية

ومساعدة عملائنا على الإستعداد للإقتصاد يتّجه بصورة متزايدة نحو الكفاءة والاستدامة



رأى الرئيس التنفيذي / المدير العام للبنك الأهلي الأردني أحمد أبو عيده أن دور البنك يكمن في توجيه رأس المال نحو فرص النمو المستقبلية، ومساعدة عملائنا على الإستعداد لإقتصاد يتّجه بصورة متزايدة نحو الكفاءة والاستدامة والقدرة على الصمود. فالتمويل المستدام بالنسبة إلينا أداة لحماية القيمة وخلق فرص جديدة وتعزيز تنافسية البنك وعملائه والإقتصاد الأردني على حد سواء، مشيراً إلى أن التمويل المستدام يلتقي مع مفهوم الإزدهار المشترك الذي يتبناه البنك؛ فالقيمة التي نهدف إلى خلقها هي التي تُقاس بقدرة التمويل على دعم النشاط الإقتصادي، وتوسيع الفرص، وتمكين المرأة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخلق قيمة طويلة الأجل للعملاء والمجتمع والمساهمين. وهذا يجعل الإستدامة جزءاً من معادلة النمو والتنافسية، وليس هدفاً منفصلاً عنها.

في ما يلي الحوار مع الرئيس التنفيذي / المدير العام للبنك الأهلي الأردني أحمد أبو عيده:

*** كيف يُقيّم البنك الأهلي الأردني موقعه التنافسي في السوق؟ وكيف يرى دوره في القطاع المصرفي في ظلّ التحوّلات التي يشهدها الإقتصاد الأردني؟ وما أبرز محاور إستراتيجيته لتعزيز النمو المستدام وتوسيع قاعدة عملائه في المرحلة المقبلة؟**

– نقيّم موقعنا التنافسي من خلال قدرتنا على بناء قيمة مستدامة وعلاقات طويلة الأجل مع عملائنا ومختلف أصحاب المصلحة، وليس من خلال مؤشرات الحجم وحدها. فالقطاع المصرفي يشهد تغييراً مستمراً في توقعات العملاء، وتسارعاً في تبني القنوات الرقمية، وتزايداً في الحاجة إلى حلول أكثر تخصصاً ومرونة. وفي هذا السياق، ترتبط التنافسية بالنسبة إلينا بمدى قدرتنا على فهم هذه المتغيرات والاستجابة لها بصورة عملية، مع الحفاظ على الثقة والكفاءة وجودة التجربة.

وبشكل مفهوم «الإزدهار المشترك» إطاراً أساسياً ضمن هذا التوجّه؛ إذ ينظر البنك إلى العملاء والموظفين والمساهمين والشركاء والجهات الرقابية والمجتمع بإعتبارهم أطرافاً مترابطة في عملية خلق القيمة. ومن هنا، نركّز على تعميق التواصل مع أصحاب

المصلحة وفهم أولوياتهم، بحيث تنعكس هذه المعرفة على قراراتنا وتطوير خدماتنا وعلاقاتنا معهم. وينطلق هذا النهج من قناعة بأنّ تحقيق قيمة مستدامة للعملاء وأصحاب المصلحة يدعم بدوره قدرة البنك على النمو وتحقيق عوائد مستدامة على المدى الطويل¹.

وفي المرحلة المقبلة، نرى أن النمو سيعتمد على الجمع بين توسيع قاعدة العملاء وتعميق علاقتنا بالعملاء الحاليين. ويشمل ذلك مواصلة تطوير الخدمات الرقمية وتجربة العميل، وتقديم حلول مالية وغير مالية أكثر ارتباطاً باحتياجات الأفراد والشركات، إلى جانب توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وبناء شراكات تتيح لنا الوصول إلى شرائح وفرص جديدة. وقد حدّد البنك ضمن توجّهاته المعلنة مواصلة دعم الشركات بمختلف أحجامها، وتطوير منصّاته الرقمية، وتوسيع قاعدة عملائه من الأفراد، بما يعزّز قدرته على النمو بصورة متوازنة ومستدامة².

ونرى أنّ دور البنك في المرحلة المقبلة يتجاوز توفير التمويل والخدمات المصرفية التقليدية إلى بناء علاقات أعمق مع العملاء، ومساندتهم في تحقيق أهدافهم المالية والنمو في أعمالهم، وتطوير

1. البنك الأهلي الأردني – الإزدهار المشترك: <https://ahli.com/shared-prosperity/?lang=ar>

2. Jordan Ahli Bank, “Jordan Ahli Bank Celebrates Its 70th Anniversary”: <https://ahli.com/jordan-ahli-bank-celebrates-its-70th-anniversary/>

ينقل من إطار وسياسات إلى أدوات مالية قادرة على تعبئة رأس المال وتوجيهه نحو قطاعات ذات أثر إقتصادي وإجتماعي وبيئي.

وعلى المستوى الوطني، نرى أن البنوك تؤدي دوراً محورياً في تمويل التحول الإقتصادي، ولا سيما مع تطور الإطار التنظيمي للتمويل الأخضر في الأردن. ويتقاطع توجُّهنا مع إستراتيجية التمويل الأخضر 2023-2028 التي أطلقها البنك المركزي الأردني، ومع الإستراتيجية الوطنية للإشتغال المالي 2023-2028 والتصنيف الوطني الأخضر للأردن، وهي أطر تساعد القطاع المالي على توجيه التمويل بصورة أكثر وضوحاً نحو الأنشطة الداعمة للإستدامة والنمو الشامل^{6 7 8}.

ونرى فرصاً متزايدة لتمويل الإستثمار في كفاءة الطاقة والمياه، والطاقة المتجددة، والنقل المستدام، والإدارة المستدامة للموارد والزراعة، إلى جانب دعم نماذج الإقتصاد الدائري والتحول في القطاعات التي تحتاج إلى إستثمارات تجعلها أكثر كفاءة وقدرة على الصمود والمنافسة. وبالنسبة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحديداً، لا يقتصر الدور على إتاحة التمويل، وإنما يشمل مساعدتها على الإنتقال إلى نماذج أعمال أكثر كفاءة وإستعداداً للمتطلبات المستقبلية.

وهنا يلتقي التمويل المستدام مع مفهوم الإزدهار المشترك الذي يتبناه البنك؛ فالقيمة التي نهدف إلى خلقها هي التي تقاس بقدرة التمويل على دعم النشاط الإقتصادي، وتوسيع الفرص، وتمكين المرأة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخلق قيمة طويلة الأجل للعملاء والمجتمع والمساهمين. وهذا يجعل الإستدامة جزءاً من معادلة النمو والتنافسية، وليس هدفاً منفصلاً عنها⁹.

ومن هذا المنطلق، نرى دور البنك الأهلي الأردني في توجيه رأس المال نحو فرص النمو المستقبلية، ومساعدة عملائنا على الإستعداد لإقتصاد يتجه بصورة متزايدة نحو الكفاءة والإستدامة والقدرة على الصمود. فالتمويل المستدام بالنسبة إلينا أداة لحماية القيمة وخلق فرص جديدة وتعزيز تنافسية البنك وعملائه والإقتصاد الأردني على حد سواء.

تجربة مصرفية تتسم بالمرونة والإبتكار. وهذا هو الأساس الذي نرى أنه يحافظ على قدرتنا التنافسية ويتيح لنا الإستفادة من الفرص التي يخلقها تطور الإقتصاد الأردني والقطاع المالي.

*** في ظل تصاعد الإهتمام بالتمويل المستدام والممارسات البيئية والإجتماعية والحوكمة (ESG)، كيف يدمج البنك الأهلي الأردني مبادئ الإستدامة في إستراتيجيته وأعماله المصرفية؟ وما الدور الذي يُمكن أن يسهم به في تمويل التحول نحو إقتصاد أكثر إستدامة وشمولاً؟**

- في البنك الأهلي الأردني، ننظر إلى الإستدامة بإعتبارها جزءاً من صميم العمل المصرفي وطريقة إدارة الأعمال، وليست مساراً منفصلاً يرتبط بالإفصاح أو الإمتثال فقط. وهذا يعني أن الإعتبارات البيئية والإجتماعية والحوكمة تدخل في كيفية توجيه رأس المال، وتقييم الفرص والمخاطر، وإتخاذ القرارات الإستثمارية والإستثمارية، وتطوير الحلول التي نقدمها لعملائنا. وقد عمل البنك على ترسيخ هذا النهج ضمن هيكله وآليات إتخاذ القرار، بما في ذلك دمج مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في الممارسات الداخلية وإدارة المخاطر³.

وقد ترجمنا هذا التوجُّه عملياً من خلال إطار التمويل المستدام، الذي يُحدّد آليات توجيه التمويل إلى المشاريع الخضراء والإجتماعية والمستدامة، ويُعطي مجالات من بينها الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنقل النظيف، وإدارة المياه ومياه الصرف، والمباني الخضراء، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. كما يشمل التمويل الاجتماعي مجالات مرتبطة بالتمكين والوصول إلى الخدمات ودعم الشرائح المستهدفة⁴.

وفي العام 2024، أصدر البنك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية أول سند إستدامة محلي في الأردن بقيمة 50 مليون دولار أميركي، بهدف توجيه التمويل إلى مشاريع ذات أثر بيئي وإجتماعي، بما يشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الخضراء، والمنشآت التي تمتلكها أو تقودها نساء. ويعكس هذا الإصدار كيف يُمكن للتمويل المستدام أن

3. Jordan Ahli Bank, "Sustainable Finance": <https://ahli.com/our-pathway-to-responsible-banking/>

4. Jordan Ahli Bank, Sustainable Finance Framework 2024: <https://ahli.com/wp-content/uploads/08/2024/Sustainable-Finance-Framework2024-.pdf>

5. International Finance Corporation (IFC), "IFC and Jordan Ahli Bank Launch First Locally Issued Sustainability Bond in Jordan": <https://www.ifc.org/en/pressroom/2024/ifc-and-jordan-ahli-bank-launch-first-locally-issued-sustainability-bond-in-jordan>

6. Central Bank of Jordan, Jordan National Green Taxonomy: https://www.cbj.gov.jo/EN/Pages/Jordan_National_Green_Taxonomy

7. Central Bank of Jordan, National Financial Inclusion Strategy (2023/2028-): https://www.cbj.gov.jo/EN/List/National_Financial_Inclusion_Strategy_20232028

8. البنك المركزي الأردني - إستراتيجية التمويل الأخضر (2023-2028): https://www.cbj.gov.jo/EN/Pages/Green_Finance_Strategy

9. البنك الأهلي الأردني - الإزدهار المشترك: <https://ahli.com/shared-prosperity/?lang=ar>

بنك الاردن
Bank of Jordan



طول مصرفية موثوقة وأمنة تلبي تطلعاتكم



الخدمات المصرفية لقطاع الشركات

بنك الأردن راعياً ذهبياً للمؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا



الشراكات التي تجمع المؤسسات المالية ومجتمعات الأعمال والمستثمرين، بما يُسهم في توسيع مجالات التعاون والإستفادة من الفرص الإقتصادية والإستثمارية التي تشهدها الأسواق العربية.

وتعكس مشاركة بنك الأردن في المؤتمر توجّه مجموعة بنك الأردن نحو توظيف خبرتها وحضورها الإقليمي في مواكبة التحوّلات التي تمرّ بها الأسواق التي تعمل فيها، وفي مقدّمها السوق السورية، التي تمثل إحدى الأسواق المهمة ضمن حضور المجموعة الإقليمي، والتي تتواجد فيها منذ العام 2008 من خلال بنك الأردن - سورية، إحدى الشركات التابعة للمجموعة، عبر شبكة تضم 11 فرعاً موزّعة على عدد من المدن الرئيسية.

وتكتسب هذه المشاركة أهمية خاصة في ضوء المرحلة الإقتصادية التي تشهدها سوريا وما تتيحه من آفاق متجدّدة

إنطلاقاً من حضوره الإقليمي ورؤيته الهادفة إلى تعزيز الشراكات الإقتصادية والمصرفية ودعم قنوات التعاون بين أسواق المنطقة، شارك بنك الأردن بصفته راعياً ذهبياً في المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا، والذي عُقد تحت عنوان «الشراكة الإقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والإستثمار في سوريا»، وذلك في العاصمة الأردنية عمّان على مدار يومي 21 و22 أيلول/سبتمبر 2026، برعاية معالي محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شرّكس، وفي حضور حاكم مصرف سورية المركزي الأستاذ محمد صفوت رسلان، وبمشاركة واسعة من صنّاع القرار والقيادات المصرفية والمالية الأردنية والسورية والعربية، إلى جانب المستثمرين ورجال الأعمال وممثلي القطاع الخاص.

وجاءت رعاية بنك الأردن للمؤتمر إمتداداً لدوره في دعم الحوار الإقتصادي والمصرفي على مستوى المنطقة، وتعزيز

للتعاون والاستثمار وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع أسواق المنطقة. وفي هذا الإطار، يؤمن بنك الأردن بأهمية الدور الذي تضطلع به المؤسسات المصرفية في مواكبة حركة الأعمال والاستثمار وتعزيز قنوات التواصل والتعاون بين مختلف الأطراف الاقتصادية، بما يساهم في بناء بيئة أكثر قدرة على الاستفادة من فرص النمو والاستثمار خلال المرحلة المقبلة.

وللتعاون والاستثمار وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع أسواق المنطقة. وفي هذا الإطار، يؤمن بنك الأردن بأهمية الدور الذي تضطلع به المؤسسات المصرفية في مواكبة حركة الأعمال والاستثمار وتعزيز قنوات التواصل والتعاون بين مختلف الأطراف الاقتصادية، بما يساهم في بناء بيئة أكثر قدرة على الاستفادة من فرص النمو والاستثمار خلال المرحلة المقبلة.

وتعكس هذه الرؤية في نهج مجموعة بنك الأردن القائم على توظيف خبرتها المصرفية ومعرفتها بالأسواق وحضورها الإقليمي في مواكبة إحتياجات عملائها عبر مختلف الأسواق التي تعمل فيها. وفي هذا الإطار، يمثل قطاع الأعمال محوراً رئيسياً في توجهات البنك، حيث يحرص على بناء علاقات طويلة الأمد مع الشركات تقوم على فهم طبيعة أعمالها وأهدافها والتحديات التي تواجهها، ومواكبة إحتياجاتها وتطلعاتها في مختلف مراحل النمو والتوسع، بما يعزز قدرته على مساندتها والاستفادة من الفرص المتاحة محلياً وإقليمياً.

وشهد إفتتاح المؤتمر حضور المدير العام لمجموعة بنك الأردن، السيد صالح رجب حمّاد، ومدير عام بنك الأردن-سورية، السيد رائف أبو داهود، إلى جانب عدد من أعضاء الإدارة التنفيذية، بما يؤكد أهمية المؤتمر وما يطرحه من محاور تتعلق بمستقبل التعاون الاقتصادي والمصرفي وفرص الاستثمار في السوق السورية. وقد شارك عدد من موظفي بنك الأردن وبنك الأردن-سورية في أعمال المؤتمر على مدار يومين، بما أتاح تعزيز التواصل مع ممثلي القطاع المصرفي والخاص، وتبادل الرؤى حول إحتياجات قطاع الأعمال والفرص التي يُمكن أن تتيحها المرحلة المقبلة.

وتحظى مجموعة بنك الأردن بحضور إقليمي يعكس استراتيجيتها في النمو والتوسع المدروس، من خلال شبكة فروعها في المملكة الأردنية الهاشمية، إلى جانب شركاتها التابعة، وهي شركة تفوق للاستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي، إضافةً إلى فروعها في فلسطين وسورية ومملكة البحرين والعراق. ويأتي إفتتاح فرعها في المملكة العربية السعودية إمتداداً لهذه الإستراتيجية، بما يعزز قدرتها على خدمة عملائها وتلبية إحتياجاتهم عبر أسواق متعددة.

وشكّل المؤتمر منصّة للحوار بين المؤسسات المصرفية والمالية ومجتمعات الأعمال والمستثمرين من مختلف الأسواق، ومناقشة سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والمصرفي وفتح قنوات جديدة للتواصل بين الأطراف المعنية، بما يدعم بناء شراكات أكثر إستدامة ويواكب تطلّعات الشركات والمستثمرين نحو النمو والتوسع والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق.

ومن خلال هذا الحضور الإقليمي، تواصل مجموعة بنك الأردن تعزيز دورها في ربط الأسواق ودعم حركة التجارة والاستثمار، ومواكبة إحتياجات الأفراد والشركات عبر الأسواق التي تعمل فيها، بما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز التكامل الإقتصادي على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، قال المدير العام لمجموعة بنك الأردن، صالح رجب حمّاد: «نواصل بناء حضور إقليمي أكثر تكاملاً، إنطلاقاً من رؤية تنظر إلى التوسع كوسيلة لتطوير قدرات المجموعة وتعميق خبرتها في الأسواق، وليس مجرد توسع جغرافي. ومع تنامي الروابط الاقتصادية بين دول المنطقة، تزداد أهمية قدرة المؤسسات المصرفية على العمل عبر الأسواق، وفهم إحتياجات الشركات والمستثمرين ومواكبة خطط نموهم وتوسعهم، بما يترجم حضورنا الإقليمي إلى قيمة حقيقية ومستدامة لعملائنا وشركائنا».

وتعكس رعاية بنك الأردن للمؤتمر هذا التوجه، وتؤكد حرص المجموعة على مواصلة دورها في دعم الحوار الاقتصادي والمصرفي وتعزيز قنوات التعاون بين المؤسسات المالية ومجتمعات الأعمال والمستثمرين، والاستفادة من حضورها وخبراتها الإقليمية في بناء شراكات مستدامة ومواكبة الفرص الاقتصادية والإستثمارية التي تشهدها المنطقة.

وأضاف حمّاد: «تأتي رعايتنا لهذا المؤتمر إنطلاقاً من أهمية المرحلة التي تمر بها سوريا، وما تتيحها من آفاق جديدة

الرفاهية بانتظارك
لأنك من كبار المتعاملين

آفاق جديدة تجتمعنا

pearl

Jordan Islamic Bank
A member of Al Baraka Group

البنك الإسلامي الأردني يحصد جائزة «أقوى مؤسسة مالية إسلامية في الأردن لعام 2026»



الدكتور حسين سعيد يتسلم الجائزة من الدكتور وسام فتوح في حضور محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس

الأردني «يأتي حصول مصرفنا على هذه الجائزة تتويجاً لمسيرته الممتدة لأكثر من أربعة عقود، وما حققه من إنجازات رسّخت مكانته الريادية في القطاع المصرفي الأردني وجسّدت التزامه بمواصلة تطوير خدماته ومنتجاته المصرفية، وتعزيز قدرته التنافسية والإرتقاء بتجربة المتعاملين، كما تعكس الجائزة جهود البنك في ترسيخ ممارسات الحوكمة المؤسسية، وتعزيز كفاءة الأداء والإدارة، الى جانب دوره في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية وتقديم حلول مبتكرة ومتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبما يلبي احتياجات المتعاملين ويدعم النمو المستدام».

ويأتي هذا التكريم ضمن جوائز التميّز والانجاز المصرفي العربي التي يطلقها الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب سنوياً تأكيداً على مكانة البنك وإنجازاته المتميّزة في القطاع المصرفي الإسلامي ودوره في تطور الأسواق والخدمات المالية وتعزيز مسيرة التنمية الإقتصادية.

حصل البنك الإسلامي الأردني على جائزة «أقوى مؤسسة مالية إسلامية في الأردن لعام 2026» التي تمنحها مجلة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب (The Banking Executive Magazine)، وذلك ضمن فعاليات حفل توزيع جوائز التميّز والإنجاز المصرفي للمجلة لعام 2026، والذي أقيم في إسطنبول مؤخراً، في حضور نخبة من قيادات المصارف العربية وشخصيات مصرفية دولية ومؤسسات إقليمية.

وسلم الدكتور وسام فتوح الأمين العام للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وإتحاد المصارف العربية، وفي حضور معالي الدكتور عادل شركس محافظ البنك المركزي الأردني، الجائزة للدكتور حسين سعيد الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني، على هامش إنعقاد فعاليات المؤتمر العربي الإقليمي في العاصمة الأردنية عمّان. وقال الدكتور حسين سعيد الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي

... و يواصل رعايته الذهبية لمنتدى التمويل الأخضر لعام 2026



السيد أحمد عبد الكريم مدير الإتصال المؤسسي في البنك الإسلامي الأردني يتسلم من السيد زياد غنما الدرع التقديرية

وأشاد الدكتور حسين سعيد بـ «الجهود والمبادرات التي يتبناها البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن، ومنها هذا المنتدى وذلك لمواجهة التحوّلات المتسارعة في السياسات الاقتصادية والمالية، والتأكيد على دور القطاع المصرفي كشريك رئيسي في تعزيز مسيرة التحوّل نحو إقتصاد أخضر وأكثر إستدامة»، مؤكداً «أن التمويل الأخضر يمثل أولوية إستراتيجية في عمل البنك وإلتزامه مسؤولياته الإجتماعية تجاه المجتمع والبيئة، مع سعيه المستمر في تطوير أدوات تمويل ومنتجات مبتكرة ومستدامة وداعمة للإقتصاد الأخضر، وتسهم في توفير الطاقة وتحد من المخاطر البيئية».

وخلال حفل الإفتتاح، سلّم السيد زياد غنما ومعاللي السيد باسم السالم رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن درعاً تكريمياً للبنك الإسلامي الأردني، تقديراً لرعايته للمؤتمر، حيث تسلّمه السيد أحمد عبد الكريم مدير الإتصال المؤسسي في البنك.

ومن أبرز محاور جلسات المنتدى، واقع وأهمية الإستدامة في الأردن، ودور التصنيف الأخضر الوطني في توجيه الإستثمارات، وآليات تعبئة التمويل اللازم للتحوّل الأخضر، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يسهم في دعم التحوّل المستدام.

من جهة أخرى، واصل البنك الإسلامي الأردني تقديم الرعاية الذهبية للنسخة الرابعة من منتدى التمويل الأخضر لعام 2026 بعنوان «الحوار الأخضر بين القطاعين العام والخاص: أداة إستراتيجية لتأطير الإستدامة» والذي نظّمته جمعية البنوك في الأردن، وتحت رعاية معالي مندوب الدكتور عادل شركس محافظ البنك المركزي الأردني، السيد زياد غنما نائب محافظ البنك المركزي، وفي حضور معالي المهندس وليد المصري نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة المحلية، وبمشاركة كبيرة من قادة القطاع المصرفي وصنّاع القرار من المؤسسات المالية الدولية، بهدف إجراء حوار وطني حول متطلبات التحوّل الأخضر في المملكة الأردنية، وتعزيز دور التمويل المستدام في دعم النمو الاقتصادي، وبناء إقتصاد أكثر مرونة وإستدامة.

وقال الدكتور حسين سعيد، الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني: «إن إستمرارية رعاية ومشاركة البنك الإسلامي الأردني في المنتدى، يأتي إنطلاقاً من حرصه على تنفيذ إستراتيجيته بالتوجّه نحو الإقتصاد الأخضر وإستناداً إلى رؤية التحديث الإقتصادي، والإستراتيجيات الوطنية، والسياسات التي يقودها البنك المركزي الأردني، لدعم التحوّل الأخضر والإستدامة وتوجيه الإستثمارات نحو مشاريع ذات أثر إقتصادي وبيئي مستدام».

القطاع المصرفي السوري: الواقع الراهن وتحديات الإصلاح

التعافي المصرفي رافعة للتعافي الإقتصادي والإجتماعي في سوريا



جدول رقم 1: لائحة المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية

مصارف خاصة		مصارف حكومية
إسلامية	تقليدية	
بنك سورية الدولي الإسلامي	البنك العربي - سورية	المصرف التجاري السوري
البنك الوطني الإسلامي	بنك الأردن - سورية	المصرف الصناعي
بنك الشام	بنك قطر الوطني - سورية	المصرف العقاري
بنك البركة سورية	بنك شهباء (بنك بيبيلوس سابقاً)	المصرف الزراعي التعاوني
	بنك الائتمان الأهلي (بنك عودة سابقاً)	مصرف التسليف الشعبي
	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	مصرف التوفير
	بنك سورية والمهجر	
	بنك بيمو السعودي الفرنسي	
	بنك سورية والخليج	
	فرنسبنك - سورية	
	بنك الشرق	

يضم القطاع المصرفي السوري 21 مصرفاً ستة منها حكومية و 11 مصرفاً خاصاً تقليدياً ذات مساهمات عربية، وأربعة مصارف إسلامية

المصدر: هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

البيانات المالية الأساسية للمصارف الخاصة السورية

كما تكشف النتائج عن تفاوت في الربحية، حيث حققت بعض المصارف أرباحاً جيدة، في حين سجلت مصارف أخرى خسائر أدت إلى تراجع صافي الأرباح المجمعة إلى نحو 6 ملايين دولار فقط.

ويضم قطاع المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية 15 مصرفاً، منها أربعة مصارف إسلامية. يعمل هذا القطاع ضمن بيئة تتسم بتقلبات بإرتفاع المخاطر التشغيلية والإئتمانية، مما ينعكس سلباً على حجم التمويل والربحية وتقييم الموجودات وحقوق الملكية. علماً أن الأرقام تمثل أحدث فترة متاحة لكل مصرف، كما أنها لا تشمل المصارف الحكومية. يتضمن الجدول رقم 2 البيانات المالية الأساسية للمصارف السورية الخاصة.

تعكس البيانات المالية الأساسية للمصارف الخاصة السورية تفاوتاً واضحاً في أحجام المصارف ومستويات نشاطها، إذ بلغ إجمالي موجودات المصارف المشمولة نحو 4.08 مليارات دولار، وودائعها نحو 2.37 مليار دولار، وقروضها وتمويلاتها قرابة 455.3 مليون دولار، فيما بلغت حقوق الملكية نحو 772.1 مليون دولار. وتشير محدودية القروض مقارنة بالودائع، إذ تبلغ النسبة التقريبية نحو 19 %، إلى انخفاض مستوى توظيف الودائع في النشاط الإئتماني، وإحتفاظ المصارف بجزء كبير من مواردها في صورة سيولة وأرصدة وتوظيفات مصرفية أخرى.

جدول 2: البيانات المالية المتوفرة للمصارف السورية الخاصة

المصرف	الموجودات	الودائع	القروض	حقوق الملكية	الأرباح
مليون ليرة سورية					
بنك سوريا الدولي الإسلامي ****	120,454	96,500	24,340	8,609	1,459
بنك بيمو السعودي الفرنسي ***	68,761	49,337	7,216	7,442	(4,562)
بنك البركة - سوريا	56,267	26,390	4,800	9,223	(553)
بنك الشام ****	43,219	غ.م	غ.م	6,905	1,292
بنك قطر الوطني - سوريا *	53,297	28,676	1,715	22,582	2,301
بنك سوريا والخليج ****	27,501	17,650	غ.م	6,035	827
المصرف الدولي للتجارة والتمويل *	21,700	11,804	477	7,131	768
البنك العربي - سوريا *	20,701	8,903	3,112	6,549	700
بنك الائتمان الأهلي (بنك عودة سابقاً) **	17,005	7,854	1,933	4,787	(2,649)
بنك سوريا والمهجر *	22,904	17,599	3,706	3,851	523
البنك الوطني الإسلامي **	12,323	10,424	1,384	666	(121)
فرنسبنك - سوريا *	10,716	6,461	2,985	2,205	1,327
بنك الشرق **	9,627	4,556	1,926	4,066	321
بنك الأردن - سوريا **	9,341	4,520	1,964	3,644	386
بنك شهبا (بنك بيبيلوس سابقاً) **	5,741	غ.م	716	310	(91)
المجموع	499,557	290,674	56,274	94,005	1,928

تابع جدول 2: البيانات المالية المتوفرة للمصارف السورية الخاصة

المصرف	الموجودات	الودائع	القروض	حقوق الملكية	الأرباح
مليون دولار أمريكي					
بنك سوريا الدولي الإسلامي ****	892.5	714.8	180.3	63.7	10.8
بنك بيمو السعودي الفرنسي ***	622.0	446.3	65.3	67.3	(41.3)
بنك البركة - سوريا	509.0	238.7	43.4	83.4	(5.0)
بنك الشام ****	320.1	غ.م	غ.م	51.1	9.5
بنك قطر الوطني - سوريا *	436.9	235.0	14.1	185.1	18.9
بنك سوريا والخليج ****	203.7	130.1	غ.م	44.7	6.1
المصرف الدولي للتجارة والتمويل *	177.9	96.8	3.9	58.4	6.3
البنك العربي - سوريا *	169.7	72.9	25.5	53.7	5.5
بنك الائتمان الأهلي (بنك عودة سابقاً) **	153.8	71.0	17.4	43.3	(23.9)
بنك سوريا والمهجر *	187.7	144.2	30.3	31.5	4.2
البنك الوطني الإسلامي **	111.4	94.2	12.5	6.0	(1.1)
فرنسبنك - سوريا *	87.8	52.9	24.4	18.0	10.8
بنك الشرق **	78.9	37.3	15.7	33.3	2.6
بنك الأردن - سوريا **	76.5	37.0	16.1	29.8	3.1
بنك شهاب (بنك بيبيلوس سابقاً) **	51.9	غ.م	6.4	2.8	(2.8)
المجموع	4,079.8	2,371.2	455.3	772.1	3.7

المصدر: سوق دمشق للأوراق المالية والمواقع الإلكترونية للمصارف السورية. * النصف الأول 2026، ** نهاية العام 2025، *** النصف الأول من العام 2025، **** نهاية العام 2024. تم احتساب القيم بالدولار الأمريكي باستخدام سعر الصرف المعمول به في نهاية كل فترة. تم توحيد جميع القيم لتصبح بـ 100 ليرة سورية قديمة تعادل ليرة سورية جديدة واحدة. أرقام عامي 2024 و 2025 كانت منشورة أساساً بالليرة السورية القديمة، وتم تحويلها إلى الليرة الجديدة. الأرقام باللون الأحمر هي أرقام سلبية.

أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي السوري

وعلى صعيد السلامة المالية، تبرز جودة الأصول وتحديد الخسائر المتراكمة ضمن التحديات الأساسية، إذ شددت بعثة صندوق النقد الدولي في آب/أغسطس 2026 على ضرورة إجراء تقييم شامل للصحة المالية للمصارف وفق أفضل الممارسات الدولية.

وتكمن أهمية هذا التقييم في تحديد مواطن الضعف والاحتياجات الإصلاحية، بما يُمهّد لتعزيز قدرة المصارف على إستئناف دورها في التمويل. وإلى جانب التحديات المرتبطة بالأوضاع المالية للمصارف، يشكل تحقيق الإستقرار النقدي عاملاً أساسياً في تحسين بيئة عملها، إذ أفادت بعثة صندوق النقد الدولي بأن التضخم تسارع

يُواجه القطاع المصرفي السوري تحديات هيكلية تحدّ من قدرته على تعبئة المدّخرات وتمويل النشاط الإقتصادي، إذ أشار البنك الدولي، في آب/أغسطس 2026، إلى أن القطاع المالي لا يزال صغير الحجم وشديد الإعتماد على النقد ومحدود الوساطة المالية، مع تقادم البنية التحتية للمدفوعات ووجود ثغرات في أنظمة الرقابة والإستقرار المالي. وتؤدي هذه العوامل إلى إرتفاع تكاليف المعاملات وضعف الوصول إلى التمويل، ما يجعل إستعادة الدور الأساسي للمصارف في تحويل الودائع إلى إئتمان منتج أحد أبرز متطلبات التعافي.

وتزداد أهمية معالجة هذه التحديات في ضوء ضخامة الاحتياجات التمويلية لإعادة الإعمار، إذ قدر البنك الدولي، في تشرين الأول/أكتوبر 2025، كلفة إعادة بناء الأصول المادية المتضررة خلال الفترة 2011-2024 بنحو 216 مليار دولار، ضمن نطاق تقديري يُراوح بين 140 و345 مليار دولار. ويُستنتج من حجم هذه الاحتياجات ومحدودية الوساطة المالية أن تأهيل المصارف المحلية يجب أن يترافق مع تمويل دولي وشرائط استثمارية، وألا يقتصر تمويل التعافي على موارد القطاع المصرفي وحدها.

إعادة إدماج المصارف السورية في النظام المالي والمصرفي الدولي

تُعد إعادة الإدماج في النظام المالي الدولي مساراً مكثلاً لتأهيل القطاع المصرفي السوري، لما تُتيحه من فرص لاستعادة العلاقات مع المصارف المراسلة وتسهيل التحويلات وتمويل التجارة والاستثمار. وقد شهد هذا المسار تطورات مهمة، أبرزها قرار الاتحاد الأوروبي في أيار/مايو 2025 رفع العقوبات الاقتصادية، بإستثناء التدابير القائمة على اعتبارات أمنية، وإزالة 24 كياناً من قائمة تجميد الأموال والموارد الاقتصادية، من بينها مصرف سورية المركزي. وعلى الجانب الأميركي، تؤكد الإرشادات الرسمية المحدثة في آب/أغسطس 2026 إنتهاء العقوبات الشاملة على سوريا، وإلغاء تصنيفها «دولة راعية للإرهاب» في 24 آب/أغسطس 2026، مع إستمرار عقوبات محدّدة على أفراد وكيانات مدرجة في القوائم الأميركية.

وبالتوازي مع تخفيف القيود، أُعيد تفعيل التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، فقد أعلن البنك الدولي في أيار/مايو 2025 تسوية متأخرات سوريا المستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية، والبالغة نحو 15.5 مليون دولار، بتمويل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر. وأعادت هذه التسوية أهلية سوريا للإستفادة من عمليات جديدة لدى البنك الدولي، وفق سياساته التشغيلية، ما مهّد لإستئناف الدعم التموي والمؤسسي.

وعلى المستوى العملي، بدأت تظهر مؤشرات على إعادة الاتصال بشبكات المدفوعات الدولية، إذ في آب/أغسطس 2026، أعلنت «ماستركارد» ومجموعة بنك قطر الوطني تنفيذ معاملة دفع في سوريا ببطاقة صادرة دولياً عبر نقطة بيع لدى تاجر محلي معتمد. وتمثّل هذه الخطوات بداية لتوسيع قبول البطاقات الدولية، ولا تعني في حدّ ذاتها تعميم الخدمات على جميع المصارف والتجار أو إكمال إستعادة العلاقات المصرفية الخارجية.



مجدداً خلال العام 2026، فيما بقيت السياسة النقدية مقيدة بضعف أداء النظام المصرفي ونقص أدواتها. ومن الناحية التحليلية، تزيد هذه الظروف صعوبة تسعير القروض وتقدير مخاطرها، وتؤكد أن إرتفاع الموجودات أو الأرباح بالقيمة الاسمية لا يكفي وحده للحكم على تحسّن الأداء، ما لم يُؤخذ أثر التضخم وتغيّر سعر الصرف في الإعتبار.

أما على الصعيد التشغيلي، فيبرز تحدّي تحديث البنية التقنية، بما يشمل أنظمة الدفع والمعلومات الإئتمانية والأمن السيبراني. وفي إطار معالجة هذه التحديات، وافق البنك الدولي في آب/أغسطس 2026 على منحة بقيمة 100 مليون دولار لمشروع تحديث القطاع المالي السوري، تشمل تطوير البنية المالية الأساسية ودعم مراجعات مستقلة لجودة أصول المصارف العامة والخاصة. وبذلك، يجمع المشروع بين تحديث الأنظمة التقنية ودعم تقييم الأوضاع المالية للمصارف، باعتبارهما مسارين متكاملين لتأهيل القطاع.

وبالتوازي مع التحديث التقني، تطلّ تقوية الرقابة والإمتثال وتحسين الإفصاح شروطاً أساسية لاستعادة الثقة وتوسيع العلاقات المالية الخارجية. وقد أكّدت بعثة صندوق النقد الدولي أهمية تحديث التشريعات المصرفية وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مشيرةً أيضاً إلى استمرار فجوات في توافر البيانات الاقتصادية وجودتها. وتحدّد هذه الفجوات من إمكان إجراء تقييم دقيق وشامل لمتانة القطاع، ما يبرز ضرورة تطوير الإحصاءات النقدية والمالية وتوحيد الإفصاحات المصرفية.

الدولي إلى أن ضعف الثقافة المالية والرقمية يشكّل عائقاً أمام الاستفادة من الخدمات، وأن التحوّل الرقمي قد يصاحبه تفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا ومخاطر تتعلّق بخصوصية البيانات والأمن السيبراني. وإنطلاقاً من ذلك، ينبغي أن تترافق الرقمنة في سوريا مع التثقيف المالي وحماية المستهلك ووضوح الرسوم وتوفير قنوات للمساعدة والشكاوى، مع مراعاة احتياجات الفئات الأقل قدرة على استخدام الوسائل الرقمية.

ومن الناحية التطبيقية، يُمكن إعطاء الأولوية للخدمات واسعة الاستخدام، مثل دفع الرواتب والمعاشات والمساعدات، وتسييد الفواتير والمشتريات، والتحويلات المحلية، بما يمنح الأفراد والتجار حوافز عملية لاستخدام القنوات الرسمية. ويتّسق هذا التوجّه مع تأكيد البنك الدولي أهمية تطوير النظام المالي لتسهيل المدفوعات الحكومية والمعاملات التجارية وإيصال المساعدات بصورة آمنة وشفافة. ويُمكن أن يشكّل الاستخدام المنتظم لهذه الخدمات مدخلاً لتوسيع التعامل لاحقاً مع منتجات الإيداع والتمويل الملائمة.

دور المصارف في تمويل التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار

تتجاوز مساهمة المصارف في التعافي الاقتصادي توفير القروض، لتشمل تعبئة المدّخرات وتسهيل المدفوعات وتمويل التجارة وربط المشروعات بمصادر التمويل المحلية والخارجية. وتتنوّح أهمية هذه الوظائف في ضوء تنوع احتياجات إعادة الإعمار، إذ قدّر البنك الدولي، في تشرين الأول/أكتوبر 2025، كلفة إعادة بناء الأصول المادية المتضرّرة خلال الفترة 2011-2024 بنحو 216 مليار دولار، موزّعة على 82 مليار دولار للبنية التحتية، و75 مليار دولار للمباني السكنية، و59 مليار دولار للمباني غير السكنية. ويشير هذا التوزيع إلى الحاجة إلى مصادر وأدوات تمويل متنوّعة، تتناسب مع طبيعة المشروعات وأجال تنفيذها.

ومن ضمن ترتيب الأولويات، يُمكن أن تركز المصارف - بحسب أوضاعها المالية - على تمويل إستئناف الأنشطة الإنتاجية القابلة للإستمرار، ولا سيما توفير رأس المال العامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وشراء المواد الأولية والمعدات وتمويل التجارة وسلاسل التوريد. ويُقدّر أن يستند اختيار المشروعات إلى جدواها الاقتصادية وقدرتها على توليد تدفّقات نقدية تسمح بالسداد، إلى جانب مساهمتها في التشغيل والإنتاج المحلي، بما يربط التوسّع الائتماني بالتعافي الفعلي للنشاط الإقتصادي.

أما المشروعات الأكبر والأطول أجلاً، فيمكن بحث تمويلها من خلال شراكات مع المصارف العربية ومؤسسات التمويل التعموي،

ومع ذلك، فإن رفع العقوبات وتطوير الربط التقني لا يغنيان عن إستيفاء متطلّبات النزاهة المالية، فقد بقيت سوريا ضمن قائمة الدول الخاضعة للمتابعة المعزّزة لدى مجموعة العمل المالي، وفق القائمة المنشورة في حزيران/يونيو 2026. ويوضح البيان الخاص بسوريا أنها أتمت خطة العمل المتفق عليها، لكن المجموعة لم تتمكّن - لأسباب أمنية - من إجراء زيارة ميدانية للتحقّق من تنفيذ الإصلاحات وإستدامتها. ومن المهم التمييز بين هذا المسار الرقابي ومسار رفع العقوبات، فالإدراج في القائمة لا يشكّل خطراً شاملاً على التعامل، وتؤكد مجموعة العمل المالي «فائف» ضرورة تطبيق نهج قائم على المخاطر بدلاً من قطع العلاقات بصورة جماعية.

وبناءً على ذلك، يُمكن النظر إلى إعادة الإندماج بوصفها عملية تدريجية تجمع بين إزالة القيود القانونية وإستعادة الثقة المؤسسية وتوسيع الخدمات المصرفية الفعلية. ويُقاس نجاحها بقدرة المصارف على تنفيذ التحويلات بصورة منتظمة، وتوفير أدوات تمويل التجارة، وإستقطاب التدفّقات المالية عبر قنوات رسمية آمنة وشفافة، وليس بمجرد الإعلان عن إتفاقيات أو تنفيذ معاملات تجريبية.

التحوّل الرقمي وتعزيز الشمول المالي

يمثّل التحوّل الرقمي أحد المسارات الأساسية لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية في سوريا، ولا سيما في ظل تضرّر شبكة الخدمات المصرفية التقليدية، إذ أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في آذار/مارس 2026، إلى أن تدهور البنية التحتية المالية العامة جعل أكثر من 40 % من فروع المصارف العامة غير عاملة. ويبرز ذلك أهمية تطوير قنوات رقمية تتيح للأفراد والمؤسسات إجراء معاملاتهم بالتوازي مع إعادة تأهيل الفروع، بما يساعد على تجاوز بعض العوائق الجغرافية والنشغلية أمام الوصول إلى الخدمات. وفي هذا السياق، يتضمّن مشروع تحديث القطاع المالي السوري، الذي أقرّه البنك الدولي في آب/أغسطس 2026، أهدافاً كمية لتوسيع إستخدام المدفوعات الرقمية، إذ يستهدف المشروع، خلال فترة تنفيذه، تطوير أنظمة تتيح إجراء ما لا يقل عن 15 مليون عملية من مدفوعات التجزئة الإلكترونية سنوياً، ودعم الإستخدام الفعلي للمدفوعات الرقمية لدى ما لا يقل عن 500 ألف من الأفراد والمنشآت، بمن فيهم 150 ألف امرأة. وتمثّل هذه الأرقام أهدافاً مستقبلية للمشروع، وليست نتائج محققة أو تقديراً للمستوى الراهن للشمول المالي في سوريا.

غير أن توسيع الشمول المالي لا يتحقّق بمجرد إطلاق تطبيقات أو زيادة عدد الحسابات، بل يتطلّب خدمات ميسّرة الكلفة وسهلة الاستخدام وتلبي الاحتياجات اليومية للمستفيدين. ويشير البنك



آفاق القطاع المصرفي السوري وأولويات الإصلاح

تُظهر المعطيات أن إستعادة الدور التنموي للقطاع المصرفي السوري ترتبط بقدرته على تحويل فرص الإنفتاح المالي والدعم الدولي إلى تحسّن ملموس في أدائه وخدماته. فلا يكفي نمو المؤشرات المالية بالقيم الإسمية أو الإعلان عن شراكات جديدة، ما لم ينعكس ذلك على إستعادة ثقة المودعين، وتعزيز متانة المصارف، وتوسيع التمويل المنتج، وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية. وتتمثل الأولوية في بناء قاعدة موثوقة للإصلاح، تبدأ بتقييم جودة الأصول وتحديد الخسائر والإحتياجات الرأسمالية، بالتوازي مع تحديث التشريعات وتعزيز الرقابة والحوكمة والإمتثال، وأن تترافق هذه الإجراءات مع تحسين الإفصاح وتوفير بيانات دورية قابلة للمقارنة، بما يسمح بقياس النّقد وتوجيه القرارات على أسس واضحة. وعلى هذه القاعدة، يُمكن التوسّع تدريجياً في الخدمات الرقمية والعلاقات المصرفية الخارجية وتمويل المشروعات، وفق قدرة المصارف على إدارة المخاطر وحماية أموال المودعين.

بناءً على ما سبق، يتطلّب نجاح الإصلاح المصرفي تنسيقاً بين السلطات النقدية والمالية والمصارف والشركاء العرب والدوليين، ضمن أولويات محدّدة ومسؤوليات واضحة ومؤشرات قابلة للقياس. وتبقى الغاية بناء قطاع مصرفي موثوق وقادر على الإستمرار، يساهم في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الإنتاج والتشغيل وإعادة الإعمار، بحيث يصبح التعافي المصرفي رافعةً للتعافي الإقتصادي والإجتماعي في سوريا.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات - إتحاد المصارف العربية

بدلاً من تحميل المصارف المحلية كامل إحتياجاتها ومخاطرها. وتوفّر الخبرات الدولية نماذج يُمكن الاستفادة منها، منها القروض المشتركة التي تتيح مشاركة جهات تمويل متعددة، وآليات ضمان محافظ القروض وتقاسم المخاطر التي تدعم توسيع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتستخدم مؤسسة التمويل الدولية هذه الأدوات في أسواق مختلفة، ويُطرح توظيفها في سوريا هنا بوصفه مساراً محتملاً يستلزم اتفاقيات وتقييماً للأهلية والمخاطر، وليس برنامجاً قائماً أو تمويلًا معتمداً بالفعل.

غير أن توسيع الدور التمويلي للمصارف يبقى مرتبطاً بتأهيلها المالي والمؤسسي. فقد أكّدت بعثة صندوق النقد الدولي في آب/أغسطس 2026 ضرورة تسريع إصلاح النظام المصرفي ليستعيد دوره في الوساطة المالية، وإجراء تقييم شامل للصحة المالية للمصارف، بالتوازي مع إستمرار الدعم المالي الدولي لتلبية الإحتياجات الإنسانية والتموية. ويُستنتج من ذلك أن زيادة الإقراض ينبغي أن تتدرّج وفق قدرة كل مصرف على تحمّل المخاطر، وأن تترافق مع معالجة الخسائر وتحديد الإحتياجات الرأسمالية وتحسين إدارة الإئتمان.

وعليه، يتمثّل الدور الواقعي للمصارف السورية في أن تكون شريكاً في منظومة تمويل التعافي، من خلال تمويل الأنشطة القابلة للإستمرار وتسهيل تدفق الإستثمارات والمساعدات، مع توزيع الأعباء بين الموارد المصرفية والتمويل التنموي ورؤوس الأموال الإستثمارية. ويتيح هذا النهج دعم إعادة الإعمار مع الحدّ من مخاطر التوسّع الائتماني الذي يتجاوز قدرة المصارف على التمويل وتحمل الخسائر.



GROW MOSUL BANK MOSUL BANK FOR DEVELOPMENT & INVESTMENT WITH US

*Grow & Nurture
the Ideas You Have.*



CONTACT US

hr@almosulbank.iq
www.almosulbank.iq



الإقتصاد السوري في مرحلة التحوّل: من التعافي إلى النمو المستدام وبرز دور الشراكات والاستثمارات العربية



يدخل الإقتصاد السوري مرحلة تحوّل دقيقة تفرض الانتقال من معالجة الآثار المتراكمة للأزمات إلى تأسيس مسار إقتصادي جديد يقوم على التعافي والإنتاج والإستثمار، إذ أدت سنوات الصراع والعقوبات والإضطرابات الإقتصادية إلى تراجع القدرات الإنتاجية وتضرّر البنية التحتية وإنخفاض مستويات الإستثمار وإتساع الإختلالات المالية والنقدية، إلى جانب إرتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر. وقد أصبحت إستعادة الإستقرار الإقتصادي وتحسين الظروف المعيشية مرتبطين بقدرة الدولة على إعادة تحريك عجلة الإنتاج وتأهيل القطاعات الأساسية وبناء بيئة مؤسسية وتشريعية أكثر كفاءة وجاذبية لرأس المال. ولا يقتصر التعافي الإقتصادي على إعادة بناء ما تضرّر، بل يتطلب صياغة نموذج تنموي أكثر تنوعاً وإستدامة، يستند إلى إمكانات سوريا البشرية والطبيعية وموقعها الجغرافي، ويمنح دوراً أكبر للقطاع الخاص والإستثمارات الإنتاجية. كما يشمل هذا التحوّل تطوير القطاع المالي والمصرفي، وتحسين البنية التحتية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الصادرات، وتوجيه الموارد نحو القطاعات القادرة على خلق فرص العمل وتحقيق قيمة مضافة حقيقية.

واقع الإقتصاد السوري

العامة وميزان المدفوعات يمثل شرطاً أساسياً لصوغ السياسات الاقتصادية وقياس نتائجها بصورة دقيقة. وفي ظل ذلك، تشير أحدث تقديرات البنك الدولي إلى ظهور مؤشرات أولية على تحسن النشاط الإقتصادي، إذ تراوح معدل النمو الحقيقي المقدّر خلال العام 2025 بين 2 % و 4 % ، مدفوعاً بتحسّن الإنفتاح الخارجي، وعودة أعداد ملحوظة من السوريين، وإرتفاع حركة التجارة وتسجيل الأعمال. كما تراجع معدل التضخّم المقدّر من 72.1 % في العام 2024 إلى 11.5 % في العام 2025، بما يعكس تحسّناً نسبياً في

بحسب صندوق النقد الدولي، تُعد محدودية البيانات الاقتصادية الحديثة والمنظمة من أبرز التحديات التي تواجه عملية تقييم الإقتصاد السوري، نتيجة تراجع القدرات الإحصائية وتعدّد أسعار الصرف وإتساع النشاط الاقتصادي غير الرسمي خلال السنوات الماضية.

وأكد الصندوق أن البيانات الموثوقة عن الإقتصاد السوري لا تزال محدودة، وأن تطوير إحصاءات الحسابات القومية والأسعار والمالية

أدوات تمويل مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الإنتاجية. وفي هذا المجال، يُمكن للمصارف العربية والمؤسسات المالية الإقليمية أن تؤدي دوراً مهماً في توفير التمويل والخبرات الفنية وتطوير المنتجات المصرفية والاستثمارية.

ويرتبط إستئناف الإنتاج أيضاً بتحسين بيئة ممارسة الأعمال، من خلال تبسيط إجراءات تأسيس الشركات والحصول على التراخيص، وحماية حقوق الملكية، وضمان حرية تحويل الأرباح ورأس المال، وتعزيز الشفافية والمنافسة. فإستقطاب المستثمرين لا يعتمد على حجم الفرص المتاحة فقط، بل على وضوح القواعد وإستقرارها ووجود آليات فعالة لتسوية النزاعات وحماية الإستثمارات.

وفي ضوء محدودية الموارد العامة، تبرز أهمية توسيع الشراكة مع القطاع الخاص، وتوجيه التمويل نحو القطاعات الأعلى قدرة على خلق فرص العمل وتحقيق قيمة مضافة، وفي مقدّمها الزراعة والصناعات الغذائية والصناعات التحويلية والطاقة والنقل والسياحة والاتصالات. ومن شأن الربط بين إعادة تأهيل البنية التحتية ودعم هذه القطاعات أن يحوّل التعافي من إستجابة مؤقتة إلى عملية إنتاجية مستدامة، تسهم في زيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة وتوسيع القاعدة الإقتصادية.

الانتقال من التعافي إلى النمو المستدام وأولويات التنمية

لا ينبغي أن يقتصر التعافي الإقتصادي في سوريا على إعادة بناء المنشآت والبنية التحتية المتضررة، بل يجب أن يشكّل مدخلاً لإعادة هيكلة الاقتصاد ورفع قدرته على الإنتاج والتشغيل والتصدير، ويتطلّب ذلك الانتقال من تمويل الإحتياجات الطارئة إلى توجيه الموارد نحو إستثمارات طويلة الأجل تحقق قيمة مضافة، وتزيد الإنتاجية، وتوسّع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي. وتوضح تقديرات البنك الدولي ضخامة الإحتياجات التمويلية للمرحلة المقبلة، إذ بلغت الأضرار المادية المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية والمباني السكنية وغير السكنية نحو 108 مليارات دولار، بينما قدرّ البنك تكلفة إعادة إعمار الأصول المتضررة بنحو 216 مليار دولار.

يُظهر الجدول رقم 1، أن البنية التحتية تمثل أكبر مكون من الأضرار المباشرة وتكاليف إعادة الإعمار، ما يجعل تأهيل الكهرباء والطاقة والمياه والنقل والاتصالات أولوية ضرورية لإستعادة النشاط الإقتصادي. غير أن توجيه معظم الموارد إلى البناء المادي وحده قد لا يكون كافياً، إذ ينبغي أن يتزامن ذلك مع إعادة تشغيل المنشآت الإنتاجية، وتطوير المهارات، وتحسين الإدارة العامة، وبناء مؤسسات قادرة على التخطيط والتنفيذ والرقابة.

الظروف النقدية وسعر الصرف، مع إستمرار الضغوط على القوة الشرائية ومستويات المعيشة.

كما شهد قطاع الطاقة تطوراً مهماً خلال العام 2026، حيث إرتفعت حصة الحكومة من إنتاج النفط والغاز المحلي من نحو 20 % إلى 88 % في شباط/فبراير 2026، بعد إستعادة السيطرة على مناطق إنتاج رئيسية. ومن شأن زيادة الإنتاج المحلي وتحسين إمدادات الطاقة أن يساهما في تخفيض تكاليف التشغيل وإعادة تنشيط القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، إلا أن تحقيق هذا الأثر يتطلب إعادة تأهيل واسعة للمنشآت والشبكات المتضررة.

وتظهر ضخامة التحدي الإستثماري في تقدير البنك الدولي لتكلفة إعادة إعمار الأصول والبنية التحتية المتضررة، والتي بلغ نحو 216 مليار دولار، وهو ما يُعادل أضعاف حجم الإقتصاد السوري. وفي خطوة أولية لدعم التعافي، وافق البنك الدولي في يونيو/حزيران 2025 على منحة بقيمة 146 مليون دولار لتمويل مشروع طارئ لإعادة تأهيل قطاع الكهرباء وتحسين موثوقية الإمدادات.

متطلبات التعافي وإعادة تنشيط القطاعات الإنتاجية

يتطلّب تعافي الإقتصاد السوري إعتدال مسار متكامل لا يقتصر على إعادة تأهيل الأصول المتضررة، بل يشمل إصلاح السياسات والمؤسسات المسؤولة عن إدارة النشاط الإقتصادي. ويأتي تحقيق الإستقرار النقدي والمالي في مقدّمة هذه المتطلبات، من خلال ضبط التضخم، وتوحيد سوق الصرف، وتعزيز كفاءة إدارة المالية العامة، وتطوير نظام ضريبي واضح وعادل، بما يُساعد على إستعادة الثقة وتحسين القدرة على التخطيط والإستثمار. كما تشكل إعادة تأهيل البنية التحتية، ولا سيما الكهرباء والطاقة والنقل والمياه والاتصالات، شرطاً أساسياً لإستعادة النشاط الإنتاجي. فضعف إمدادات الطاقة وإرتفاع تكاليف النقل والتشغيل يحّدان من قدرة المنشآت الزراعية والصناعية والخدمية على العمل والتوسع. لذلك ينبغي توجيه الإستثمارات في المرحلة الأولى نحو المشروعات التي تعيد تشغيل سلاسل الإنتاج وترتبط بمناطق الإنتاج بالأسواق المحلية والخارجية. كما يحتاج التعافي إلى إعادة تفعيل دور القطاع المصرفي في تعبئة المدّخرات وتمويل الإقتصاد، بعد سنوات من الإعتدال الواسع على النقد وتراجع الوساطة المالية. ويتطلّب ذلك تحديث التشريعات المصرفية، وتطوير أنظمة المدفوعات، وتعزيز الرقابة والحوكمة، ومعالجة أوضاع المصارف وجودة أصولها، إلى جانب توفير

جدول رقم 1: الأضرار المادية وتكلفة إعادة إعمار الأصول في سوريا

نوع الأصول	الأضرار المباشرة (مليار دولار)	الحصة من إجمالي الأضرار	تكلفة إعادة الإعمار (مليار دولار)	الحصة من تكلفة الإعمار
البنية التحتية	52	48.1 %	82	38.0 %
المباني السكنية	33	30.3 %	75	34.7 %
المباني غير السكنية	23	21.6 %	59	27.3 %
الإجمالي	108	100 %	216	100 %

المصدر: إدارة الدراسات والبحوث في اتحاد المصارف العربية، بالإستناد إلى تقرير البنك الدولي، تقييم الأضرار المادية وإعادة الإعمار في سوريا 2011-2024، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

والخدمات، إلى جانب توافر قوة عمل قابلة لإعادة التأهيل والتطوير. وقد ساهم تخفيف القيود الاقتصادية وإعادة انخراط سوريا تدريجياً في محيطها العربي والاقتصاد العالمي في تحسين آفاق الاستثمار، بالتزامن مع عودة نشاط القطاع الخاص والإعلان عن مشروعات جديدة. ومع ذلك، فإن تحويل الإهتمام الاستثماري إلى تدفقات فعلية ومستدامة يتوقف على إكمال الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، وإعادة ربط النظام المصرفي بقنوات الدفع والتحويل الدولية، وتوفير بيئة نقدية مستقرة تسمح للمستثمر بتقدير التكاليف والعوائد والمخاطر.

وتتركز أبرز الفرص الاستثمارية في قطاعات الكهرباء والطاقة المتجددة والنفط والغاز، والنقل والمرافئ والخدمات اللوجستية، والإسكان والتطوير العمراني، والزراعة والصناعات الغذائية، والصناعات التحويلية، والسياحة والاتصالات والتكنولوجيا. وتتميز هذه القطاعات بقدرتها على تحقيق أثر إقتصادي مضاعف، إذ يؤدي الاستثمار فيها إلى تحسين الخدمات الأساسية وخفض تكاليف الإنتاج وتشغيل المنشآت المتوقفة وخلق فرص عمل وتعزيز الترابط بين القطاعات الإقتصادية.

غير أن نجاح السياسة الاستثمارية لا ينبغي أن يقاس فقط بحجم الأموال المستقطبة، بل أيضاً بنوعية المشروعات وقدرتها على دعم الاقتصاد الحقيقي. ولذلك، يجب إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تنقل التكنولوجيا والخبرات، وتستخدم المدخلات المحلية، وتساهم في تنمية الصادرات وتوفر فرص عمل مستقرة، بدلاً من التركيز على المشروعات العقارية أو التجارية قصيرة الأجل وحدها. كما ينبغي تحقيق توزيع جغرافي متوازن للاستثمارات بما يساعد على تقليص الفوارق التنموية بين المحافظات.

ويستدعي النمو المستدام إعطاء الأولوية للقطاعات التي تمتلك روابط واسعة مع بقية الإقتصاد، وفي مقدمها الزراعة والصناعات الغذائية، والصناعات التحويلية، والطاقة المتجددة، والنقل والخدمات اللوجستية، والسياحة والاتصالات. فالاستثمار في هذه القطاعات يرفع الإنتاج المحلي، ويحدّ من الإعتماد على الواردات، ويدعم الصادرات، ويوفر فرص عمل، ويحقق عوائد تساعد على تمويل مراحل لاحقة من التنمية. كما ينبغي أن يقوم مسار النمو على توزيع متوازن للاستثمارات بين المحافظات، وربط أولويات إعادة الإعمار بالاحتياجات الإقتصادية والإجتماعية لكل منطقة. ويتطلب ذلك إعتدال معايير واضحة لإختيار المشروعات، تستند إلى قدرتها على خلق فرص العمل، وتحفيز القطاع الخاص، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الخدمات الأساسية، بدلاً من التركيز على حجم الإنفاق وحده.

وبذلك، يمثل الانتقال من التعافي إلى النمو المستدام عملية متكاملة تجمع بين إعادة بناء رأس المال المادي، وتنمية رأس المال البشري، وتحديث المؤسسات، وتوسيع القاعدة الإنتاجية. ويُعد نجاح هذا الانتقال أساسياً لتحويل إعادة الإعمار من تكلفة مالية ضخمة إلى فرصة لإقامة إقتصاد أكثر تنوعاً وكفاءة وإندماجاً في محيطه العربي.

بيئة الاستثمار والفرص المتاحة في سوريا

يُمثل جذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية أحد أهم متطلبات الانتقال من التعافي إلى النمو المستدام، نظراً إلى ضخامة الاحتياجات التمويلية ومحدودية الموارد العامة المتاحة. وتمتلك سوريا مجموعة من المقومات الاستثمارية، من أبرزها موقعها الجغرافي الرابط بين عدد من الأسواق العربية والإقليمية، وتنوع مواردها الزراعية والطبيعية، وإتساع إحتياجاتها في مجالات البنية التحتية والإنتاج

والزراعة والسياحة والاتصالات، والمساهمة في الصناديق التنموية، وتنفيذ المشروعات وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما يُمكن للدول العربية المساهمة في نقل الخبرات الفنية والإدارية وتأهيل الكفاءات السورية وربط المشروعات الجديدة بسلاسل الإنتاج والأسواق العربية.

ويبرز دور الصناديق العربية ومؤسسات التمويل التنموي في توفير قروض طويلة الأجل ومنح وضمانات للمشروعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي. ويُمكن توجيه هذا التمويل نحو الكهرباء والمياه والطرق والمستشفيات والمدارس والمشروعات الزراعية، وهي مجالات تحتاج إلى آجال تمويل طويلة وتكاليف مناسبة لا يوفرها التمويل التجاري التقليدي بسهولة.

أما المصارف العربية، فيُمكن أن تؤدي دوراً محورياً في إعادة دمج الاقتصاد السوري في النظام المالي الإقليمي، من خلال إستعادة علاقات المراسلة المصرفية وتمويل التجارة الخارجية وإصدار خطابات الضمان والإعتمادات المستندية وتوفير التمويل المشترك للمشروعات الكبرى.

كما يُمكنها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير المدفوعات الرقمية، وتسهيل التحويلات المالية، والمساهمة في تحديث الكفاءات المصرفية وأنظمة إدارة المخاطر والإمتثال. ويُمكن للصيرفة الإسلامية أن توفر أدوات إضافية مناسبة لطبيعة احتياجات المرحلة، مثل الصكوك وتمويل المشاركة والمضاربة والإجارة والإستصناع. وتسمح هذه الأدوات بربط التمويل بأصول ومشروعات إنتاجية حقيقية وتعبئة موارد المستثمرين والمؤسسات المالية العربية لتمويل البنية التحتية والإسكان والطاقة والمشروعات الصناعية.

غير أن نجاح الشراكات العربية يتطلب الإنتقال من مذكرات التفاهم والإعلانات الأولية إلى مشروعات قابلة للتنفيذ والتمويل، تستند إلى دراسات جدوى واضحة وجدول زمنية واقعية وآليات شفافة لتوزيع المخاطر والعوائد. كما ينبغي أن تخضع المشروعات لمعايير الحوكمة والإفصاح والمنافسة، بما يحمي حقوق الدولة والمستثمرين ويضمن تحقيق أثر تنموي مستدام، وتالياً، لا ينبغي النظر إلى الدور العربي بإعتباره مصدراً لرأس المال فقط، بل بوصفه شراكة متكاملة تجمع بين الإستثمار والتمويل والتكنولوجيا والخبرة والوصول إلى الأسواق. ومن شأن بناء إطار عربي منسق لدعم سوريا أن يحدّ من تشتت المبادرات، ويُوخّج الموارد نحو المشروعات ذات الأولوية، ويسرّع إنتقال الاقتصاد السوري من التعافي الأولي إلى الإنتاج والنمو المستدام.

ويطلب تحسين بيئة الإستثمار تبسيط الإجراءات الإدارية، وتوحيد الجهات المسؤولة عن منح التراخيص، وتعزيز حماية الملكية والعقود، وتوفير آليات واضحة لتسوية المنازعات، وضمان تحويل الأرباح ورؤوس الأموال وفق قواعد معلنة ومستقرة. كما تمثل الشفافية في تخصيص المشروعات والعقود، والحد من تضارب المصالح، وتعزيز المنافسة، عناصر أساسية لبناء ثقة المستثمرين.

وفي ظل محدودية قدرة الموازنة العامة على تمويل المشروعات الكبرى، يمكن إعتداد الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل البنية التحتية والخدمات الأساسية. غير أن هذه الشراكات تحتاج إلى إطار قانوني ورقابي واضح، يحدد توزيع المخاطر والعوائد ويحمي المال العام ويضمن جودة الخدمات. وقد شدّد صندوق النقد الدولي على أهمية تطبيق معايير الحوكمة وتقييم الإلتزامات المحتملة على الدولة عند تنفيذ المشروعات الاستثمارية الكبرى بالتعاون مع القطاع الخاص، وتالياً، فإن سوريا لا تواجه نقصاً في الفرص الاستثمارية بقدر ما تواجه تحدياً في تحويل هذه الفرص إلى مشروعات قابلة للتمويل والتنفيذ. ويتطلب ذلك إعداد خريطة إستثمارية واضحة تتضمن المشروعات ذات الأولوية وتكاليفها وعوائدها وأطرها القانونية، بما يسمح للمستثمرين والمصارف والصناديق العربية بإتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وشفافة.

دور الشراكات والإستثمارات العربية في دعم الاقتصاد السوري

تمثل الشراكات العربية إحدى الركائز الأساسية التي يُمكن أن يستند إليها الاقتصاد السوري في مرحلة التعافي وإعادة البناء، نظراً إلى الروابط الجغرافية والتجارية والاجتماعية التي تجمع سوريا بالدول العربية، وإلى ما تمتلكه هذه الدول من فوائض مالية وخبرات في تنفيذ مشروعات البنية التحتية والطاقة والخدمات المالية. كما قد تكون الإستثمارات العربية أكثر قدرة على فهم خصائص السوق السورية وإحتياجاتها مقارنة بالإستثمارات الآتية من أسواق بعيدة.

وقد ظهرت أهمية الدعم العربي بصورة عملية عندما قامت المملكة العربية السعودية ودولة قطر بتسديد متأخرات سوريا المستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية، والبالغة نحو 15.5 مليون دولار في مايو/أيار 2025. وأدى ذلك إلى إعادة أهلية سوريا للإستفادة من عمليات وتمويلات جديدة من مجموعة البنك الدولي بعد سنوات من التوقف، بما يوضح أن أثر الشراكات العربية لا يقتصر على التمويل المباشر، بل يشمل أيضاً تسهيل عودة سوريا إلى المؤسسات المالية والتنمية الدولية. ويُمكن أن تتخذ الشراكات العربية أشكالاً عدة، تشمل الإستثمار المباشر في الطاقة والنقل والإسكان والصناعة



الآفاق المستقبلية والتوصيات

تتوقف آفاق الإقتصاد السوري خلال المرحلة المقبلة على مدى نجاح السلطات في تثبيت الاستقرار النقدي والمالي، وتحسين البيئة المؤسسية، وتأهيل البنية التحتية، وإستعادة علاقات سوريا الإقتصادية والمالية مع محيطها العربي والدولي. ورغم ظهور مؤشرات أولية على تحسّن النشاط الإقتصادي، فإن إستدامة هذا التحسن ستظل مرتبطة بالقدرة على تحويل الإنفتاح السياسي والإهتمام الإستثماري إلى مشروعات فعلية ترفع الإنتاج والتشغيل والصادرات.

ويُمكن تصوّر ثلاثة مسارات محتملة للإقتصاد السوري. يتمثل الأول في تعافٍ بطيء يعتمد على الإستهلاك والمساعدات والتحويلات، مع بقاء الإستثمار والإنتاج عند مستويات محدودة. أما المسار الثاني، فيقوم على تنفيذ إصلاحات تدريجية وتحسين بيئة الأعمال وإستعادة دور القطاع المصرفي، بما يسمح بنمو أكثر إستقراراً. ويتمثل المسار الثالث، وهو الأكثر إيجابية، في تعافٍ متسارع تقوده الإستثمارات والشراكات العربية في البنية التحتية والطاقة والقطاعات الإنتاجية، بالتوازي مع إصلاحات مؤسسية ومالية شاملة. ويتطلّب الوصول إلى المسار الثالث إعتداد مجموعة من السياسات والإجراءات ذات الأولوية:

- تحقيق الإستقرار النقدي، وضبط التضخم، وتطوير إطار واضح وشفاف لإدارة سعر الصرف.
- إصلاح المالية العامة وتطوير النظام الضريبي، وتوجيه الإنفاق نحو الخدمات الأساسية والإستثمارات ذات الأثر التنموي.
- إعادة تأهيل الكهرباء والطاقة والمياه والنقل والإتصالات بإعتبارها الأساس اللازم لعودة النشاط الإنتاجي.
- تطوير القطاع المصرفي وأنظمة المدفوعات، ومعالجة جودة الأصول، وإستعادة علاقات المراسلة المصرفية وتمويل التجارة.
- تحسين البيئة التشريعية للإستثمار، وحماية حقوق الملكية والعقود، وتبسيط التراخيص، وتوفير آليات فعّالة لتسوية المنازعات.
- إعطاء الأولوية للزراعة والصناعة والطاقة والسياحة والنقل والتكنولوجيا والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظراً إلى قدرتها على خلق فرص العمل وزيادة الإنتاج المحلي.
- إنشاء خريطة وطنية للمشروعات الإستثمارية تتضمن التكلفة والعائد والتمويل المطلوب والجدول الزمني والجهة المسؤولة عن التنفيذ.

- وضع إطار منظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص، يضمن الشفافية والتوزيع المتوازن للمخاطر ويحمي المال العام.
- تعزيز التعاون مع المصارف والصناديق العربية لتمويل مشروعات البنية التحتية والتجارة والإستثمار، والإستفادة من أدوات الصيرفة الإسلامية والصكوك والتمويل المشترك.
- تطوير الجهاز الإحصائي ونشر بيانات اقتصادية ومالية دورية وموثوقة، بما يدعم التخطيط ويزيد ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية.

في المحصلة، يمتلك الإقتصاد السوري فرصة فعلية للإنتقال إلى مرحلة جديدة، إلا أن توفّر الفرص والموارد لا يكفي وحده لتحقيق النمو المستدام. فالنجاح يتطلّب مؤسسات فعّالة وسياسات مستقرة ومشروعات قابلة للتمويل وشراكات قائمة على المصالح المتبادلة والشفافية. ويُمكن للدول والمصارف والصناديق العربية أن تكون شريكاً رئيسياً في هذا التحول، ليس فقط من خلال تقديم التمويل، بل أيضاً عبر نقل الخبرات وربط سوريا بالأسواق وسلاسل القيمة العربية. وبذلك، يمكن أن تتحوّل مرحلة إعادة الإعمار من مجرد إستجابة للأضرار المتركمة إلى فرصة لإعادة بناء الإقتصاد السوري على أسس أكثر إنتاجية وتنوعاً واستدامة، بما يُعزز الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي ويوفر فرص العمل ويحسن مستويات المعيشة، ويُعيد لسوريا دورها في محيطها الإقتصادي العربي.

المصدر: إدارة الدراسات والبحوث - إتحاد المصارف العربية



لضمان القروض م.ع.م
شركة الأعمال الصغيرة الأردنية

طريقكم بين التمويل والنمو



الشركة الأردنية لضمان القروض
Jordan Loan Guarantee Corporation

تحتاج البنوك إلى شريك يختصر المسافات ويقلل المخاطر
من خلال حلول ضمان متكاملة، تُمكن الشركة الأردنية لضمان القروض المؤسسات المالية من
توسيع محافظها التمويلية بثقة، والوصول إلى قطاعات واعدة بكفاءة.
من دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى تمكين الصادرات وتعزيز الأمن الغذائي.
نحوّل التحديات إلى فرص... ونبني جسور النمو المستدام.

دور القطاع المصرفي في إستعادة النشاط الإستثماري وبناء الثقة المالية

الإقتصاد السوري يشهد بداية تحوّل تدريجي في بيئة التمويل



يُمثّل القطاع المصرفي أحد المراكز الأساسية لإستعادة النشاط الإقتصادي وتحفيز الإستثمار، نظراً إلى دوره في تعبئة المدّخرات، وتوجيه الموارد المالية نحو القطاعات الإنتاجية وتوفير أدوات الدفع والائتمان اللازمة لدعم حركة الأعمال والتجارة. وفي الحالة السورية، تزداد أهمية هذا الدور في ظل الحاجة إلى تمويل التعافي الإقتصادي، وتنشيط مؤسسات القطاع الخاص، وإعادة تأهيل المشروعات المتضرّرة، وتهيئة بيئة مالية قادرة على إستقطاب الإستثمارات المحلية والعربية والدولية. غير أن قدرة المصارف السورية على أداء هذا الدور ترتبط بمعالجة مجموعة من التحديات الهيكلية، أبرزها محدودية الوساطة المالية، وضعف القدرة على منح التمويل طويل الأجل، والاعتماد الواسع على التعاملات النقدية، إلى جانب الحاجة إلى تحديث البنية التكنولوجية وأنظمة المدفوعات وتعزيز مستويات الحوكمة والإمتثال وإدارة المخاطر. كما يتطلب إستعادة الثقة بالقطاع المصرفي تطوير الأطر التشريعية والرقابية، وتحسين جودة الخدمات والمنتجات المصرفية، وتوسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف، بما يُساهم في إعادة توجيه الأموال المتداولة خارج الجهاز المصرفي نحو الإستثمار المنظم والمنتج.

مرتفعة من عدم اليقين نتيجة التطورات الإقليمية وتأثيرها المحتمل في التجارة والإستثمار وإمدادات الطاقة.

واقع التمويل والتحوّل نحو إستعادة النشاط الإستثماري

يشهد الإقتصاد السوري بداية تحوّل تدريجي في بيئة التمويل، مدفوعاً بإستعادة التواصل مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وظهور مبادرات استثمارية جديدة في عدد من القطاعات الأساسية. ووفق أحدث عرض للبنك الدولي، تشير التقديرات إلى أن معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2025 تُراوح بين 2.0% و4.0%، في ظل محدودية البيانات الرسمية وتفاوت درجة موثوقيتها. كما يتوقع البنك إستمرار التحسّن المتواضع في النشاط الإقتصادي خلال العام 2026، مع بقاء التوقعات محاطة بدرجة

وقد شكّلت تسوية المتأخرات المستحقة على سوريا للمؤسسة الدولية للتنمية، والبالغة نحو 15.5 مليون دولار، خطوة أساسية في إعادة فتح قنوات التمويل التنموي. وقد تمت التسوية إعتباراً من 12 أيار/ مايو 2025 بتمويل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر، ما أعاد أهلية سوريا للإستفادة من عمليات جديدة لدى البنك الدولي، مع خضوع أي تمويل لاحق لسياسات البنك وإجراءاته التشغيلية.

وتوفير فرص العمل وتعزيز الأمن الإقتصادي، وفي مقدّمها الزراعة والصناعات الغذائية والتحويلية والطاقة والنقل والإسكان والسياحة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتطلّب ذلك الانتقال من التمويل قصير الأجل المتمركز في الأنشطة التجارية إلى تمويل إستثماري أطول أجلاً، يرتبط بدراسات الجدوى والتدفقات النقدية المتوقعة والقدرة الفعلية للمشروع على الإنتاج والسداد. كما يمكن للمصارف تطوير أدوات تمويل تتناسب مع طبيعة المرحلة، مثل القروض الميسرة وخطوط الائتمان المخصّصة للقطاعات ذات الأولوية، وتمويل سلاسل الإنتاج والتوريد والتأجير التمويلي والتمويل المشترك للمشروعات الكبرى. ويُمكن للمصارف الإسلامية توسيع إستخدام صيغ المشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة والإستصناع، بما يوفر بدائل تمويلية مرتبطة بأصول ومشروعات حقيقية. ويتطلّب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إنشاء برامج لضمان القروض، وتوفير قواعد معلومات إئتمانية أكثر كفاءة، وتقديم خدمات استشارية تساعد هذه المشروعات على إعداد ملفات مالية قابلة للتمويل.

ويُمكن كذلك توظيف التحويلات الخارجية ومدخرات السوريين في الداخل والخارج في دعم الإستثمار، من خلال طرح حسابات ومنتجات إدارية وإستثمارية موثوقة، وربط جزء من هذه التدفقات بتمويل المشروعات الإنتاجية والتنمية. ويظل نجاح هذه الآليات مرتبطاً بإستقرار البيئة النقدية والتشريعية وتحسين الشفافية وتعزيز قدرة المصارف على تقييم المخاطر ووجود تعاون فعال بين المصرف المركزي والمصارف ومؤسسات ضمان الائتمان والصناديق التنموية.

وبذلك، لا يقتصر دور المصارف على منح القروض، بل يمتد إلى تحديد الأولويات التمويلية، وتقييم جدوى المشروعات، وتوزيع المخاطر، ومتابعة إستخدام الأموال، وربط المدّخرات بالقرص الاستثمارية.

ومن شأن تطوير هذا الدور أن يحوّل القطاع المصرفي من وسيط محدود النشاط إلى شريك أساسي في إستعادة الإنتاج، وتحفيز الإستثمار الخاص، وتوسيع فرص العمل، ودعم مسار التعافي والنمو المستدام.

الإمتثال والحوكمة وإدارة المخاطر: مدخل بناء الثقة

يمثل بناء الثقة في القطاع المصرفي السوري شرطاً أساسياً لتحويل الإنفتاح المالي الخارجي إلى تدفقات تمويل وإستثمار فعلية. فعوذة التحويلات الدولية لا تعتمد فقط على تخفيف القيود الخارجية، بل تتطلّب أيضاً قدرة المصارف السورية على إثبات سلامة أوضاعها المالية وشفافية هياكل الملكية وكفاءة الرقابة والالتزام بالمعايير الدولية

وقد تُرجمت عودة التعاون مع البنك الدولي بالموافقة على منحة بقيمة 146 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية لتمويل مشروع طوارئ الكهرباء في سوريا. ويستهدف المشروع إعادة تأهيل خطوط نقل الكهرباء ومحطات التحويل المتضررة، بما في ذلك خطّي ربط بجهد 400 كيلو فولت مع الأردن وتركيا، إلى جانب تقديم المساعدة الفنية ودعم القدرات المؤسسية لقطاع الكهرباء. وتمثّل هذه المنحة أول مشروع للبنك الدولي في سوريا منذ نحو أربعة عقود.

وفي موازاة التمويل التنموي، أعلن في أيار/مايو 2025 عن مذكرة تفاهم مع تحالف تقوده شركة UCC Holding القطرية لتطوير مشروعات كهرباء باستثمارات تقديرية تبلغ نحو 7 مليارات دولار. وتشمل المبادرة أربع محطات غازية ذات دورة مركبة بقدرة إجمالية تبلغ 4,000 ميغاواط، إضافة إلى محطة للطاقة الشمسية بقدرة 1,000 ميغاواط. ومع ذلك، يجب تصنيف القيمة المذكورة ضمن الإستثمارات المعلنة، وليس ضمن التمويل المنفذ، إلى حين إستكمال العقود النهائية والإغلاق المالي وبدء التنفيذ الفعلي. ويشير ذلك إلى أن التحدّي الأساسي لا يقتصر على إستقطاب التمويل، بل يشمل بناء منظومة وطنية لإعداد المشروعات القابلة للتمويل وإجراء دراسات الجدوى وتحديد التدفقات النقدية والضمانات، وتوزيع المخاطر وإختيار أدوات التمويل المناسبة. ومن شأن هذه المنظومة أن تتيح الجمع بين الموازنة العامة، والتمويل المصرفي، والمنح والقروض التنموية، والإستثمار الخاص، والشركات بين القطاعين العام والخاص.

دور المصارف في تعبئة المدّخرات وتمويل الإستثمار والقطاعات الإنتاجية

تشكل تعبئة المدّخرات وإعادة توجيهها نحو الاستثمار المنتج إحدى الوظائف الأساسية للقطاع المصرفي، ولا سيما في الإقتصادات التي تحتاج إلى إستعادة النشاط الإقتصادي وتوسيع قاعدة الإنتاج. وفي سوريا، يتطلّب تعزيز هذا الدور إعادة بناء الثقة بالمصارف وتشجيع الأفراد والمؤسسات على إيداع أموالهم ضمن القنوات الرسمية، من خلال توفير منتجات إدارية مرنة، وحماية حقوق المودعين وتحسين جودة الخدمات وتوسيع إستخدام الحسابات المصرفية ووسائل الدفع الإلكتروني. ويساهم ذلك في تقليص الإعتماد على النقد، وزيادة الموارد المتاحة للإقراض، وتحويل المدّخرات غير الموظفة إلى مصادر تمويل تدعم الإقتصاد الحقيقي.

وتكتسب عملية توجيه التمويل أهمية مماثلة لحجم الموارد المتاحة، إذ ينبغي إعطاء الأولوية للقطاعات القادرة على تحقيق قيمة مضافة

الإندماج في النظام المالي العربي والدولي والفرص الجديدة للتمويل والاستثمار

يمثل الإندماج التدريجي في النظام المالي العربي والدولي شرطاً أساسياً لاستعادة القطاع المصرفي السوري قدرته على تمويل التجارة والاستثمار وربط الإقتصاد المحلي بالأسواق الخارجية. وقد وفّرت التطورات التي شهدتها ملف العقوبات منذ العام 2025 بيئة أكثر ملاءمة لبدء هذا المسار، إذ ألغت الولايات المتحدة برنامج العقوبات الشامل على سوريا، مع استمرار العقوبات المستهدفة المرتبطة بأفراد وجهات وأنشطة محددة. كما رفع الإتحاد الأوروبي العقوبات الإقتصادية العامة، باستثناء التدابير القائمة على اعتبارات أمنية، وأزال عدداً من المؤسسات، بينها مصرف سوريا المركزي، من قوائم تجميد الأموال.

وفي أيار/مايو 2026، أعاد الإتحاد الأوروبي التطبيق الكامل لاتفاقية التعاون مع سوريا، بما يعزّز إطار العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الجانبين. وتفتح هذه التحولات المجال أمام المصارف السورية لاستعادة علاقات المراسلة المصرفية، وتنفيذ الحوالات والمدفوعات عبر الحدود وتمويل التجارة الخارجية وإصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندة اللازمة للاستيراد والتصدير. كما يُمكن أن تساهم في خفض تكاليف التحويلات وتشجيع إنتقالها من القنوات غير الرسمية إلى الجهاز المصرفي، إضافة إلى تسهيل دخول الاستثمارات العربية والأجنبية وتمويل المشروعات الإنتاجية والتمموية.

ويُمكن للمصارف العربية أن تؤدي دوراً محورياً في هذه المرحلة، بوصفها حلقة وصل بين القطاع المصرفي السوري والأسواق المالية الإقليمية والدولية. ويشمل ذلك فتح حسابات مراسلة وفق ضوابط مدروسة، وتوفير خطوط ائتمان لتمويل التجارة، والمشاركة في القروض المشتركة، وتقديم المساعدة الفنية في مجالات الامتثال والتحول الرقمي وإدارة المخاطر. كما تتيح الشراكات مع الصناديق العربية ومؤسسات التمويل التنموي فرصاً لإنشاء برامج مشتركة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الإنتاجية، وتوفير الضمانات التي تحدّ من مخاطر التمويل والاستثمار.

غير أن رفع القيود القانونية لا يعني عودة العلاقات المصرفية بصورة تلقائية، إذ قد تستمر المصارف الخارجية في إتباع سياسات حذرة نتيجة مخاطر الإمتثال والسمعة، ووجود عقوبات مستهدفة، والحاجة إلى معلومات مالية وائتمانية أكثر وضوحاً. لذلك، يتطلّب الإندماج الفعلي تطوير تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل

لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد ظهرت مؤشرات عملية إلى بدء إستعادة الإتصال المالي الدولي، إذ نُفذت في حزيران/يونيو 2025 أول معاملة مصرفية تجارية مباشرة عبر نظام SWIFT بين مصرف سوري ومصرف إيطالي منذ بداية النزاع. وفي آب/أغسطس 2026 بدأت شركتا Visa و MasterCard تنفيذ معاملات دولية في سوريا بالتعاون مع مؤسسات مصرفية ومالية محلية وإقليمية. وتمثل هذه التطورات تقدماً مهماً، لكنها لا تعني إكمال عودة علاقات المراسلة المصرفية، إذ تبقى المصارف الدولية بحاجة إلى تقييم مستوى المخاطر والامتثال في كل مصرف سوري على حدة.

وتبدأ عملية الإصلاح بإجراء تقييم شامل لجودة أصول المصارف، ولا سيما محافظ الإئتمان والضمانات والقروض المتعثرة والإنكشافات الكبيرة والأطراف المرتبطة. ويساعد هذا التقييم على تحديد الخسائر المتركمة والإحتياجات الفعلية لرأس المال والسيولة، تمهيداً لوضع خطط قابلة للتنفيذ لإعادة الهيكلة أو زيادة رأس المال أو الدمج، مع حماية حقوق المودعين والحفاظ على الإستقرار المالي. كما يتطلّب تعزيز الحوكمة الفصل الواضح بين مهام مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، وتفعيل لجان التدقيق والمخاطر والإمتثال، ووضع معايير للكفاءة والإستقلالية وتعارض المصالح.

كما ينبغي إلزام المصارف بالإفصاح المنتظم عن هياكل الملكية والمستفيد الحقيقي، والإنكشافات على الأطراف ذات العلاقة، وجودة الأصول، وكفاية رأس المال والسيولة، وفق نماذج رقابية موحدة وقابلة للمقارنة. وفي مجال الإمتثال، تتركّز الأولويات في تحديث إجراءات التعرف إلى العملاء والمستفيد الحقيقي، وإعتماد منهج قائم على المخاطر، وتطوير أنظمة مراقبة المعاملات والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، وتعزيز فحص العقوبات والقوائم الدولية. ويجب أن يصاحب ذلك تطوير وحدة المعلومات المالية، وتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية والقضائية، وتأهيل العاملين، واستخدام حلول رقمية تقلل الاعتماد على الإجراءات اليدوية.

وأكد صندوق النقد الدولي، عقب زيارته إلى دمشق في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أن دعمه الفني يشمل تطوير تنظيم القطاع المالي، وإعادة تأهيل أنظمة المدفوعات والمصارف، وبناء قدرة المصرف المركزي على تنفيذ السياسة النقدية والإشراف المصرفي. ويشير ذلك إلى أن الأولوية العملية تتمثل في وضع برنامج إصلاح متدرج يبدأ بتشخيص أوضاع المصارف، ثم معالجة الإختلالات، وتحديث الإطار الرقابي، وصولاً إلى استعادة علاقات المراسلة المصرفية وتوسيع القدرة على تمويل التجارة والاستثمار.

ويتطلب تعزيز هذا الدور تنفيذ إصلاحات متكاملة تشمل تحديث التشريعات والأنظمة الرقابية، وتطوير البنية التكنولوجية وأنظمة الدفع، وتعزيز الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر، وتحسين جودة البيانات والإفصاح المالي. كما ينبغي توسيع نطاق التمويل ليشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، وتطوير أدوات تمويل طويلة الأجل وبرامج لضمان الإئتمان، بما يحقق توازناً بين دعم النشاط الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار والسلامة المصرفية.

وفي موازاة الإصلاح الداخلي، تشكل إستعادة العلاقات المصرفية العربية والدولية فرصة لتوفير مصادر جديدة للتمويل، وتسهيل التحويلات والتجارة الخارجية وإستقطاب الإستثمارات والخبرات الفنية. ويتطلب ذلك مساراً تدريجياً يستند إلى الثقة والشفافية والإلتزام بالمعايير الدولية، مع منح المصارف العربية دوراً أساسياً في إعادة ربط المصارف السورية بالأسواق الإقليمية والعالمية.

وعليه، فإن بناء قطاع مصرفي أكثر كفاءة يتطلب رؤية وطنية واضحة تحدد أولويات الإصلاح والتمويل، وتوزع الأدوار بين مصرف سوريا المركزي والمصارف العامة والخاصة والجهات الحكومية ومؤسسات التمويل العربية والدولية. ومن شأن تحويل هذه الرؤية إلى برامج قابلة للتنفيذ أن يجعل القطاع المصرفي شريكاً رئيسياً في تمويل التعافي، وتحفيز الإستثمار ودعم القطاعات الإنتاجية، ووضع الإقتصاد السوري على مسار نمو أكثر إستدامة وشمولاً.

إدارة الأبحاث والدراسات - إتحاد المصارف العربية

الإرهاب، والتحقق من المستفيد الحقيقي، وتعزيز إستقلالية الرقابة المصرفية، وتحسين جودة البيانات والإفصاح المالي، وإعتماد معايير محاسبية ورقابية تتوافق مع الممارسات الدولية.

وعليه، ينبغي أن تتم العودة إلى النظام المالي العربي والدولي وفق مسار تدريجي يبدأ بتقييم جاهزية المصارف السورية، ثم بناء شراكات مع مصارف عربية مختارة وتوسيع قنوات تمويل التجارة والتحويلات، وصولاً إلى إستعادة علاقات المراسلة والتمويل الدولي على نطاق أوسع. ومن شأن نجاح هذا المسار أن يوفر مصادر جديدة للسيولة ورأس المال ويخفض تكلفة المعاملات، ويعزز ثقة المستثمرين ويهيئ القطاع المصرفي ليكون قناة آمنة وفعالة لتمويل التعافي الإقتصادي والإستثمار والنمو المستدام.

نحو قطاع مصرفي أكثر كفاءة وقدرة على تمويل التعافي والنمو المستدام

يمثل تطوير القطاع المصرفي السوري أحد الشروط الأساسية لاستعادة النشاط الاقتصادي ودعم الانتقال من مرحلة التعافي إلى النمو المستدام. فالمصارف لا تقتصر وظيفتها على حفظ الأموال وتنفيذ المدفوعات، بل تؤدي دوراً محورياً في تعبئة المدخرات وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية، وتمويل المشروعات وتشجيع الإستثمار، بما يساهم في توسيع قاعدة الإنتاج وتوفير فرص العمل وتحسين مستويات الدخل.



الشراكات العربية والدولية في تمويل البنية التحتية والتنمية المستدامة في سوريا

سوريا أمام فرصة حقيقية لإعادة بناء قطاع مالي قادر
على دعم التعافي والتحول نحو إقتصاد أكثر إستدامة وإنفتاحاً



تمثّل إعادة تأهيل البنية التحتية في سوريا أحد المرتكزات الأساسية للتعافي الإقتصادي وإستعادة النشاط الإنتاجي وتحسين مستوى الخدمات العامة، إذ أدت سنوات النزاع إلى تراجع كفاءة العديد من المرافق الأساسية، ولا سيما في قطاعات الكهرباء والمياه والنقل والاتصالات والإسكان والصحة والتعليم، مما يفرض إحتياجات تمويلية واسعة تتجاوز قدرة الموازنة العامة والموارد المحلية على تلبيتها بصورة منفردة.

وفي ظل محدودية الموارد المتاحة، تبرز أهمية بناء شراكات عربية ودولية قادرة على الجمع بين التمويل والخبرة الفنية والقدرة المؤسسية. ويُمكن للصناديق العربية ومؤسسات التمويل التنموي والمصارف وبنوك التنمية الإقليمية والدولية أن تساهم في توفير القروض الميسرة والضمانات والإستثمارات طويلة الأجل، إلى جانب دعم إعداد المشروعات وتقييم جدواها وتحسين آليات تنفيذها. كما تشكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة مهمة لتعبئة رؤوس الأموال والخبرات، وتوزيع المخاطر، ورفع كفاءة إدارة المرافق والمشروعات.

غير أن جذب التمويل والإستثمار إلى مشروعات البنية التحتية يرتبط بتوفير بيئة تشريعية ومؤسسية واضحة، وضمان الشفافية وتكافؤ الفرص، وحماية حقوق المستثمرين، ووضع آليات عادلة لتوزيع المخاطر والعوائد. كما يتطلب تحديد المشروعات ذات الأولوية وفق أثرها الإقتصادي والإجتماعي وقدرتها على تحفيز الإنتاج والتجارة وتوفير فرص العمل، مع مراعاة الإستدامة المالية والبيئية والإجتماعية.

كما ينبغي أن يستند ترتيب المشروعات إلى معايير واضحة تشمل الضرورة الاقتصادية والاجتماعية، والجاهزية الفنية، والقدرة على توليد الإيرادات، وعدالة التوزيع الجغرافي، والأثر البيئي، بما يضمن توجيه الموارد المحدودة نحو المشروعات الأعلى أولوية والأكثر قدرة على دعم التعافي والتنمية المستدامة.

تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في سوريا

يتطلب تمويل البنية التحتية في سوريا الانتقال من الإستجابة الطارئة والمتفرقة إلى إطار وطني متكامل يربط بين أولويات التعافي وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا ينبغي أن تقتصر عملية التمويل على إعادة الأصول المتضررة إلى وضعها السابق، بل يجب أن تستهدف إنشاء بنية تحتية أكثر كفاءة وقدرة على الصمود، تراعي التحول الرقمي، وكفاءة استخدام الطاقة والمياه، وحماية البيئة، والتغيرات المناخية، والإحتياجات المستقبلية للسكان والقطاعات الإنتاجية. وتختلف أدوات التمويل المناسبة باختلاف طبيعة المشروع وقدرته على توليد الإيرادات. فمشروعات الخدمات الأساسية، مثل مياه الشرب والصرف الصحي والمراكز الصحية والمدارس، تحتاج غالباً إلى منح وقروض تنمية ميسرة وتمويل حكومي، نظراً إلى ارتفاع أثرها الاجتماعي ومحدودية عوائدها المالية المباشرة. أما مشروعات الكهرباء والطاقة المتجددة والموانئ والمطارات والاتصالات والمناطق الصناعية، فيمكن تمويلها من خلال مزيج من الإستثمارات الخاصة والقروض المشتركة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب الضمانات وأدوات التمويل المدمج.



واقع البنية التحتية والإحتياجات التمويلية في سوريا

تُواجه البنية التحتية في سوريا تحديات واسعة نتيجة الأضرار المتراكمة خلال سنوات النزاع، وضعف أعمال الصيانة والإستثمار، وتقدم عدد من الشبكات والمرافق العامة. وقد انعكس ذلك على قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل والاتصالات والخدمات الصحية والتعليمية، وأدى إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج والنقل وتراجع جودة الخدمات وإضعاف قدرة المدن والمناطق الصناعية والزراعية على استعادة نشاطها الإقتصادي. فبحسب تقييم البنك الدولي للأضرار المادية وتكاليف إعادة الإعمار خلال الفترة 2011-2024، بلغت قيمة الأضرار المادية المباشرة نحو 108 مليارات دولار، فيما قُدرت تكلفة إعادة بناء الأصول المادية ضمن نطاق يُراوح بين 140 و345 مليار دولار. وتتعادل التقديرات الأساسية قرابة عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي السوري لعام 2024، ما يعكس إتساع الفجوة بين حجم الإحتياجات والقدرة التمويلية المحلية.

وقد توزعت تكاليف إعادة الإعمار المقدرة بين 82 مليار دولار للبنية التحتية، و75 مليار دولار للمباني السكنية، و59 مليار دولار للمباني غير السكنية. وبذلك، تستحوذ البنية التحتية على نحو 38% من إجمالي التكلفة التقديرية، بما يؤكد أن إستعادة خدمات الكهرباء والمياه والنقل والاتصالات تمثل محوراً أساسياً في عملية التعافي. ولا تقتصر أهمية هذه القطاعات على تقديم الخدمات العامة، بل تمتد إلى خفض تكاليف ممارسة الأعمال وتحسين تنافسية الاقتصاد وربط مناطق الإنتاج بالأسواق وتهيئة البيئة المناسبة للإستثمار.

ولا يمكن التعامل مع هذه الإحتياجات ضمن مشروع واحد أو إطار زمني قصير، بل تتطلب عملية مرحلية تبدأ بالمشروعات العاجلة ذات الأثر المباشر في حياة السكان وإستعادة الإنتاج، وفي مقدّمها إصلاح شبكات الكهرباء والمياه والطرق والمرافق الصحية والتعليمية. وتلي ذلك مشروعات التوسع والتحديث، مثل زيادة قدرات توليد الطاقة، وتطوير الموانئ والمطارات والسكك الحديدية، وتحديث شبكات الاتصالات والمدفوعات الرقمية، وإنشاء مناطق صناعية ولوجستية قادرة على جذب الإستثمارات. وفي ضوء ضخامة الفجوة التمويلية، لا تستطيع الموازنة العامة أو المصارف المحلية تحمّل التكلفة بمفردها، ما يفرض تنويع مصادر التمويل بين الموارد الحكومية، والصناديق والمؤسسات المالية العربية وبنوك التنمية الدولية والإستثمار الأجنبي، والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

جدول رقم 1: خريطة تمويل مشروعات البنية التحتية ذات الأولوية في سوريا

القطاع	المشروعات ذات الأولوية	أداة التمويل الأنسب	مصادر التمويل الممكنة	الأثر التنموي المتوقع
الكهرباء والطاقة	تأهيل شبكات النقل والتوزيع ومحطات التحويل، وزيادة قدرات التوليد، وتطوير الطاقة المتجددة	منح قروض ميسرة، وتمويل أخضر، وشراكة بين القطاعين العام والخاص	الموازنة العامة، والصناديق العربية، ومؤسسات التنمية الدولية، والمستثمرون	إستقرار الإمدادات، وخفض تكاليف الإنتاج، وإستعادة نشاط القطاعات الاقتصادية
المياه والصرف الصحي	إصلاح شبكات المياه، وتأهيل محطات الضخ والمعالجة، والحد من الفاقد، وتطوير أنظمة الري	منح وتمويل تنموي ميسر وتمويل مناخي	المؤسسات الدولية، والصناديق التنموية، والجهات الحكومية	تحسين الأمن المائي والصحي ودعم الزراعة والإستقرار السكاني
النقل والخدمات اللوجستية	تأهيل الطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والمعابر	قروض تنموية، وتمويل مشترك، وامتيازات تشغيل، وشراكة بين القطاعين العام والخاص	صناديق التنمية، والمصارف، والمستثمرون، وشركات التشغيل المتخصصة	خفض تكاليف النقل، وتنشيط التجارة، وربط مناطق الإنتاج بالأسواق
الإسكان والتنمية الحضرية	إعادة تأهيل المناطق المتضررة، وتطوير السكن الميسر، وتحسين شبكات الخدمات البلدية	تمويل عقاري، وصناديق إستثمار، وشراكات تطوير، وضمانات ائتمانية	المصارف، وشركات التطوير، والصناديق الإستثمارية، والبلديات	دعم عودة السكان، وتحريك قطاع البناء، وتوفير فرص العمل
الصحة والتعليم	ترميم المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس، وتحديث التجهيزات والمنظومات الرقمية	منح وقروض ميسرة وتمويل قائم على النتائج	الحكومة، والمؤسسات العربية والدولية، والمنظمات التنموية	تحسين رأس المال البشري وتوسيع الوصول إلى الخدمات الأساسية
الاتصالات والبنية الرقمية	تحديث شبكات الاتصالات والإنترنت، وتطوير مراكز البيانات والخدمات الحكومية الرقمية	إستثمار خاص، وتراخيص تشغيل، وشراكة بين القطاعين العام والخاص	شركات الاتصالات والتكنولوجيا، والمستثمرون، والمؤسسات التنموية	تسريع التحول الرقمي، وتطوير الخدمات المالية والحكومية، وجذب الإستثمار
إدارة النفايات والبيئة	إنشاء مرافق الفرز والتدوير ومعالجة النفايات والحد من التلوث	تمويل أخضر، وشراكات تشغيل، ومنح بيئية ومناخية	البلديات، والصناديق المناخية، والمستثمرون، والمؤسسات الدولية	تحسين البيئة والصحة العامة، وتوليد الطاقة والمواد القابلة لإعادة الإستخدام

المصدر: إتحاد المصارف العربية - إدارة الأبحاث والدراسات.

والاجتماعية، ومصادر الإيرادات، والمخاطر، والمدة الزمنية، والأداة التمويلية الأنسب. كما ينبغي إنشاء وحدة متخصصة لإعداد المشروعات ومتابعتها، تكون مسؤولة عن إعداد دراسات الجدوى والوثائق الفنية والقانونية، والتنسيق مع المستثمرين والجهات المانحة، وضمان الشفافية في المناقصات والتعاقد والتنفيذ. ويجب كذلك ربط التمويل بمعايير التنمية المستدامة، من خلال إعطاء الأولوية لمشروعات الطاقة النظيفة، وترشيد إستهلاك المياه، والنقل المستدام، وإدارة النفايات، والبنية التحتية الرقمية، والمرافق القادرة على مواجهة الكوارث والتغير المناخي. ويساهم إعتداد هذه المعايير في تحسين فرص المشروعات السورية في الحصول على التمويل الإنمائي والمناخي، وجذب المستثمرين الذين يطبقون المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وقد بدأت بعض أشكال التمويل التنموي بالظهور، إذ وافق البنك الدولي في حزيران/يونيو 2025 على منحة بقيمة 146 مليون دولار لإعادة تأهيل خطوط نقل الكهرباء ومحطات التحويل ودعم تطوير مؤسسات القطاع. كما أقر في نيسان/أبريل 2026 تمويلاً بقيمة 225 مليون دولار لمشروع المياه والصحة، يتوزع بين 150 مليون دولار لإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، و75 مليون دولار لدعم تعافي النظام الصحي، مع توقع إستفادة نحو 4.5 ملايين شخص. وتمثل هذه المشروعات نماذج أولية للجمع بين إصلاح الأصول المتضررة، وبناء القدرات المؤسسية، وتحسين إستدامة الخدمات.

ويتطلب توسيع نطاق التمويل إعداد قائمة وطنية موحدة للمشروعات ذات الأولوية، تتضمن التكلفة التقديرية، والجدوى الاقتصادية



نحو 277.5 مليون دولار. وفي أيار/مايو 2025، سَدَّت المملكة العربية السعودية ودولة قطر متأخرات سوريا المستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية والبالغة نحو 15.5 مليون دولار، ما أعاد أهلية سوريا للاستفادة من عمليات تمويل جديدة لدى البنك الدولي، وفق سياساته التشغيلية. ويبرز ذلك أهمية المبادرات العربية في فتح قنوات التمويل الدولي، وليس فقط في توفير التمويل المباشر.

وقد أكد صندوق النقد الدولي أن إحتياجات سوريا تستدعي دعماً مالياً دولياً بشروط ميسرة جداً، إلى جانب المساعدة الفنية وبناء القدرات، بسبب القيود التي تواجه القدرة التمويلية والإستدامة الخارجية. لذلك ينبغي توجيه القروض الميسرة إلى البنية التحتية والخدمات العامة، بينما تُستخدم الإستثمارات والتمويلات التجارية للمشاريع القادرة على توليد إيرادات وسداد إلتزاماتها. وبذلك يُمكن للمؤسسات المالية العربية أن تؤدي دوراً يتجاوز التمويل المباشر، لتصبح حلقة وصل بين الحكومة السورية والمستثمرين والمصارف والمؤسسات الدولية، وأن تُسهم في تحويل الإحتياجات التنموية إلى مشاريع قابلة للتمويل والتنفيذ ضمن إطار واضح للحوكمة والشفافية.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تحفيز الإستثمار

تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى الأدوات الرئيسية لتمويل مشاريع البنية التحتية في سوريا، خصوصاً في ظل محدودية الموارد العامة وضخامة الإحتياجات الإستثمارية. وتتيح هذه الشراكة الإستفادة من التمويل والخبرة والكفاءة التشغيلية للقطاع الخاص، مع إحتفاظ الدولة بدورها في التخطيط والتنظيم والرقابة وضمان استمرارية

وعليه، فإن التحدي لا يتمثل فقط في توفير الأموال، بل في تحويل الإحتياجات الواسعة إلى مشروعات محدّدة وقابلة للتمويل والتنفيذ، ضمن أولويات واضحة وآليات رقابة فعّالة. ويتيح هذا النهج توزيع الموارد بين المشروعات العاجلة والمشروعات الإستثمارية طويلة الأجل، وتحقيق التوازن بين الجدوى المالية والأثر التنموي، بما يضمن أن تصبح إعادة تأهيل البنية التحتية محركاً للإنتاج والإستثمار والنمو المستدام.

دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية في دعم الإستثمار

تستطيع الصناديق والمؤسسات المالية العربية أداء دور محوري في سدّ فجوة تمويل التعافي وإعادة الإعمار في سوريا، نظراً إلى محدودية الموارد العامة وضعف قدرة القطاع المصرفي المحلي على تمويل مشاريع طويلة الأجل ومرتبعة الكلفة. ولا يقتصر هذا الدور على تقديم القروض، بل يشمل المنح والضمانات وتأمين الإستثمار والصادرات وتمويل التجارة، وإعداد دراسات الجدوى، والمشاركة في حشد رؤوس الأموال الخاصة.

وشكّلت إستعادة عضوية سوريا في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في آذار/مارس 2025 خطوة مهمة نحو إعادة تفعيل التعاون التنموي العربي والإسلامي. فبحسب البنك، بلغ إجمالي تدخلات المجموعة في سوريا حتى نهاية العام 2024 نحو 632 مليون دولار، منها 415.5 مليون دولار لتمويل المشاريع، و68.5 مليوناً لدعم القطاع الخاص، و111.1 مليوناً من الصناديق التابعة، و37 مليوناً لتمويل التجارة. كما بلغت عمليات تأمين الإستثمار وإئتمان الصادرات

إلى إطار متكامل لتحسين جودة الخدمات ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل وتحفيز الإستثمار. ويتوقف نجاحها على وضوح القواعد القانونية، وعدالة المنافسة، وإستقرار العقود، والقدرة على مراقبة الأداء وحماية المصلحة العامة.

سوريا أمام فرصة حقيقية

تقف سوريا أمام فرصة حقيقية لإعادة بناء قطاع مالي قادر على دعم التعافي والتحول نحو إقتصاد أكثر إستدامة وإنتفاعاً. غير أن نجاح هذه المرحلة لا يعتمد على توافر التمويل وحده، بل على بناء الثقة من خلال حوكمة فعّالة، ورقابة مصرفية مستقلة، وبيئة قانونية مستقرة، وتطبيق صارم لمعايير الإمتثال وإدارة المخاطر. وتقرض ضخامة إحتياجات إعادة الإعمار إعتداد نموذج تمويلي متنوع يجمع بين الموارد العامة والتمويل التنموي الميسر وإستثمارات القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وضمانات الإستثمار وإئتمان الصادرات. كما يمثل التنسيق مع الصناديق والمؤسسات المالية العربية مدخلاً عملياً لإعداد المشاريع، وتعبئة التمويل المشترك، وتخفيض المخاطر، ونقل الخبرات الفنية والمؤسسية.

وفي الوقت نفسه، تتيح عودة سوريا التدريجية إلى النظام المالي الدولي فرصاً مهمة لإستعادة علاقات المراسلة المصرفية، وتطوير المدفوعات والتحويلات الخارجية، وتمويل التجارة، وإستقطاب رؤوس أموال السوريين في الخارج والاستثمارات العربية والأجنبية.

إلا أن تحويل هذه الفرص إلى تدفقات مالية فعلية يتطلب إستكمال الإصلاحات المصرفية وتعزيز الشفافية وتحسين جودة البيانات وحماية حقوق المستثمرين وإستقرار العقود.

في المحصلة، بناء على ما تقدم، تتمثل الأولوية في الإنتقال من مرحلة الإعلان عن الإتفاقيات والمشروعات إلى بناء منظومة وطنية متكاملة للتمويل والتنمية، تقوم على تحديد المشاريع ذات الأولوية، وإعداد دراسات جدوى إحتراافية، وتوزيع المخاطر بصورة عادلة، والإفصاح عن مراحل التنفيذ والنتائج. ومن شأن هذا المسار أن يُعيد للمصارف دورها في الوساطة المالية، ويعزز ثقة المستثمرين ويوجّه التمويل نحو مشاريع إنتاجية تُسهم في خلق فرص العمل وتحسين الخدمات وتحقيق نمو إقتصادي مستدام وشامل.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات - إتحاد المصارف العربية

الخدمات الأساسية. وتبرز أهمية هذا النموذج في القطاعات القادرة على توليد تدفقات مالية منتظمة، مثل الكهرباء والطاقة المتجددة، والمطارات والمرافئ والطرق المدفوعة، والإتصالات، والمناطق الصناعية، وإدارة النفايات والمياه. أما المشروعات الإجتماعية التي لا تحقق إيرادات كافية، مثل المدارس والمراكز الصحية وشبكات المياه في المناطق الأقل نمواً، فتحتاج إلى تمويل مختلط يجمع بين المساهمة الحكومية والمنح والتمويل الميسر والإستثمار الخاص.

وقد شهد العام 2025 الإعلان عن إتفاقيات استثمارية إقليمية ودولية بقيمة 14 مليار دولار تغطي 12 مشروعاً، من بينها مشروع لتطوير مطار دمشق الدولي بقيمة 4 مليارات دولار، ومشروع مترو دمشق بقيمة مليار دولار. وتعكس هذه الإتفاقيات حجم الاهتمام الإستثماري المحتمل، إلا أن القيمة المعلنة للإتفاقيات لا تعادل بالضرورة تمويلاً منفذاً، إذ تبقى قابلية التنفيذ مرتبطة بإقفال التمويل وإستكمال الدراسات والتراخيص، وتحديد توزيع المخاطر والضمانات الحكومية.

ولنجاح الشراكات، ينبغي أن تسبق عملية الطرح دراسات جدوى فنية ومالية وبيئية مستقلة، تحدد حجم الطلب المتوقع، وكلفة المشروع، ومصادر الإيرادات، وقدرة المستخدمين على تحمّل الرسوم. كما يجب توزيع المخاطر على الطرف الأكثر قدرة على إدارتها؛ فتتحمل الدولة عادةً مخاطر التنظيم وتوفير الأراضي والتراخيص، بينما يتحمّل المستثمر مخاطر البناء والتشغيل والصيانة، مع معالجة مخاطر سعر الصرف والتحويلات المالية من خلال ضمانات واضحة ومحدودة.

ومن المفيد في هذا الإطار إنشاء وحدة مركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص تتولّى فحص المشاريع، وإعداد نماذج موحدة للعقود، وتقييم الإلتزامات المالية المحتملة على الدولة، والإشراف على عمليات المناقصة. ويجب إخضاع المشروعات للمنافسة والشفافية والإفصاح عن المستقبل الحقيقي، ومنع منح العقود بالتفاوض المباشر إلا في الحالات الإستثنائية المبيرة قانونياً.

كما ينبغي إنشاء سجل مركزي يوضح قيمة كل مشروع، ومدة العقد، والإلتزامات الدولة، والضمانات الممنوحة، ومؤشرات الأداء، ونسب الإنجاز. ويساعد ذلك على منع تراكم إلتزامات مالية غير ظاهرة خارج الموازنة، ويوفر للمصارف والمستثمرين والمؤسسات الرقابية معلومات كافية لتقييم المخاطر. وبذلك يُمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تتحول من وسيلة لتعويض نقص التمويل الحكومي

وجهة واحدة لتعاملات مالية أبسط



مستقبل العملات المستقرة... نمو التبنّي والإبتكار



تتزايد أهمية العملات المستقرة عالمياً مدفوعةً بالإبتكار واحتياجات السوق، ومستقبلها واعد. فبينما ظهرت العملات المستقرة لمعالجة تقلبات الأسعار الحادة المرتبطة بالعملات المشفرة مثل بيتكوين وإيثريوم، أصبحت راهناً ركناً أساسياً في الأسواق المالية العالمية.

لقد تم إطلاق أول عملة مستقرة، بيت يو أس دي BitUSD، في العام 2014 كأصل رقمي مدعوم بعملات مشفرة، مصمم للحفاظ على تكافؤ قيمته مع الدولار الأمريكي. وفي وقت لاحق من العام نفسه، قدّمت عملات مستقرة مدعومة بالعملات الورقية، مثل تيزير Tether، نموذجاً جديداً لدعم الرموز الرقمية بأصول إحتياطية خارج نظام البلوك تشين.

ولاحقاً، تطورت العملات المستقرة لتشمل نماذج مدعومة بالعملات الورقية، والعملات المشفرة، والذهب، والخوارزميات. واليوم، تُشكل العملات المستقرة جسراً هاماً بين التمويل التقليدي وأسواق الأصول الرقمية، مُسهلةً عمليات الدفع والتداول والتحويلات المالية وتطبيقات التمويل اللامركزي.

تعتمد تقنية العملات المستقرة على البلوك تشين، وتتألف من آليات تحافظ على إستقرار قيمتها، عادةً بربط العملة الرقمية بأصل مرجعي كالดอลลาร์. تجمع هذه التقنية بين شبكات السجلات الموزعة، والعقود الذكية، وأنظمة إدارة الإحتياطيات، وأطر إصدار العملات الرقمية، لإنشاء أصل رقمي قابل للتداول عالمياً مع تقليل تقلبات الأسعار. وبحسب التصميم، يُمكن تحقيق الإستقرار من خلال إحتياطيات العملات الورقية المودعة في البنوك أو ضمانات العملات المشفرة المحجوزة في العقود الذكية أو آليات تعديل العروض القائمة على الخوارزميات.

وشهدت قوانين تنظيم العملات المستقرة تطوراً سريعاً مع سعي الحكومات لتحقيق التوازن بين الإبتكار والإستقرار المالي وحماية المستهلك ومتطلبات مكافحة غسل الأموال. في ظل النمو السريع للعملات المستقرة وإنهيار العديد من مشاريع الأصول الرقمية، ينظر المنظّمون بشكل متزايد إلى العملات المستقرة باعتبارها أداة لتسوية الدفع، مما يستلزم رقابة مماثلة لتلك المطبقة على المؤسسات المالية التقليدية. ونتيجة ذلك، تركز معظم السلطات القضائية حالياً على متطلبات ضمان الإحتياطيات وحقوق الإسترداد والشفافية والحوكمة

وإدارة المخاطر لجهات إصدار العملات المستقرة. في الاتحاد الأوروبي، تخضع العملات المستقرة للوائح تنظيم أسواق الأصول المشفرة ميكا (MiCA)، التي تُرسخ إطاراً قانونياً موحداً في جميع الدول الأعضاء.

في الولايات المتحدة، شهد تنظيم العملات المستقرة تقدماً ملحوظاً مع صدور قانون جينيوس GENIUS الذي تم إقراره في يوليو/تموز 2025.

في آسيا، تبنّت العديد من السلطات القضائية أطراً تنظيمية خاصة بالعملات المستقرة. وقد وضعت هيئة النقد في سنغافورة إطاراً تنظيمياً للعملات المستقرة، يتضمن متطلبات تتعلق بالأصول الإحتياطية، وكفاية رأس المال، والإسترداد بالقيمة الإسمية، وعمليات التدقيق، والإفصاحات.

وأصدرت هونغ كونغ قانون العملات المستقرة، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 أغسطس/آب 2025. ويشترط هذا القانون الحصول على ترخيص لإصدار العملات المستقرة المرتبطة بالعملات الورقية، ويُخضع أنشطة العملات المستقرة لإشراف سلطة النقد في هونغ كونغ.

وأوروبا، وآسيا، والإقتصادات الناشئة حيث قد يكون الوصول إلى العملات الأجنبية المستقرة محدوداً.

وتُدرِك المؤسسات المالية، وشركات التكنولوجيا المالية، ومنصّات التجارة الإلكترونية بشكل متزايد أن العملات المستقرة أدوات فعّالة للمعاملات الدولية والتسوية الفورية. ويستمر اندماجها في الخدمات المالية السائدة في التوسع مع نضوج الأطر التنظيمية.

ويشهد تبني العملات المستقرة نمواً سريعاً في العالم العربي، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشجع الحكومات التمويل الرقمي وإبتكارات تقنية البلوك تشين. وقد توقّعت كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وقطر في تنظيم الأصول الرقمية، وبادرت الإمارات والبحرين بخطوات ملموسة نحو وضع أطر تنظيمية خاصة بالعملات المستقرة.

لا يوجد حالياً في لبنان إطاراً قانونياً مخصّصاً للعملات المستقرة، كما لا توجد جهة محلية مرخصة لإصدار العملات المستقرة. ورغم غياب التنظيم، شهد استخدام العملات المستقرة في لبنان نمواً ملحوظاً في أعقاب الأزمة المالية والمصرفية التي عصفت بالبلاد. وقد شجّع الإنخفاض الحاد في قيمة الليرة اللبنانية، والقيود المصرفية، ومحدودية الوصول إلى الدولار، العديد من الأفراد والشركات على استخدام العملات المستقرة المرتبطة بالدولار، ولا سيما عملة تيثر USDت، كوسيلة لحفظ الأصول، وإستلام الحوالات المالية، وإجراء المعاملات الدولية. وتشير تقارير عدة إلى أن عملة تيثر USDت تعمل بشكل غير رسمي كدولار رقمي في بعض قطاعات الإقتصاد اللبناني.

وبذلك تُمثل العملات المستقرة إبتكاراً مالياً هاماً، إذ تجمع بين إستقرار أسعار العملات التقليدية وكفاءة تقنية البلوك تشين وقابليتها للبرمجة وسهولة الوصول إليها عالمياً. ويُتيح تطوير العملات المستقرة إمكانية إجراء مدفوعات عابرة للحدود شبه فورية، وخفض تكاليف المعاملات، وتسوية مستمرة على مدار الساعة، وتعزيز الشمول المالي للأفراد والشركات التي تعاني من وصول محدود إلى الخدمات المصرفية التقليدية.

وتدعم مراكز التكنولوجيا المالية الإبتكار في مجال العملات المستقرة وترخيص الأصول الرقمية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد وضعت دول مثل الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة والبحرين سياسات لتشجيع الإبتكار في مجال العملات المستقرة مع ضمان حماية المستهلك والإستقرار المالي والإمتثال التنظيمي. وبذلك تتطور العملات المستقرة لتصبح جسراً يربط بين التمويل التقليدي والاقتصاد الرقمي الناشئ.

يتجه تنظيم العملات المستقرة عالمياً نحو نموذج موحّد يركّز على التغطية الكاملة بالإحتياجات، والإفصاحات الشفّافة، وحقوق الإسترداد، والحوكمة الرشيدة، وحماية الأمن السيبراني، والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

رغم تزايد إستخدامها، تواجه العملات المستقرة العديد من التحدّيات التقنية والمالية والتنظيمية. يتمثل أحد أبرز هذه التحدّيات في الحفاظ على قيمة ثابتة، إذ يجب على هذه العملات ضمان كفاية إحتياجاتها وآليات التثبيت للحفاظ على إستقرار الأسعار خلال فترات اضطراب السوق. وقد أظهرت إخفاقات بعض نماذج العملات المستقرة صعوبة الحفاظ على قيمة ثابتة في ظل الظروف المعاكسة.

يمكن التغلّب على هذه التحدّيات من خلال تعزيز التعاون بين البنوك المركزية والتجارية والهيئات التنظيمية وشركات التكنولوجيا المالية.

وهناك أنواع رئيسية عدة من العملات المستقرة وهي العملات المستقرة المدعومة بالعملات الورقية والعملات المستقرة المدعومة بالعملات المشفرة والعملات المستقرة المدعومة بأصول، بما في ذلك العملات المستقرة المدعومة بالذهب والعملات المستقرة الخوارزمية.

تُعتبر العملات المستقرة المدعومة بالعملات الورقية الخيار الأمثل عموماً، نظراً إلى ما توفّره من أعلى مستويات الإستقرار والسيولة والقبول التنظيمي والإنتشار في السوق. أما بالنسبة إلى المستخدمين الذين يسعون إلى الحفاظ على ثرواتهم على المدى الطويل وحمايتهم من التضخم، فإن العملات المستقرة المدعومة بالذهب تُشكل بديلاً مجدياً. تُعدّ العملات المستقرة والعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs) شكلين من أشكال النقود الرقمية، لكنهما يختلفان إختلافاً جوهرياً في جهة الإصدار، والضمان، والحوكمة، والغرض. فالعملة المستقرة هي رمز رقمي صادر عن جهة خاصة، وهي مصمّمة للحفاظ على قيمة ثابتة من خلال ربطها بعملة ورقية، مثل الدولار، وعادةً ما تكون مدعومة بإحتياجات أو آليات إستقرار أخرى.

ومن الأمثلة على ذلك عملة تيثر (USDT) وعملة الدولار (USDC).

في المقابل، تُعدّ العملة الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية شكلاً رقمياً من أشكال النقود السيادية، تصدرها مباشرةً البنوك المركزية، وتمثل التزاماً مباشراً على البنوك المركزية.

وقد شهدت العملات المستقرة إنتشاراً عالمياً سريعاً في أسواق العملات المشفرة، وأنظمة الدفع، وشبكات التحويلات المالية، ومنصّات التمويل اللامركزي. وتُستخدم بكثافة في أميركا الشمالية،



في الخلاصة، إن مستقبل العملات المستقرة واعد، إذ إن العملات المستقرة تجمع بين إستقرار العملات التقليدية وكفاءة التقنيات الرقمية. وتدعم العملات المستقرة المدفوعات العابرة للحدود بشكل أسرع، وتكاليف معاملات أقل، وتسوية فورية، وتعزيز الشمول المالي، مما يزيد من إقبال الأفراد والشركات والمؤسسات المالية على استخدام العملات المستقرة. إن وضع أطر تنظيمية قانونية أكثر وضوحاً، يساعد في دمج العملات المستقرة بشكل أكبر في الخدمات المالية. وبذلك من المرجح أن يتوسع استخدام العملات المستقرة في التجارة الدولية، والتحويلات المالية، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المصرفية الرقمية، والتمويل اللامركزي، لا سيما في المناطق التي تسعى إلى تطوير أنظمة دفع أكثر كفاءة ووصول أوسع إلى الخدمات المالية الرقمية. في العالم العربي، تفتح العملات المستقرة الباب لإمكانات هائلة لتيسير التجارة الإقليمية، وتذليل عقبات الدفع، ودعم مبادرات التحول الرقمي. ومع تزايد الدعم التنظيمي تُصبح العملات المستقرة جسراً يربط بين الأنظمة المصرفية التقليدية والإقتصاد الرقمي الناشئ في العلم العربي. إن الجمع بين الابتكار التكنولوجي، والتقدم التنظيمي، والطلب المتزايد على المدفوعات الرقمية، سيجعل من العملات المستقرة عنصراً أساسياً في النظام المالي العالمي والعربي في المستقبل.

الدكتورة سهى معاد
كاتبة ومحللة إستراتيجية

إن المصارف العربية والهيئات التنظيمية في العالم العربي لها دور محوري في توسيع نطاق استخدام العملات المستقرة من خلال وضع أطر قانونية واضحة، وضمان الإستقرار المالي، وبناء الثقة بين المستخدمين والمستثمرين. وعلى البنوك المركزية تحديد متطلبات الترخيص، ومعايير الإحتياطي، وقواعد الإسترداد، وإرشادات الأمن السيبراني لضمان استخدام العملات المستقرة بأمان وشفافية.

وعلى البنوك التجارية دعم نشر العملات المستقرة من خلال العمل كجهات حافظة للأصول الإحتياطية، وتسهيل إصدارها وإستردادها، ودمجها في أنظمة الدفع، وتقديم خدمات قائمة عليها للأفراد والشركات. إن مشاركة المصارف العربية في نشر العملات المستقرة يعزز المصادقية ويشجع على استخدام العملات المستقرة على نطاق أوسع في التجارة والتحويلات المالية والمدفوعات الرقمية.

وعلى السلطات المالية في العالم العربي تعزيز تبني العملات المستقرة من خلال دعم بيئات تجريبية تنظيمية، ومراكز ابتكار التكنولوجيا المالية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون التنظيمي عبر الحدود. إن هذه المبادرات تساعد المؤسسات المالية على تعزيز إنتشار العملات المستقرة مع ضمان الإمتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وحماية المستهلك. كما وأن التعاون بين البنوك والهيئات التنظيمية وشركات التكنولوجيا المالية من شأنه أن يجعل العملات المستقرة أداة فعالة للمدفوعات الرقمية، والشمول المالي، والتكامل الاقتصادي الإقليمي في العالم العربي.

تصاعدُ الصراع السيبراني المرتبط بأهداف إستخباراتية وعسكرية الحرب السيبرانية مقابل الحرب الحقيقية



مما أدى إلى كشف بيانات سرية وتقويض الثقة في قدرة الأمن السيبراني الفيدرالي على الصمود. كما استهدفت قطاعات البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك شركات المقاولات الدفاعية، وشبكات الاتصالات، وأنظمة الطاقة، والمستشفيات، مما أثار مخاوف حيال احتمال تخريب الخدمات الأساسية في الولايات المتحدة.

وقد تم استخدام منصات متطورة مثل كيو تي راوتر وكيو سكان QScan و QTRouter لتنفيذ الهجوم السيبراني ومسح ملايين الأنظمة وإخفاء حركة المرور، مما ضاعف من نطاق الاختراق. وعلى الصعيد المالي، يُهدد إنكشاف الإحتياطي الفيدرالي والبنوك الكبرى في الولايات المتحدة بزعزعة استقرار السياسة النقدية وثقة السوق، بينما يُهدد اختراق شبكات ناسا والدفاع الأمن القومي الريادة التكنولوجية في الولايات المتحدة. أما على الصعيد الإستراتيجي، فيسُلب الهجوم السيبراني الضوء على نقاط الضعف في الدفاعات السيبرانية الأميركية وتقويض المصداقية الرقمية العالمية للولايات المتحدة.

إن الضرر العالمي الناجم عن الهجوم السيبراني الصيني على الولايات المتحدة يتجاوز حدود البلاد، إذ إمتدت البنية التحتية

تؤكد أحدث التقارير الأميركية أن قراصنة مرتبطين بالدولة الصينية شنوا هجوماً إلكترونياً واسع النطاق في أواخر أغسطس/آب 2026، إخترقوا خلاله شبكات حساسة، من بينها وزارة العدل، ووكالة ناسا، والإحتياطي الفيدرالي، ومجلس الشيوخ في الولايات المتحدة. ونفذت وزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي، بالتنسيق مع وكالة الأمن القومي وقيادة الفضاء الإلكتروني، عمليات إستحواذ على نطاقات إلكترونية أدت إلى تعطيل أنظمة القيادة والتحكم الخاصة بالقراصنة. وقد أدى هذا التعطيل إلى تحديد البنية التحتية المستخدمة في التجسس والإختراقات.

يُبرز هذا الحادث تصاعد الصراع السيبراني، حيث باتت العمليات السيبرانية مرتبطة بشكل متزايد بأهداف إستخباراتية وعسكرية. ويُسلط إختراق مؤسسات مثل الإحتياطي الفيدرالي ووكالة ناسا الضوء على هشاشة الأنظمة الحيوية، بينما يُظهر تعطيل أنظمة الإختراق قدرة فيدرالية متنامية على مواجهة التهديدات السيبرانية.

إن حجم الضرر الذي لحق بالولايات المتحدة جزاء الهجوم السيبراني الصيني الأخير كان كبيراً، فقد تم إختراق مؤسسات حساسة كوزارة العدل، ووكالة ناسا، والإحتياطي الفيدرالي، ومجلس الشيوخ،

للسكان، وتكاليف إعادة إعمار طويلة الأمد. أما الحرب السيبرانية، فتلحق ضرراً يصعب قياسه ولكنه عميق ومنهجي، إذ تُقوّض الثقة في الأنظمة المالية، وتُشلّ البنية التحتية للرعاية الصحية والطاقة، وتُضعف الأمن القومي دون إحداث أي دمار مادي.

إن منع الحروب الحقيقية يعتمد على الردع المادي والدبلوماسية، بينما يعتمد منع الحروب السيبرانية على المرونة الرقمية والكشف السريع والتعاون الدولي. ويتطلب مواجهة كلا النوعين من الحرب بناء الثقة واتخاذ تدابير إستباقية. علماً أن الحرب السيبرانية تضيق تحديّ التخفي والصراع المستمر.

إن منع الهجمات السيبرانية الواسعة النطاق وعلى الصعيد العالمي يتطلب إستراتيجية متعدّدة المستويات تجمع بين المرونة التقنية والتنسيق المؤسسي والتعاون الدولي. فعلى الصعيد التقني، يتعيّن على الحكومات والقطاع الخاص الاستثمار في أنظمة دفاعات إستباقية. أما على الصعيد المؤسسي، فتحتاج الدول إلى تنسيق أقوى بين الحكومات وشركات المقاولات الدفاعية ومشغلي البنية التحتية الحيوية، لضمان توحيد بروتوكولات الأمن السيبراني وتبادل المعلومات الإستخباراتية في الوقت الفعلي. إن النزاعات الحديثة غالباً ما تمزج بين الحربين الواقعية والسيبرانية.

إن منع الحروب في المستقبل يتطلب قدرة مزدوجة على الصمود، تشمل الردع المادي والإستعداد العسكري للحرب الحقيقية، والقدرة على الصمود الرقمي والتعاون العالمي لمنع الحرب السيبرانية. لذا يتوجّب على المصارف العربية والهيئات التنظيمية في العالم العربي وضع إستراتيجية لمنع الهجمات السيبرانية والتخفيف من آثارها مع اعتماد نهج منسق ومتعدّد المستويات يدمج الحوكمة والتكنولوجيا والتعاون الإقليمي.

وعلى المصارف العربية التعامل مع الأمن السيبراني كركيزة أساسية للإستقرار المالي، وليس مجرد وظيفة من وظائف تكنولوجيا المعلومات. ويتوجّب على البنوك المركزية أن تقود هذا التوجّه من خلال إنشاء فرق عمل إقليمية معنية بالأمن السيبراني، لدمج معلومات التهديدات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وفرض بروتوكولات إلزامية للإبلاغ عن الحوادث. وتحوّل هذه الإجراءات الدفاع التفاعلي إلى مرونة إستباقية، مما يضمن بقاء الأنظمة المالية العربية آمنة في ظل تصاعد الصراعات السيبرانية والحقيقية على الصعيد العالمي.

الدكتورة سهى معاد

كاتبة ومحلّلة إستراتيجية

والشيكات المخترقة لتشمل أكثر من 130 دولة حول العالم، مما أدى فعلياً إلى الإلحاق بالضرر لحركة الإنترنت العالمية. فمن خلال إختراق أجهزة التوجيه وأجهزة إنترنت الأشياء والحواسيب والخوادم على الصعيد الدولي تعرّضت الحكومات والشركات والأنظمة المدنية العالمية لإختراقات جانبية. وواجهت قطاعات حيوية، مثل الإتصالات وشبكات الطاقة وأنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم، هشاشة متزايدة، حيث أبلغت المستشفيات ومقدّمو الخدمات خارج الولايات المتحدة عن إضطرابات مرتبطة بالإنترنت. وعلى الصعيد الإقتصادي، أدّى إختراق الشبكات المالية إلى زعزعة إستقرار الأسواق العالمية، ومن الناحية الإستراتيجية، تظهر هشاشة الثقة بالبنية التحتية الرقمية الدولية، مما يُقوّض الثقة في تدفقات البيانات عبر الحدود وخدمات الحوسبة السحابية.

وفي منتصف العام 2026، شنت كل من روسيا وإيران هجمات سيبرانية واسعة النطاق إستهدفت الحكومات وشبكات الدفاع والبنية التحتية الحيوية في الولايات المتحدة.

ويختلف أثر الحرب الحقيقية عن أثر الحرب السيبرانية في الشكل، لكنهما يتقاربان في الشدّة، فالحرب الحقيقية تُلحق دماراً مادياً فورياً، وخسائر في الأرواح، ونزوحاً للسكان، وأضراراً جسيمة بالبنية التحتية كالمدين وشبكات الطاقة وأنظمة النقل. أما خسائرها الإقتصادية فهي مباشرة، من خلال تكاليف إعادة الإعمار، وتعطيل التجارة، والإنفاق الدفاعي، وأثرها النفسي عميق، تاركاً المجتمعات تعاني من آثارها لأجيال.

على نقيض ذلك، فإن الحرب السيبرانية تدور في عالم إفتراضي رقمي، ودون إنفجارات محسوسة، إلّا أن عواقبها شديدة إذ إنها تزعزع الإستقرار. تُعرّض الهجمات السيبرانية البنية التحتية الحيوية، والأنظمة المالية، وشبكات الرعاية الصحية، والاتصالات العسكرية للخطر، مما قد يشلّ دولة بأكملها دون إطلاق رصاصة واحدة. وخلافاً للحرب الواقعية، فإن الحرب السيبرانية مبطنّة، إذ يُمكن أن تكون الهجمات مستمرة وسرية وعالمية، مستغلّة نقاط الضعف في الأنظمة المترابطة.

إستراتيجياً، تُرسّخ الحرب الواقعية الهيمنة من خلال السيطرة على الأراضي، بينما تُقوّض الحرب السيبرانية الثقة، وتزعزع الإستقرار الإقتصادي، وتُضعف الحوكمة من الداخل. وعليه، فإن الحرب الواقعية تُدمّر العالم المادي، بينما تُقوّض الحرب السيبرانية الأسس الرقمية والمؤسسية التي تعتمد عليها المجتمعات الحديثة.

عند مقارنة الحروب الأكثر فتكاً، نجد أن الحرب الحقيقية تُسبّب دماراً فورياً وواضحاً، مع خسائر بشرية فادحة، وتدمير للمدن، وتشريد



مؤسسة ضمان الودائع

ضمان لمستقبل مدّخراتك



STABILITY
CONFIDENCE
PROTECTION
FOR A STRONGER
TOMORROW

شطب الأصفار من الليرة اللبنانية: إصلاح نقدي أم تغيير في شكل الأزمة؟



البروفيسور فؤاد زمكحل

رئيس الإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL
وعمد كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف USJ

وتسهل بعض المدفوعات النقدية، لكنها لا تمثل إعادة تقييم للعملة ولا تعني استعادة قيمتها.

لذلك، فإن الأولوية في لبنان اليوم ليست شطب الأصفار، بل شطب أسباب الانهيار، وهذا يعني أولاً استعادة الاستقرار المالي والنقدي، والمضي في إعادة هيكلة جدية للقطاع المصرفي، وتحديد الخسائر وتوزيعها بطريقة عادلة وشفافة، ومعالجة الفجوة المالية وحماية حقوق المودعين إلى أقصى حد ممكن. كما يتطلب الأمر إصلاح المالية العامة، وتعزيز إستقلالية ومصادقية السياسة النقدية، وإعادة بناء قطاع مصرفي قادر على تمويل الإقتصاد بدلاً من أن يبقى أسير أزمته.

لكن الإصلاح النقدي والمالي وحده لا يكفي، فالعملة القوية تحتاج إلى إقتصاد قادر على الإنتاج والنمو وجذب الإستثمار وخلق فرص العمل، وإستعادة الثقة بالليرة ترتبط، في نهاية المطاف، بإستعادة الثقة بلبنان نفسه: بمؤسساته، وقوانينه، وقطاعه الخاص، وبيئته الإستثمارية، وقدرته على تأمين الإستقرار والإستمرارية.

كما أن أي إصلاح للعملة يجب أن يترافق مع رؤية واضحة لمستقبل الإقتصاد النقدي في لبنان. فالتوسع الكبير في التعامل بالدولار

مع تفاقم الأزمة النقدية في لبنان وتراجع قيمة الليرة بشكل غير مسبق خلال السنوات الماضية، عاد إلى الواجهة النقاش حول شطب الأصفار من العملة اللبنانية، بالتزامن مع الحديث عن إصدار فئات نقدية أكبر. وبين من يرى في هذه الخطوة وسيلة لتبسيط التعاملات وإعادة تنظيم النظام النقدي، ومن يعتبرها مجرد تغيير شكلي، يبقى السؤال الأساسي: هل تكمن مشكلة الليرة فعلاً في عدد أصفارها، أم في الإقتصاد الذي يقف خلفها؟

من الناحية التقنية، لا شك في أن شطب الأصفار يُمكن أن يسهّل التعاملات اليومية والمحاسبية والمصرفية. فالأرقام الضخمة أصبحت جزءاً من الحياة الإقتصادية اللبنانية، من الأسعار والفواتير إلى الرواتب والتحويلات والأنظمة المحاسبية. وإذا تم، على سبيل المثال، حذف ثلاثة أصفار، يصبح المليون ليرة ألف ليرة جديدة، وتُعدّل الأسعار والرواتب والحسابات بالنسبة نفسها.

لكن هذه العملية لا تجعل المواطن أكثر ثراءً، ولا ترفع القدرة الشرائية لليرة، ولا تعيد بحد ذاتها قيمة المدّخرات. إنها تعيد ترتيب الأرقام، لا ترتيب الإقتصاد.

وهنا تكمن النقطة الجوهرية، تجارب الدول التي لجأت إلى حذف الأصفار تشير إلى أن نجاح هذه الخطوة يرتبط بالظروف التي تسبقها وتترافقها. فعندما تأتي بعد السيطرة على التضخم، وإستقرار سعر الصرف، وضبط المالية العامة، وإستعادة قدر من الثقة بالإقتصاد والمؤسسات، يمكن أن تكون جزءاً ناجحاً من إصلاح نقدي شامل. أما عندما تستخدم كبديل عن الإصلاحات، فإن خطر عودة التضخم وتراكم الأصفار من جديد يبقى قائماً.

وفي لبنان، الأزمة أعمق بكثير من شكل العملة. فالمشكلة الأساسية هي أزمة ثقة متراكمة: ثقة بالليرة، وبالقطاع المصرفي، وبالسياسات المالية والنقدية، وبقدرة الدولة على إدارة مواردها والتزاماتها. ولذلك فإن أيّ تعديل في شكل العملة، من دون معالجة هذه الإختلالات، لن يكون قادراً على تحقيق تحوّل إقتصادي حقيقي.

أما إصدار فئات نقدية أكبر، فيجب التمييز بينه وبين شطب الأصفار. فالفئات الأكبر قد تصبح ضرورة تقنية ولوجستية نتيجة إرتفاع الأسعار والحاجة إلى إستخدام أعداد كبيرة من الأوراق النقدية في التعاملات اليومية، وهي قد تخفف كلفة الطباعة والنقل والتخزين

لكن التوقيت هو الأساس، فشطب الأصفار يجب أن يكون نتيجة الإصلاح وليس بديلاً عنه.

في المحصلة، لبنان لا يحتاج اليوم إلى تجميل أرقام الأزمة، بل إلى معالجة جذورها. لذا فإن إصدار فئات أكبر قد يكون ضرورة عملية في المرحلة الحالية، فيما شطب الأصفار قد يصبح خطوة مفيدة في مرحلة لاحقة، لكن كليهما يبقى ثانوياً أمام المهمة الأساسية: إعادة بناء الثقة.

فالعملة ليست مجرد ورقة تحمل رقماً، وقيمتها لا تحددها الأصفار المطبوعة عليها، بل إن قيمتها الحقيقية تعكس قوة الاقتصاد، ومصداقية المؤسسات، وصلابة النظام المالي، وثقة المواطنين والمستثمرين بالمستقبل. وعليه، لا يمكن إعادة بناء قيمة الليرة بتغيير شكل الأرقام، بل بإعادة بناء الاقتصاد الذي يقف خلفها.

النقدي خلال الأزمة، إلى جانب تطور وسائل الدفع الإلكترونية، يفرض إعادة التفكير في دور الليرة ووظائفها داخل الاقتصاد. المطلوب ليس فقط إصدار أوراق جديدة، بل بناء نظام نقدي ومالي حديث يقلل الاعتماد المفرط على النقد ويعيد تدريجياً الثقة بالقطاع المصرفي وبوسائل الدفع الرسمية.

عندما يتحقق قدر كافٍ من الاستقرار، وتتناقص الضغوط التضخمية، ويستقر سعر الصرف ضمن إطار إقتصادي قابل للاستمرار، يُمكن عندها دراسة حذف الأصفار. وفي تلك المرحلة، قد يكون القرار مفيداً لتبسيط المعاملات وإعادة تنظيم النظام المحاسبي والنقدي، وقد يحمل أيضاً بعداً نفسياً مهماً من خلال فتح صفحة نقدية جديدة.

«ديلويت الشرق الأوسط» تتعاون مع بنك الغذاء اللبناني عبر برنامجها D-CARES



وأقيمت فعالية التسليم في مكاتب ديلويت في لبنان، في حضور كل من رنا غندور ساحب، الشريكة الإقليمية لإدارة المواهب والهدف المؤسسي وعضو مجلس الإدارة في ديلويت الشرق الأوسط، ووسام سنو، رئيس مجلس إدارة بنك الغذاء اللبناني، إلى جانب عدد من الأعضاء الرئيسيين في الجانبين.

كما يركز برنامج D-CARES على التمكين التقني للمؤسسات غير الحكومية، من خلال تزويدها بموارد عملية تساعد على تعزيز قدراتها ومرونتها في مواجهة التحديات. وتندرج المبادرة أيضاً ضمن برنامج ديلويت الشرق الأوسط للتأثير المجتمعي، والذي يهدف إلى دعم المجتمعات المتأثرة بالنزاعات والإضطرابات والنزوح في مختلف أنحاء الشرق الأوسط.

كشفت «ديلويت الشرق الأوسط» عن تعاونها مع بنك الغذاء اللبناني عبر برنامجها D-CARES، الذي يعمل على تمكين المنظمات من الإستفادة الفاعلة من مواردها ودعم قدرتها على تحقيق أثر مستدام، بهدف تعزيز القدرات التشغيلية للبنك ودعم جهوده الرامية إلى خدمة الفئات الأكثر احتياجاً في مختلف أنحاء لبنان.

وتوفّر هذه الخطوة الموارد التقنيّة اللازمة للبنك لتحسين عملياته اليومية وقدراته التنظيمية. ويسلّط هذا التعاون الضوء على مقاربة أوسع للتأثير المجتمعي، تركز على دعم المؤسسات الأكثر ارتباطاً باحتياجات المجتمع، وتمكينها من توسيع نطاق عملها وتعزيز فاعليّته.

إقرار القانون ليس نهاية الطريق... بل بدايته



الدكتور فادي خلف

أمين عام جمعية مصارف لبنان

خامساً، إنّ السنوات السبع الماضية أظهرت أنّ غياب إطار قانوني واضح وموحد، وتعدّد المسارات القضائية والتنفيذية، لا يحمي المودعين ككلّ، بل يستنزف تدريجياً قدرة المصارف على خدمتهم، ويؤدّي إلى تفاوت في المعاملة بينهم. وقد آن الأوان للانتقال من مرحلة إدارة الأزمة إلى مرحلة حلّها.

سادساً، إنّ إعادة بناء القطاع تحتاج قبل كل شيء إلى إعادة بناء الثقة. والثقة لا تُشتري، ولا تُفرض بقانون، ولا تُستعاد بخطاب. إنّها تُبنى عندما يشعر المودع بأنّ حقّه ممان، والمستثمر بأنّ رأسماله محمي، والمصرف بأنّ القواعد واضحة، والدولة بأنّ النظام المالي أصبح قادراً من جديد على خدمة الاقتصاد.

سابعاً، إنّ المصارف، وهي المعنية مباشرة بتنفيذ الجزء الأساسي من عملية إعادة الهيكلة، يجب أن تكون حاضرة في النقاشات التي تحدّد الآليات التطبيقية لهذه العملية. فالسلطات العامة تمسك بمسار التشريع والتنفيذ، ومصرف لبنان يضطلع بدوره الرقابي والنقدي الأساسي، فيما تبقى المصارف المعنية مباشرة بالجانب العملي من إعادة الهيكلة.

في الخلاصة، أقرّ قانون إصلاح المصارف، رغم أنّ للمصارف ملاحظاتها عليه، لكن إن كان ما كُتب قد كُتب، فالنقاش يجب ألاّ يدور حول عدد المصارف التي يُمكن تصفيتها، بل حول عدد المصارف السليمة التي يُمكن إعادة رسملتها وإعادتها إلى خدمة الاقتصاد. وليس التحدي في إصدار النصوص فقط، بل في خلق البيئة التي تسمح لهذه النصوص بأن تؤدّي إلى إستعادة الثقة، وعودة التمويل وفتح الطريق أمام النمو.

أقرّ مجلس النواب تعديلات قانون إصلاح وضع المصارف، فطُويت بذلك مرحلة طويلة من النقاش التشريعي، ما لم يُصر إلى الطعن بالقانون أمام المجلس الدستوري. لكن، وفي جميع الأحوال، تبدأ الآن مرحلة أكثر أهمية وحساسية.

فالنجاح لا يُقاس بعدد القوانين التي تُقرّ، بل بقدرتها على تحقيق الغاية التي وُضعت من أجلها، وإذا كان إقرار قانون إصلاح المصارف خطوة ضرورية، فإنّه لا يشكّل بحدّ ذاته حلاً للأزمة، بل يضع الإطار الذي ستبني عليه المرحلة المقبلة.

ومن هنا، يصبح السؤال الأساسي: هل تؤدي إعادة الهيكلة إلى قيام قطاع مصرفي أكثر صلابة، قادر على خدمة المودعين والاقتصاد، أم تتحوّل إلى مسار تصفية يضعف ما تبقى من قدرة القطاع على النهوض؟

من هنا، لا بد من تثبيت مجموعة من الحقائق:

أولاً، إنّ الأزمة التي يعيشها لبنان منذ العام 2019 لم تكن أزمة مصرف منفرد، بل أزمة نظامية أصابت الدولة ومصرف لبنان والمصارف والاقتصاد بأكمله، وتالياً، لا يجوز أن تتحوّل إعادة الهيكلة إلى وسيلة لتحميل طرف واحد نتائج أزمة شاركت في صنعها عوامل وسياسات متعدّدة.

ثانياً، إنّ المصارف لا تطلب إعفاءها من مسؤولياتها، إذ أفصحت مراراً عن إنّها مستعدة لتحمل حصّتها، لكنها تطالب بأن يكون الإصلاح عادلاً، وأن تكون المسؤوليات واضحة، وألاّ يتحوّل الطرف القادر جزئياً على المساهمة في الحل إلى الطرف المطلوب منه تحمّل الأزمة بكاملها.

ثالثاً، إنّ حماية المودعين لا تتحقّق بإسقاط المصارف القادرة على الاستمرار، فالمودع يحتاج إلى مصرف قادر على ردّ أمواله، والاقتصاد يحتاج إلى مصرف قادر على تمويله. من هنا، فإنّ حماية المودعين واستمرارية المصارف السليمة ليستا هدفين متناقضين، بل وجهان لحلّ واحد. رابعاً، إنّ إعادة هيكلة القطاع ستتطلب إعادة رسملته، وأيّ مستثمر جديد، لبنانياً كان أم أجنبياً، سيُسأل قبل أن يوظف دولاراً واحداً في أيّ مصرف: هل القواعد واضحة؟ هل الملكية مصادرة؟ هل حجم الخسائر محدّد؟ هل حدود المخاطر والمسؤوليات معروفة؟ وهل هناك ضمانات بأنّ القواعد القانونية ستبقى واضحة ومستقرّة بما يحمي الإستثمار ولا يُعرّضه لمخاطر تشريعية غير متوقّعة؟

من دون أجوبة واضحة على هذه الأسئلة، تبقى إعادة الرسملة شعاراً لا مشروعاً قابلاً للتنفيذ.

البطالة تلتهم مستقبل الأجيال وتُبطئ عجلة الإقتصاد العالمي



وقد سُجّلت بعض أكبر الزيادات في بطالة الشباب في الإقتصادات مرتفعة الدخل، مما يحبط تطّاعات ملايين الشباب الباحثين عن فرص عمل لائقة. كما أورد التقرير أنه بين عامي 2023 و2025، إرتفعت معدّلات البطالة في ثمانية من الأقاليم الفرعية الأحد عشر في العالم، إذ يدفع تباطؤ النمو الإقتصادي وضعف خلق فرص عمل

إن تسارع عجلة النمو التكنولوجي والمعرفي/ الرقمي بشكل متصاعد، تضع المجتمع الدولي أمام تحدّي هيكلي بات يؤرق الدول والمجتمعات، ألا وهو البطالة التي باتت تُشكل في العصر الراهن أحد أخطر التحدّيات الهيكلية التي تواجه الإقتصاد العالمي، وقنبلة موقوتة تُهدد مستقبل أجيال الشباب. فلم تعد هذه الظاهرة مجرد مشكلة إقتصادية عابرة تقتصر على فقدان الدخل،

والتوترات الجيوسياسية والتغيّر التكنولوجي السريع البلدان نحو أزمة جديدة في توفير فرص عمل للشباب.

بل تحوّلت إلى أزمة تنموية وإجتماعية مُعقّدة تعطل طاقات بشرية هائلة كان يمكن أن تقود قاطرة الابتكار والنمو قديماً.

على الصعيد العالمي، سجّل تراجع كبير في توفير فرص عمل للشباب في الدول ذات الإقتصادات مرتفعة الدخل، ففي أميركا الشمالية، إرتفعت البطالة بشكل حاد، من 8.3 % في العام 2023 إلى 9.8 % في العام 2025. وفي أوروبا (الشمالية والجنوبية والغربية)، ظل معدّل بطالة الشباب مرتفعاً عند حدود 15 % في العام 2025، حيث أفاد 20 بلداً من أصل 29 بلداً بتراجع فرص العمل للشباب. ويعود هذا التراجع حسب التقرير، إلى تراجع في أعداد الوظائف التي كانت توفر مداخل إلى سوق العمل للعمال الشباب، بما في ذلك الوظائف الكتابية والإدارية، ومهن الخدمات والمبيعات المرتبطة بالتصنيع وبعض المهن التقنية.

أما في إقتصادات الدول النامية، لا يزال التحديّ يتمثل في توفير فرص عمل لائقة لإستيعاب أعداد الشباب المتزايدة، مما يدفع الشباب للالتحاق بأعمال أو وظائف غير مستقرة.

على صعيد المنطقة العربية، لا تزال الدول العربية وشمالي أفريقيا تسجل أعلى معدّلات بطالة الشباب في العالم. ففي العام 2025، بلغ معدّل البطالة في الدول العربية 26.2 %، و22.6 % في شمال أفريقيا. وفي كلا الإقليمين الفرعيين، كان شاب واحد من كل ثلاثة شباب غير ملتحق بالعمل أو التعليم أو التدريب. وتبيّن الأرقام الإحصائية تفاوتاً حاداً في نسبة البطالة في الدول العربية، فبينما تسجل دول الخليج معدّلات منخفضة جداً (أقل من 3.2 %)، تعاني بقية الدول العربية من معدّلات مرتفعة تتجاوز 21 %. تتعدّد أبعاد تحديات أزمة البطالة على المجتمعات والدول، ويُمكن إيجازها بالتالي:

وفي ظل المتغيّرات المتسارعة التي يشهدها سوق العمل العالمي، بدءاً من الثورة الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وصولاً إلى الأزمات الإقتصادية والسياسية والأمنية المتلاحقة، يجد ملايين الخريجين أنفسهم أمام أبواب مغلقة وفجوة متسعة بين مهاراتهم ومتطلبات السوق الفعلية. إن هذا الهدر في رأس المال البشري لا يتسبّب فقط في إبطاء عجلة الإنتاج وضخامة الأعباء الماليّة على الحكومات، بل يمتد لينهش في النسيج الإجتماعي عبر نشر الإحباط، وهجرة العقول، وتعميق الفجوات الطبقيّة، مما يجعل من مواجهة البطالة ضرورة قصوى لإنقاذ مستقبل الأجيال وتأمين إستقرار الإقتصاد العالمي. وتبيّن التقارير والإحصاءات الدولية المعدّلات المرتفعة للبطالة التي باتت تهدّد عملية النمو إذا لم يتم إيجاد حلول سريعة لها.

وفي هذا الصدد أصدرت منظمة العمل الدولية تقريراً في 11 آب/أغسطس 2026، خلص إلى إرتفاع معدّل البطالة بين الشباب عالمياً، مع تسجيل بعض أكبر الزيادات في الإقتصادات مرتفعة الدخل، وإزدياد أعداد الشباب غير الملحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب.

وتبيّن تقرير «الإتجاهات العالمية لتشغيل الشباب 2026: العودة إلى المستقبل»، أن المعدّل العالمي لبطالة الشباب إرتفع إلى 12.4 % في العام 2025، بما يعادل 67 مليون شخص عاطل عن العمل تُراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة. وفي الوقت نفسه، إرتفعت نسبة الشباب غير الملحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب إرتفاعاً طفيفاً إلى 20 %، لتشمل أكثر من 257 مليون شخص.

1. أسباب أزمة البطالة في العصر الحديث

تتعدد أسباب البطالة الهيكلية في عصر التكنولوجيا الحديثة، نذكر أهمها:

- **الفجوة التعليمية:** أي عدم توافق مناهج التعليم التقليدية مع المتطلبات المتسارعة لسوق العمل.

- **الثورة التكنولوجية:** أثر الأتمتة (إستخدام التكنولوجيا والبرمجيات من دون تدخل بشري)، والروبوتات، والذكاء الاصطناعي في إزالة الوظائف التقليدية.

- **الأزمات الجيوسياسية والإقتصادية:** دور التضخم العالمي، والنزاعات والحروب والأزمات الصحية والتغير المناخي.

2. تداعيات البطالة على مستقبل الشباب والأجيال القادمة

إن ارتفاع معدل البطالة على مستوى العالم سيؤدي دون شك إلى حرمان جيل كامل من بناء مستقبله بثقة وأمان، مما ينعكس سلباً على الإنتاجية العامة والتماسك الاجتماعي خصوصاً في الدول التي تُسجل ارتفاعاً حاداً في معدل البطالة التي بدورها توصل الشباب إلى الشعور بالإحباط والقلق وأزمات نفسية، كما تساهم في زيادة احتمالات تورط الشباب في شبكات الإجرام والوقوع في أوضاع هشة.

أما تداعيات البطالة على المستوى الإقتصادي والاجتماعي، يتمثل في خسارة البلدان للطاقت الإنتاجية لدى الفئات الشابة، وإستنزاف العقول عبر هجرة الأدمغة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وإتساع فجوة عدم المساواة في الأجور، والضغط على شبكات الأمن الاجتماعي الذي يضع الحكومات أمام أعباء مالية ضخمة لتوفير إعانات البطالة وبرامج الدعم في ظل تراجع العائدات الضريبية، كما تسبب في إنكماش القوة الشرائية، أي تراجع الإستهلاك مما يؤدي إلى ركود في الأسواق.

3. خارطة طريق وحلول عملية لمواجهة أزمة البطالة

تعتمد معالجة أزمة البطالة على تكامل السياسات التعليمية والإقتصادية لتوليد فرص عمل مستدامة وتأهيل جيل الشباب لمتغيرات السوق المعاصر، وآليات الحلول عديدة أهمها:

1 - إصلاح المنظومة التعليمية والتدريبية عبر:

- **تعزيز التعليم المهني،** عبر توجيه الطلاب نحو التخصصات التقنية التي تطلبها الأسواق.

- **تعزيز المهارات الرقمية،** عبر دمج مهارات الذكاء الاصطناعي والبرمجة وتحليل البيانات الدراسية لرفع جاهزية الخريجين.

- **التدريب المتواصل،** عبر تصميم برامج إعادة تأهيل (Reskilling) سريعة ومكثفة لربط الخريجين بالوظائف المتاحة.

2 - دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة التي تقوم على:

- التمويل المُيسر، عبر توفير قروض بفوائد منخفضة، أو منح للمشاريع الناشئة التي يديرها الشباب.

- مراكز استشارات (حاضنات الأعمال)، عبر إنشاء مراكز تقدم الدعم الإستشاري والقانوني واللوجستي للمبتدئين في سوق العمل.

- تسهيلات الإجراءات، عبر تقليص النمط البيروقراطي وتسريع إستخراج التراخيص التجارية للشركات الصغيرة.

3 - تحفيز الإستثمار والقطاع الخاص:

- الإعفاءات الضريبية، أي تقديم حوافز مالية وضريبية للشركات التي تلتزم نسب محددة من العمالة الشابة.

- الشراكة بين القطاعين، أي إشراك القطاع الخاص في تصميم المناهج التعليمية لضمان تطابق المخرجات مع الإحتياجات الفعلية.

- جذب الإستثمار الاجنبي، عبر تحفيز جذب الاستثمارات الدولية نحو القطاعات الكثيفة العمالة مثل التصنيع، الزراعة، الطاقة المتجددة والسياحة.

4. تطوير سوق العمل والتشريعات

- **منصات التوظيف الرقمية،** التي تتيح بناء قواعد بيانات وطنية متطورة تربط الباحثين عن عمل بأصحاب الشركات.

- **العمل عن بُعد،** الذي يتطلب صوغ قوانين تدعم أنماط العمل الحديثة لتمكين الشباب من العمل مع شركات عالمية أونلاين Online.

- **العمل على حل النزاعات** وبناء بيئات تشريعية مستقرة تحمي الإقتصاد المحرك للوظائف.

- **القيام بتعديلات على المناهج الدراسية،** أي الإنتقال من «التعليم بالتلقين» إلى «التعليم بالمهارات»، على سبيل المثال لا الحصر، الهندسة البرمجية، تحليل البيانات، الأمن السيبراني وغيرها....

في المحصلة، يُمكن القول إن البطالة باتت آفة تلتهم مستقبل الأجيال وتُبطئ عجلة الإقتصاد العالمي، وتُشكل تحدياً يُهدد إستقرار المجتمعات. وإن مواجهة هذا التحدي لم تعد رفاهية ولا خياراً مؤجلاً، بل ضرورة قصوى تتطلب ثورة في نظم التعليم، وتوسيعاً لآفاق الإستثمار، وشراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، والأهم أن تتحرك القوى الدولية لإطفاء نيران الحروب التي تلتهم العقول والطاقت الإنتاجية أكثر مما تلتهم من الحجر، وتوجيه طفرة الذكاء الاصطناعي لخدمة البشرية وتوليد وظائف جديدة، وإلاّ سنشهد عاصراً تُصبح فيه البطالة هي القاعدة، والإستقرار هو الإستثناء!!

نعمت بيان - مستشارة المرأة والطفل في المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الدول الإسكندنافية

ورشتان تدريبيتان في القاهرة وطرابلس حول:

«التحكيم الدولي في النزاعات المصرفية والتجارية»

و«تحدّيات ومتطلّبات التطبيق العملي لمعيار IFRS 9»



السادة: محمد شعبان، شريف عقل، الدكتور أنيس عويدات وهاني علي عبدالله

إدارة الشؤون القانونية في اتحاد المصارف العربية، والاستاذ هاني علي عبدالله، المدير الاقليمي لمصر وليبيا والسودان في الإتحاد.

ويستند هذا التدريب على برنامج PIDA Training التابع لمعهد قانون الأعمال العالمي في غرفة التجارة الدولية (ICC)، مع تعديله خصيصاً ليتناسب مع إحتياجات المهنيين العاملين في البنوك والمؤسسات المالية.

كما يهدف البرنامج إلى تمكين المشاركين من فهم إجراءات التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية من خلال جلسات عملية وتفاعلية تُقدّم من منظور المستشار القانوني.

ويتناول البرنامج دراسة شاملة لإجراءات التحكيم عبر محاكاة قضية تحكيم نموذجية، مع التطرّق إلى بعض الجوانب ذات الصلة بالنزاعات المصرفية والمالية والتجارية.

نظم إتحاد المصارف العربية ورشة تدريبية تتعلّق بفاعليات «البرنامج التدريبي المتخصّص حول التحكيم الدولي في النزاعات المصرفية والتجارية» في العاصمة المصرية القاهرة، بالتعاون مع محكمة التحكيم الدولية لدى غرفة التجارة الدولية ICC باريس، وتحت رعاية البنك المركزي المصري، في مرحلته الأولى خلال الفترة من 1 إلى 3 سبتمبر/أيلول 2026، لمدة ثلاثة أيام، تلاه انعقاد المرحلة الثانية في 8 و9 ديسمبر/أيلول 2026، في المقر الرئيسي لغرفة التجارة الدولية (ICC) باريس، وبمشاركة 45 مشاركاً من رؤساء إدارات الشؤون القانونية في القطاعين المصرفيين المصري والليبي.

إفتتح أعمال البرنامج الأستاذ محمد شعبان، وكيل المحافظ للشؤون القانونية في البنك المركزي المصري، والأستاذ شريف عقل، المدير الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط لغرفة التجارة الدولية ICC باريس، والدكتور أنيس عويدات، مدير

ورشة متخصصة حول «تحديات ومتطلبات التطبيق العملي للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9»



السادة: هاني علي عبدالله، علي الزائدي، عبدالرزاق الهوش والدكتور أحمد نبيل

التنفيذي المالي وعضو لجنة الإدارة العليا في بنك قطر الوطني، مصر، ومحاضر ورشة العمل. وتهدف ورشة العمل إلى تعريف المشاركين وإكسابهم مستوى عالياً من المعارف والمهارات المتعلقة بمتطلبات إعداد وعرض القوائم المالية للمصارف، وأسس التقييم، كذلك أسس الإعراف والقياس لبنود الأصول والالتزامات المالية، بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح والعرض. كما سعت الورشة إلى تدريب المشاركين على المهارات الفنية والأسس العلمية اللازمة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9)، وتعزيز قدراتهم على مواجهة تحديات التطبيق.

من جهة أخرى، نظم الإتحاد ورشة تدريبية متخصصة في العاصمة الليبية طرابلس، بعنوان «تحديات ومتطلبات التطبيق العملي للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9»، وذلك بالتعاون مع إتحاد المصارف الليبية، وبرعاية مصرف الخليج الأول الليبي، وذلك خلال الفترة من 6 إلى 10 سبتمبر/أيلول 2026، ولمدة خمسة أيام.

وافتتح أعمال الورشة كلٌّ من الأستاذ عبدالرزاق الهوش، عضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية ورئيس اتحاد المصارف الليبية؛ والأستاذ هاني علي عبدالله، المدير الإقليمي لمصر وليبيا والسودان في الإتحاد؛ والأستاذ علي الزائدي، المدير العام لإتحاد المصارف الليبية؛ والدكتور أحمد نبيل، الرئيس



جانب من المشاركين في الورشة المتخصصة

على خطى «المسار التركي» الإقتصاد بؤابة التقارب بين مصر وسوريا



ويرى غباشي «أن التقارب المصري - التركي الذي يشهد قمته حالياً، قد يساعد في تعجيل الخطوات المصرية - السورية، لا سيما في ظل تقارب قوي للغاية بين دمشق وأنقرة».

عودة مايكروسوفت إلى سوريا

من جهة أخرى، بدأ مستخدمون في سوريا يستعيدون الوصول إلى متجر «مايكروسوفت» خلال أيلول/سبتمبر 2026، بعدما واجهوا لسنوات قيوداً مرتبطة بالعقوبات الأميركية. وقد بات بعضهم قادراً على تنزيل التطبيقات والألعاب وتحديثها عبر إتصال إنترنت سوري، من دون إستخدام شبكة إفتراضية خاصة. لكن الإتاحة لا تزال متفاوتة، ولم يرافقها إعلان رسمي من الشركة يحدد نطاقها أو موعد تعميمها.

وسيتحدّد الأثر الإقتصادي لعودة «مايكروسوفت» بمدى إنتقال هذه الإتاحة الجزئية إلى وصول مستقرّ وخدمات يُمكن شراؤها وإستخدامها بصورة منتظمة، عندها يستطيع طالب أو مطوّر أو صاحب مؤسسة بناء خططه على أدوات متاحة فعلاً، وتصبح العودة إلى الإقتصاد الرقمي جزءاً من النشاط اليومي.

(نقلًا عن صحيفتي «الشرق الأوسط» السعودية و«النهار» اللبنانية)

أعلنت العاصمة المصرية القاهرة عن تشكيل الجانب المصري من «مجلس الأعمال» مع سوريا، بعد أشهر من إعتقاد دمشق أسماء ممثليها فيه. علماً أن التقارب المتصاعد بين البلدين في ملف الإقتصاد يراه خبراء إقتصاديون، شبيه الصلة بـ «تقارب مصر وتركيا إبان خلافتهما السابقة»، متوقعين أن «يكون الإقتصاد بؤابة تقارب البلدين قبل أن يتحوّل لمسار سياسي ودبلوماسي وشراكة أوسع».

ويُتّضح نمو المسار الإقتصادي بين مصر وسوريا مع إصدار وزير الإستثمار المصري محمد فريد قراراً في 9 سبتمبر (أيلول) 2026 بتشكيل الجانب المصري في المجلس المصري - السوري لمدة ثلاث سنوات.

ويضمّ الجانب المصري، قيادات ورجال أعمال يمثلون قطاعات إقتصادية وصناعية متنوعة تشمل الطاقة، والمقاولات والإنشاءات، والحديد والصلب، والتطوير العقاري، والصناعات الغذائية، والأدوية والمستلزمات الطبية، والهندسة، والأثاث، والسلع الإستهلاكية.

ويعتقد الأمين العام لـ «مركز الفارابي للدراسات»، مختار غباشي، أن نموذج إستعادة العلاقات بين مصر وتركيا الذي إستند في بداية حل الخلافات إلى الإقتصاد، قد يكون بدرجة ما مشابهاً للمسار الحالي المتبع من القاهرة في التقارب مع دمشق، مشيراً إلى أن «تشكيل مجلس الأعمال من الجانب المصري خطوة مهمة، وسُهم في نمو العلاقات إقتصادياً».

الملتقى اللبناني - الإماراتي في بيروت يفتح باب الإستثمار



شكّلت زيارة الوفد الإماراتي المؤلف من نحو 80 شخصية من كبار رجال الأعمال والمستثمرين والقيادات الإقتصادية الإماراتية، برئاسة وزير التجارة الخارجية في الإمارات ثاني بن أحمد الزيودي للعاصمة اللبنانية بيروت، بارقة أمل إقتصادية مع بدء الحديث عن الإستثمار في سلسلة مشاريع.

وفي هذه المناسبة، عُقد الملتقى الإقتصادي اللبناني - الإماراتي، حيث إستضافت الهيئات الإقتصادية اللبنانية وإتحاد الغرف اللبنانية برئاسة الوزير السابق محمد شقير، الوفد الإماراتي، وذلك بهدف تعزيز التعاون بين القطاع الخاص في البلدين، وإستكشاف الفرص وترسيخ الشراكة الإقتصادية والإستثمارية بشكل مستدام بين البلدين، في حضور نائب رئيس الحكومة اللبنانية طارق متري، والوزراء عامر البساط وجو عيسى الخوري وكمال شحادة.

تزامناً، عُقدت لقاءات عمل ثنائية بين 50 رجل أعمال من الوفد الإماراتي، وحوالي 120 رجل أعمال من الجانب اللبناني في مختلف القطاعات تمثلت بالتجارة، والصناعة، والزراعة، والسياحة، والتكنولوجيا والمعلومات، والبترو، والغاز والمصارف والبني التحتية والخدمات، وذلك بهدف إستكشاف الفرص والبحث في إمكان إقامة شراكات عمل بين الشركات اللبنانية والشركات الإماراتية.

وشكّل المنتدى، محطة عملية لترجمة التقارب السياسي بين البلدين إلى مسار إقتصادي وإستثماري أكثر إتساعاً، من خلال لقاءات مباشرة بين القطاعين الخاصين، وتوقيع خمس مذكرات تفاهم، وإطلاق مجلس أعمال لبناني - إماراتي مشترك، إضافة إلى جلسات متخصصة تناولت الإستثمار في البنية التحتية وإعادة الإعمار، وآفاق الشراكات الإستثمارية ودور القطاع الخاص.

وزير الإقتصاد اللبناني عامر البساط:

**الإمكانات وحدها لا تكفي وتحويلها إلى نمو وإزدهار
يتطلب إصلاحاً حقيقياً يشمل القطاع المصرفي**

أما وزير الإقتصاد والتجارة اللبناني عامر البساط فربط تحويل إمكانات لبنان إلى نمو فعلي بـ «إصلاح القطاع المصرفي والإطار المالي والخدمات العامة وبيئة الأعمال وترسيخ سيادة الدولة»، داعياً إلى «استكشاف شراكة إقتصادية خاصة مع الإمارات لتعميق التجارة والاستثمار ونقل المعرفة».

وقال الوزير البساط: «إنّ زيارة الوفد الإماراتي تأتي في لحظة مفصلية، حيث إن لبنان يمرّ بمرحلة من أصعب المراحل في تاريخه الحديث، وإقتصاده لا يزال يرزح تحت ثقل سنوات من الأزمات»، مشيراً إلى أن التظاهر بغير ذلك لا يخدم لبنان. وشدد البساط على «أنّ لبنان يملك قدرات أكبر بكثير من واقع الحال وتحويلها إلى نمو يحتاج إلى إصلاح وسيادة»، لافتاً إلى «أن القطاع الخاص يجب أن يقود التعافي»، ومعتبراً «أن الإمارات يمكن أن تكون شريكاً أساسياً في ذلك»، ومشيراً إلى «أن الصعوبات التي يواجهها لبنان كبيرة، بعضها وجودي»، معتبراً «أن الزيارة اليوم رسالة واضحة للمستثمرين والقطاع الخاص، بأن لبنان لم يُشطب من الحسابات»، موضحاً «أن مهمتهم أن يجعلوه من جديد بلداً يستحق أن توضع فيه الثقة ورأس المال».

وركّز وزير الإقتصاد اللبناني في كلمته على أربع نقاط أساسية: «الأولى، أن قدرات لبنان الإنتاجية أكبر بكثير مما ننتجه اليوم، من باب أن لبنان لديه قطاع خاص ديناميكي وكفاءات بشرية إستثنائية، وعلاقات عميقة في المنطقة والعالم، هذه كلها مقومات لم تختف بسبب الأزمة، ويمكن لهذه الامكانات أن تتحوّل إلى فرص حقيقية».

وفي النقطة الثانية، أكد البساط «أن الإمكانات وحدها لا تكفي، وأن تحويلها إلى نمو وإزدهار يتطلب إصلاحاً حقيقياً يشمل القطاع المصرفي والإطار المالي والخدمات الأساسية وآليات عمل الدولة». وأضاف البساط أن «الإصلاح يحتاج أيضاً إلى ترسيخ مبدأ غير قابل للتفاوض، يتمثل بسيادة الدولة وحصرية السلاح وإملاكها وحدها قرار الحرب والسلام»، مشدداً على أنه «لا إقتصاد يزدهر ولا مستثمر يخطط بثقة ما لم تكن هذه القرارات بيد الدولة وحدها». أما النقطتان الثالثة والرابعة، فركّزتا، بحسب البساط، على «ضرورة أن يكون التعافي في جوهره مشروعاً يقوده القطاع الخاص، وأن تنتقل العلاقات الإماراتية اللبنانية إلى شراكة إقتصادية أعمق»، معتبراً في هذا السياق «استكشاف إطار خاص للشراكة الإقتصادية بين الإمارات ولبنان، ووضع مسار عملي لتعزيز التجارة والاستثمار وربط شركات البلدين وأسواقهما».

وزير الخارجية الإماراتي ثاني بن أحمد الزيودي:

**نجاح العلاقات يُقاس بالاستثمارات والشركات والمشاريع
ودور القطاع الخاص يخلق النمو والابتكار والوظائف**

في الكلمات، وضع وزير التجارة الخارجية الإماراتي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي المعيار الأوضح للمرحلة المقبلة: «نجاح العلاقات لا يُقاس باللقاءات والبيانات، بل بالاستثمارات والشركات والمشاريع التي تتحوّل إلى واقع، مع إعطاء القطاع الخاص الدور الأساسي في النمو والابتكار وخلق الوظائف».

وأضاف الوزير الزيودي: «تُعزّز هذه الرؤية أرقام التجارة غير النفطية بين البلدين، التي بلغت 4.2 مليارات دولار في العام 2025، بزيادة 35.6 %، وتطرح الإمارات نفسها منصّة للشركات اللبنانية للتوسّع إقليمياً وعالمياً، مستفيدة من شبكة تضم 38 إتفاقية شراكة إقتصادية شاملة وتتيح الوصول إلى أكثر من 3.5 مليارات شخص».

ورأى الزيودي أن «الملقّي لا يمثل منصّة للحوار وتبادل الأفكار فحسب، وإنما يشكل مساحة عملية لاستكشاف فرص جديدة للتعاون، وبناء شراكات نوعية، وتطوير مشاريع قادرة على تحقيق قيمة مضافة حقيقية لإقتصادي البلدين والمنطقة»، معرباً عن التفاؤل والثقة بالمرحلة المقبلة، معتبراً «أن الفرصة باتت مهياة للانتقال بالعلاقات الإقتصادية إلى مستوى جديد».

وأشار الزيودي إلى «أن القطاع الخاص يمثل المحرّك الرئيسي للنمو الإقتصادي والابتكار وخلق الوظائف وإستقطاب الإستثمارات»، موضحاً «أن نجاح العلاقات الإقتصادية بين الدول يُقاس بعدد الشراكات التي تُبنى، والإستثمارات التي تُنفذ، والفرص التي تُخلق على أرض الواقع»، معتبراً أن المشاركين في المنتدى «شركاء أساسيون في صوغ المرحلة المقبلة من التعاون الإقتصادي البناء بين الإمارات ولبنان».

وأضاف الزيودي: «أن المشاركة الواسعة للقطاع الخاص ومجتمع الأعمال الإماراتي في الزيارة تعكس تنامي الثقة بالفرص المتاحة في السوق اللبنانية، والرغبة في بناء شراكات طويلة الأمد تقوم على المصالح المتبادلة والنمو المشترك»، مؤكداً وجود فرص واعدة للتعاون في عدد من القطاعات، مشيراً إلى «أن لبنان يمتلك ثروة حقيقية تتمثل بموارده البشرية وكفاءاته العملية، وأن الجالية اللبنانية أثبتت حضوراً متميزاً في الإمارات، وأسهمت في العديد من قصص النجاح في قطاعات الأعمال والابتكار والتكنولوجيا».



شقيير: لبنان مقبل على مرحلة واعدة

بوعميم

فيما حدّد رئيس مجلس الأعمال اللبناني - الإماراتي عن الجانب الإماراتي حمد بو عميم التكنولوجيا والخدمات كإجابة أولى محتملة، نظراً إلى الكفاءات اللبنانية وإمكان إطلاق هذه القطاعات بإستثمارات أقل تعقيداً من المشاريع الصناعية الكبرى.

في المحصلة، إن أهمية زيارة الوفد الإماراتي للبنان لا ترتبط بحجم الوفد، بل بما يحمله من جدول أعمال يتجاوز إستكشاف السوق اللبنانية إلى البحث في فرص إستثمار وشراكات يُمكن أن تمتد إلى مشاريع في القطاعين العام والخاص. فالهدف الأساسي للزيارة هو إستكشاف فرص الإستثمار وإمكانات الشراكة بين الإمارات ولبنان، بما يسمح بإعادة إطلاق العلاقات الإقتصادية على أسس أكثر عملية. علماً أن الزيارة تأتي في وقت بالغ الدقة بالنسبة إلى لبنان والمنطقة، فالبلد لا يزال يواجه تداعيات الأزمات الإقتصادية والمالية، فيما تضغط التطورات الأمنية والسياسية الإقليمية على أي محاولة لإستعادة النمو والاستثمار. ومن هنا، فإن الحضور الإماراتي بهذا المستوى يحمل أهمية تتجاوز قيمة المشاريع المحتملة.

ومن أبرز المشاريع المطروحة، بطاقة الهوية الذكية، وتطوير أنظمة الجمارك في المطار والمرفأ والمعايير الحدودية، إلى جانب المنشآت النفطية. وهذه المشاريع لا تقتصر أهميتها على جذب التمويل، بل ترتبط بتحديث الإدارة والخدمات العامة ورفع كفاءة المرافق التي تشكل ركائز أساسية للإقتصاد اللبناني.

وتحدث رئيس غرفة التجارة في بيروت محمد شقيير عن إستعداد إماراتي لهذا النوع من المساعدة وقال: «لبنان مُقبل على مرحلة واعدة مع بدء إعادة الإعمار وتطوير البنى التحتية والمرافق الاقتصادية والخدماتية».

العويس: زيادة حجم التجارة والإستثمارات

في المقابل عبّر نائب رئيس اتحاد غرف الإمارات عبد الله سلطان العويس عن الرغبة في الإستثمار قائلاً: «العلاقات التجارية بين البلدين تعود إلى سبعينيات القرن الماضي، وهناك رغبة في تمهيد الطريق لزيادة حجم التجارة والإستثمارات بين لبنان والإمارات».

المزروعي

بدوره، أكد وكيل دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي حمد صياح المزروعي أن «الإمارات مستعدة لإستقبال الشركات والكفاءات اللبنانية كمنصة للتوسّع الإقليمي والعالمي، خصوصاً في البنية التحتية والطاقة واللوجستيات والتكنولوجيا والأمن الغذائي والسياحة والصحة».

مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بين الإسكوا ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في المغرب



الوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، أمل الفلاح السغروشني والأمينة التنفيذية لـ"الإسكوا" ووكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، رانيا المشاط

وتطوير الحكومة الرقمية وتحديث الإدارة العامة وتعزيز الابتكار فيها، إلى جانب دعم الحوكمة الرشيدة وبناء القدرات المؤسسية في المغرب، حيث تقدمت المملكة المغربية في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية بأحد عشر مركزاً مقارنةً بالعام 2022، وأصبحت ضمن مجموعة البلدان ذات المؤشر المرتفع.

واتفق الجانبان على دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16 المتعلق بالمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع؛ وعلى تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في القطاع العام.

بدورها، أشادت السغروشني بجهود الإسكوا لتعزيز التعاون العربي، ودعم مسارات الإصلاح المؤسسي في المنطقة العربية، وقالت: «إن توقيع هذه المذكرة اليوم يجسد إرادة مشتركة للانتقال نحو شراكة مؤسساتية فاعلة ومنتجة للأثر، تُسهم في تحديث الإدارة العمومية والارتقاء بجودة خدماتها».

وقّعت الدكتورة رانيا المشاط، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مذكرة تفاهم مع الدكتورة أمل الفلاح السغروشني، وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في المغرب، لتعزيز التعاون بين الجانبين دعماً لحكومة فعالة وتحديث الإدارة العامة وتعزيز كفاءتها لا في المملكة فحسب بل في المنطقة العربية أيضاً.

وتنصّ المذكرة على دعم التوجهات والجهود الساعية للنهوض بالحوكمة الرشيدة والفعالة وتحديث الإدارة العامة وتحسين جودة الخدمات العامة؛ وعلى تعزيز التعاون الإقليمي بين بلدان الجنوب في مجالات التحوّل الرقمي والحكومة الرقمية وتطوير الخدمات الحكومية الرقمية؛ وعلى تبادل الخبرات والمعارف في هذه المجالات؛ وعلى تعزيز قدرات المؤسسات وكفاءات موظفي القطاع العام.

في هذا السياق، أثنى المشاط على الدور الذي تلعبه الوزارة حيال إعداد وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالتحوّل الرقمي

ارتفاع تكاليف حركة السفن التجارية والسلع والمواد الكيميائية إغلاق باب المندب.. تهديدٌ خطير للإقتصاد والطاقة العالميين



كما أدى هذا التمديد في مدة الرحلات إلى ارتفاع تكاليف الوقود وأجور السفن بنسبة تراوح بين 40% و60%، فضلاً عن الارتفاع الملحوظ في أسعار التأمين ضد مخاطر الحرب، وهي تكاليف تنعكس في نهاية المطاف على المستهلكين في أوروبا والشرق الأوسط.

مضيق هرمز وباب المندب

إن إغلاق مضيق باب المندب وهرمز في الوقت نفسه، وهما من أهم الممرات البحرية العالمية، مع مرور نحو 35% من التجارة البحرية العالمية وأكثر من 30% من النفط العالمي عبر هذين الممرين، قد يؤدي إلى نشوء واحدة من أكبر أزمات الطاقة والاقتصاد منذ تسعينيات القرن الماضي.

فالتوقف المباشر لحركة نحو 28 إلى 30 مليون برميل يومياً من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، إلى جانب كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال، عبر مضيق هرمز وباب المندب، سيدفع أسواق الطاقة نحو صدمة قوية، وقد يرفع سعر برميل خام برنت إلى ما بين 100 و110 دولارات.

ولا تقتصر تداعيات إغلاق هذين الممرين على قطاع الطاقة، إذ يشكلان شريائين رئيسيين لسلاسل الإمداد العالمية، وسيؤدي تعطلهما إلى ارتفاع تكاليف حركة السفن التجارية والسلع والمواد الكيميائية، فضلاً عن ارتفاع أجور الشحن والتأمين ضد مخاطر الحرب إلى مستويات غير مسبوقة، وتأخير وصول البضائع في الخلاصة، من شأن ما تقدم أن يضع شركات الإنتاج الكبرى والإقتصادات العالمية، ولا سيما في أوروبا وآسيا، أمام موجة قوية من التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية والأدوية، إلى جانب تهديد مباشر للنمو الإقتصادي العالمي.

(المصدر: موقع «روج نيوز» الإخباري وتجميع وكالات)

تزايدت المخاوف أخيراً من احتمال إغلاق مضيق باب المندب وهرمز، بما يهدد حركة نقل نحو 30 مليون برميل من النفط يومياً، أي ما يزيد على 30% من النفط العالمي، مع احتمال ارتفاع سعر البرميل إلى 110 دولارات وزيادة تكاليف الشحن البحري بنسبة تصل إلى 60%.

وقد واجهت حركة الملاحة والتجارة البحرية العالمية خطراً جدياً مؤخراً إثر تزايد التهديدات العسكرية المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران، فما هي تداعيات احتمال توقف حركة الملاحة في المضيق، ولا سيما في حال إغلاقه بالتزامن مع مضيق هرمز، وما قد يترتب على ذلك من آثار على الإقتصاد العالمي.

تجارة الطاقة وأهمية المضيق

يعد مضيق باب المندب رابع أهم ممر مائي في العالم لنقل الطاقة، إذ يمر عبره يومياً أكثر من 8 إلى 9 ملايين برميل من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، وهو ما يمثل نحو 10 إلى 12% من إجمالي تجارة النفط البحرية العالمية.

وبالتزامن مع ذلك، يتم نقل نحو 4.5 مليارات قدم مكعبة من الغاز الطبيعي المسال يومياً عبر المضيق باتجاه أسواق أوروبا وآسيا، فضلاً عن منتجات الطاقة، فيما تعبر المضيق سنوياً أكثر من 20 ألف سفينة تجارية وناقلة حاويات تحمل مختلف السلع الصناعية والغذائية.

وتكشف هذه المعطيات أن أي اضطراب في أمن الملاحة في هذا المضيق سيؤدي في ظلال مباشرة على الإقتصاد العالمي.

وقد أدى تصاعد المخاطر الأمنية في مضيق باب المندب إلى اضطراب معظم شركات الشحن الكبرى إلى تجنب المسار التقليدي عبر البحر الأحمر وقناة السويس، وتحويل السفن مساراتها باتجاه الدوران حول القارة الأفريقية عبر طريق رأس الرجاء الصالح، ما يضيف إلى مدة الرحلات ما بين 10 و14 يوماً.

أبرز مهامه تحديث النظام المصرفي وتطوير وسائل الدفع ورقمنة الخدمات المالية محند بوراي محافظاً للبنك المركزي الجزائري

للإقتصاد (CNEP-Banque)، ولا سيما كنائب المدير العام المسؤول عن الشؤون المالية والمحاسبية.

ويتميّز المسار المهني لبوراي بمشاركته في تمثيل القطاع المصرفي الجزائري، إذ ترأس الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية (ABEF)، التي تضم البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. هذه الخبرة المزدوجة، المتمثلة في قيادة بنك حكومي كبير وتمثيل القطاع بشكل احترافي، منحتة معرفة معمّقة بالتحديات التي تواجه المؤسسات المالية الجزائرية.

ويأتي تعيين بوراي في وقت بالغ الأهمية لتحديث النظام المصرفي الجزائري، والذي يتميّز بشكل خاص بتطوير وسائل الدفع، ورقمنة الخدمات المالية، وتعزيز الشمول المالي. وبمجرّد تولّيه مهامه، أكد المحافظ الجديد إلزامه العمل مع جميع الأطراف المعنية في القطاع المصرفي والمالي لدعم النمو الإقتصادي للبلاد، وتالياً، سيتحمّل بوراي، على رأس مصرف الجزائر، مسؤولية دعم هذه التحوّلات مع ضمان الاستقرار النقدي والمالي، وتعزيز حوكمة القطاع المصرفي، وتكييفه مع المتطلّبات الإقتصادية والتكنولوجية الجديدة.



عيّنت السلطات الجزائرية محند بوراي محافظاً جديداً للبنك المركزي الجزائري. وقد أشرف وزير المالية محمد لمين لبو على إجراءات التعيين.

وقد باشر محند بوراي مهامه رسمياً محافظاً لمصرف الجزائر في 3 سبتمبر/أيلول 2026، بعد تعيينه من قبل رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون. وقد خلف بوراي، السيد محمد لمين لبو، الذي عُيّن مؤخراً وزيراً للمالية. وأقيم حفل التنصيب في مقر مصرف الجزائر في الجزائر العاصمة، في حضور نواب المحافظ ومسؤولين آخرين في المؤسسة.

يُعدّ محند بوراي مصرفياً مخضرمًا وشخصية بارزة في القطاع المالي الجزائري، ويُضيف إلى البنك المركزي خبرة واسعة في الإدارة المصرفية والحوكمة المؤسسية. وقبل تعيينه، ترأس بنك الزراعة والتنمية الريفية (BADR) منذ العام 2020. كما عمل سابقاً في البنك الوطني الجزائري





SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH
THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW
AL AHLY BUSINESS



**THE FASTEST AND EASIEST FINANCING
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS**



TERMS & CONDITIONS APPLY
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT



Tax Number 200-000-642

«الأهلي المصري» يسلم الجوائز للعملاء الفائزين ضمن الحملة الترويجية للأوعية الإدخارية «فرصة من ذهب»



الإستجابة وإدارة حوادث الأمن السيبراني وتوظيف الذكاء الإصطناعي في منظومة الأمن المعلوماتي، بهدف تعزيز منظومة الأمن السيبراني وتأمين البنية التحتية الرقمية للبنك.

وقال محمد الاتريبي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري «إن هذا البروتوكول يأتي في إطار إستراتيجية البنك المتكاملة لتطوير منظومة أمن المعلومات والإرتقاء بقدراته في مواجهة التهديدات السيبرانية المتطورة محلياً وعالمياً، بما يؤكّب أحدث الإتجاهات العالمية في مجال الأمن السيبراني والذكاء الإصطناعي، ويدعم قدرة البنك على الإستباق في رصد وتحليل المخاطر والتعامل مع الحوادث الأمنية بكفاءة وسرعة»، مؤكداً «أن التحول الرقمي والتطور التكنولوجي المتسارع يفرضان مواصلة الإستثمار في البنية التحتية الرقمية ومنظومات الأمن السيبراني للقطاع المصرفي»، مشيراً إلى «أن البنك الأهلي المصري يضع تأمين بيانات العملاء والمعاملات المصرفية والبنية التحتية التكنولوجية على رأس أولوياته، إذ يعكس هذا البروتوكول حرص البنك على الإستفادة من أحدث التقنيات العالمية، لا سيما تطبيقات الذكاء الإصطناعي، بما يسهم في تعزيز قدرات البنك على مواجهة المخاطر السيبرانية ورفع كفاءة منظومة الحماية والإستجابة»، مؤكداً «أن الأمن السيبراني أصبح أحد المكونات الأساسية لإستدامة القطاع المصرفي ودعم الثقة في منظومة التحول الرقمي».

قام البنك الأهلي المصري بتسليم الجوائز للعملاء الفائزين ضمن الحملة الترويجية للأوعية الإدخارية «فرصة من ذهب»، وشملت الجوائز سبائك ذهبية تبدأ من وزن 10 غرامات، 100 غرام حتى تصل إلى كيلوغرام ذهب.

وأشار كريم سوس رئيس التجزئة المصرفية التنفيذي في البنك الأهلي المصري إلى «أن الحملة الترويجية تأتي تأكيداً على حرص البنك على دعم عملائه وتحفيزهم على مواصلة الإدخار، بما يساهم في تعزيز الإستقرار المالي المستدام وسعيًا من البنك في تقديم منتجات وخدمات لتلبية كافة إحتياجات شرائح العملاء المختلفة وتحسين تجربة العميل وتبسيط الحصول على الخدمات مثل حجز الدور بالفروع من خلال موقع البنك الإلكتروني وإختيار الفرع والتوقيت المناسب للحصول على الخدمة، إضافة إلى الإستفادة من تطبيقات الأهلي نت / الأهلي موبايل التي يمكن للعملاء من خلالها ربط الشهادات والودائع وإجراء التحويلات بسهولة وبسر، بالإضافة إلى خدمة الكشف الإلكتروني للحسابات الذي يقوم البنك بتقديمه مجاناً لكافة العملاء للإطلاع على كافة معاملاتهم من خلال خدمة الأهلي نت / خدمة الأهلي موبايل والإستغناء عن الكشوف الورقية».

من جهة أخرى، أعلن البنك الأهلي المصري عن توقيع بروتوكول تعاون مع شركة «ساي شيلد» لتطوير مركز



... ويُطلق «دليل أكسفورد للاقتصاد المصري» بالتعاون مع بنك مصر والجامعة الأميركية في القاهرة

على صعيد آخر، أعلن البنك الأهلي المصري، بالتعاون مع بنك مصر والجامعة الأميركية في القاهرة، عن الإطلاق الرسمي لـ «دليل أكسفورد للاقتصاد المصري» (The Oxford Handbook of the Egyptian Economy)، وذلك في إطار الشراكة الممتدة بين المؤسسات الثلاث لدعم البحث العلمي وإثراء المعرفة الاقتصادية وتعزيز جهود التنمية في مصر.

وكانت إستضافت الجامعة الأميركية في القاهرة، فاعلية الإطلاق الرسمي للدليل، بمشاركة نخبة من الإقتصاديين وصنّاع السياسات والأكاديميين والخبراء، إلى جانب ممثلين عن الحكومة والبنك المركزي المصري والبنوك والقطاع المالي والمؤسسات الدولية.

وقد ساهم كل من البنك الأهلي المصري وبنك مصر في تقديم منحة لكلية الشؤون الدولية والسياسات العامة في الجامعة الأميركية في القاهرة بقيمة 200 ألف دولار أمريكي، موزعة بالتساوي بين البنكين، دعماً لهذا المشروع البحثي المتخصص حول التنمية الاقتصادية والسياسات في مصر، والذي بدأ منذ العام 2022.

وفي كلمة ألقاها الدكتور إيهاب عبد الرحمن، وكيل الشؤون الأكاديمية في الجامعة الأميركية في القاهرة، نيابة عن الدكتور أحمد دلال، رئيس الجامعة، أشاد بالمشروع وفكرته وأهميته الأكاديمية، وبالتعاون البناء الذي صاحب المشروع منذ بداياته، وما أتاحه من مساحة للنقاش والتعاون الأكاديمي وتبادل المعرفة والخبرات.

بدوره، عرض الدكتور محمود محيي الدين، أستاذ الإقتصاد في كلية الإقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة ورئيس الجمعية الإقتصادية المصرية، رحلة إعداد «دليل أكسفورد للإقتصاد المصري»، موضحاً «أن فكرة المشروع بدأت من خلال مشاركته في أعمال الجمعية الإقتصادية الأميركية وجمعية الشرق الأوسط الإقتصادية، وإطلاعه على أدلة إقتصادية صادرة عن دار نشر جامعة أكسفورد عن إقتصادات الصين والهند والبرازيل، وهو ما أثار التساؤل حول إمكانية وجود مرجع شامل مماثل للإقتصاد المصري».

يُشار إلى أنه من هذه الفكرة إنطلقت فكرة المشروع بالتعاون مع دار نشر جامعة أكسفورد Oxford University Press، لتتطور إلى مشروع بحثي ضخم إستند إلى جهود نحو 140 باحثاً ومراجعاً.



بنك مصر و«الأهلي المصري» يعلنان عن صدور موافقة مبدئية من «المركزي الإماراتي» على طلب «الأهلي المصري» للإستحواذ على فروع بنك مصر في دولة الامارات



ومؤسساتها الرقابية والمصرفية، ويؤكد البنكان أن إستكمال عملية الإنتقال سيتم بصورة منظّمة مع مراعاة متطلّبات مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي وبالتنسيق مع كافة الجهات المختصة مع الإلتزام التام بالحفاظ على حقوق العملاء وكافة الأطراف المتعاملة مع البنكين.

أسعار الفائدة على حسابات التوفير خلال سبتمبر 2026

من جهة أخرى، تبحث شريحة كبيرة من العملاء عن أوعية إئذارية تجمع بين العائد الدوري والمرونة في السحب والإيداع، وهو ما توفره حسابات التوفير مقارنة بالشهادات الإئذارية التقليدية، من خلال دوريات صرف متنوعة وأسعار عائد تنافسية تلائم إحتياجات مختلف العملاء.

وفي هذا الإطار، يقدم بنك مصر مجموعة متنوعة من حسابات التوفير التي تمنح العملاء عائداً تنافسياً يصل إلى 17.50 %، إلى جانب إتاحة الحسابات في حدود دنيا مناسبة لفتح الحساب واحتساب العائد.

في إطار السعي نحو مواكبة حركة التطور التي تشهدها الأسواق المصرفية الخارجية حالياً وما يستتبعه ذلك من متطلّبات خلال المرحلة المقبلة، أعلن بنك مصر والبنك الأهلي المصري عن التوافق المبدئي في شأن إعادة ترتيب تواجدهما المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة، وذلك وفق المتطلّبات القانونية والإجرائية المعمول بها في دولة الامارات العربية المتحدة.

ويأتي هذا التوجّه في إطار حرص البنكين على بناء رؤية مشتركة تهدف إلى تكامل التواجد المصرفي الخارجي لهما وذلك على نحو يكفل إنتقالاً منظماً وسلساً للأعمال مع ضمان إستمرارية الخدمات المقدمة للعملاء والحفاظ على مصالحهم وحقوقهم في دولة الامارات العربية المتحدة.

وقد أعرب بنك مصر عن خالص شكره وتقديره لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والجهات المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة على ما قدموه من تعاون ودعم طوال فترة تواجد البنك في الدولة، فيما يتطلّع البنك الأهلي المصري إلى بناء علاقة مصرفية ومؤسسية طويلة الأمد مع دولة الإمارات العربية المتحدة

المنصة الرقمية وتطبيق بنك القاهرة

TAP & TRACK

للشركات

حلول ذكية لإدارة
نفقات الشركات



تطبق الشروط والأحكام
رقم التسجيل الضريبي 200-007-599

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire



قبل طرحه للإكتتاب.. تقييم بنك القاهرة يرتفع إلى 1.58 مليار دولار بعد تحديث البيانات المالية



التباين بين أرقام التقييم والنتائج المالية المنشورة يبقى نقطة يجب حلها قبل أن تتشكل الثقة الكاملة في نشرة الاكتتاب.

أداء تشغيلي يدعم التقييم

تزامن تحديث التقييم مع تحسُّن مؤشرات بنك القاهرة المالية خلال النصف الأول من العام 2026. وبحسب بيانات مرتبطة بالتقييم المحدث، تجاوزت محفظة ودائع البنك 443 مليار جنيه (نحو 8.7 مليارات دولار)، وارتفعت أرباحه المجمعة بنحو 22% على أساس سنوي إلى 8.941 مليار جنيه أي ما يعادل 176 مليون دولار. كما بلغ عدد فروعه ومكاتبه 244 فرعاً ومكتباً، ويعمل لديه 8238 موظفاً.

لكن البيانات المنشورة عن نتائج البنك للنصف الأول من العام 2026 تُظهر أرقاماً مختلفة؛ إذ سجّل صافي ربح بعد الضرائب قدره 8.587 مليار جنيه (نحو 169 مليون دولار)، بزيادة 15% على أساس سنوي، فيما بلغت ودائع العملاء 440.4 مليار جنيه (نحو 8.65 مليار دولار)، مرتفعة 10% مقارنة بنهاية العام 2025. ويعكس الاختلاف على الأرجح تبايناً في نطاق البيانات أو تاريخ إعدادها، ما يجعل من الضروري أن يُوضح البنك أو الجهات المنظمة أساس الأرقام النهائية الواردة في نشرة الطرح.

(المصدر: صحيفة «النهار» اللبنانية)

رفع التقييم بنحو 2% بعد تحديثه ببيانات حتى نهاية حزيران/يونيو 2026، في وقت تستعد فيه مصر لطرح حصة من البنك في البورصة.

رفع المستشار المالي المستقل بيكر تيلي (Baker Tilly) القيمة العادلة لبنك القاهرة (Banque du Caire) إلى ما بين 80 و80.5 مليار جنيه (نحو 1.57 إلى 1.58 مليار دولار)، مقارنة بنحو 78 مليار جنيه (1.53 مليار دولار) في التقييم السابق، بحسب مسؤول حكومي نقلت عنه «الشرق - بلومبرغ». ويعادل ذلك زيادة تقارب 2% قبل الطرح المرتقب لحصة من أسهم البنك في البورصة المصرية.

وجاء التقييم المحدث بعد إدراج البيانات المالية حتى نهاية حزيران/يونيو 2026، بدلاً من الاعتماد على القوائم المالية لعام 2025. وتعمل إي إف جي القابضة (EFG Holding) وسي أي كابيتال (CI Capital) مستشارين لإدارة الطرح، بينما تتولى بيكر تيلي دور المستشار المالي المستقل لتحديد القيمة العادلة للبنك.

ويُحدّد هذا التقييم نقطة إنطلاق التسعير لواحد من الطروحات الحكومية الأكثر إنتظاراً في السوق المصرية، بعد سنوات من التأجيل. لكن نجاح الصفقة لن يقاس بارتفاع القيمة العادلة وحده؛ فالمستثمرون سيراغبون حجم الطلب المؤسسي، والخصم الذي قد يطلبونه مقارنة بالتقييم المعلن، ووضوح الأساس الذي بُنيت عليه الأرقام النهائية في نشرة الإكتتاب - خصوصاً في ظل التباين القائم حالياً بين بيانات التقييم والنتائج المالية المنشورة للبنك. فالحكومة تستهدف طرح ما بين 30% و40% من الأسهم، بعائد متوقع يُراوح ما بين 23 و32 مليار جنيه (نحو 452 إلى 629 مليون دولار).

نجاح طرح بنك القاهرة سيكون مقياساً أوسع لشهية المستثمرين تجاه برنامج الطروحات الحكومية المصري ككل، بعد سنوات من التأجيل والتعثر. فإذا اجتذب الطرح طلباً مؤسسياً قوياً بالسعر المعلن أو قريباً منه، فذلك سيدعم استمرار خطط بيع حصص في شركات حكومية أخرى؛ أما إذا اضطرت الحكومة لتقديم خصم كبير أو تأجيل الطرح مجدداً، فسينظر إليه كمؤشر على حذر المستثمرين حيال الأصول المصرية رغم تحسُّن المؤشرات الكلية.

بنك الكويت الدولي KIB ينجح في تسعير أول إصدار له من الصكوك ذات الأولوية غير المضمونة بمبلغ 500 مليون دولار ولأجل خمس سنوات



السيد رائد جواد بوخمسين



الشيخ محمد الجراح الصباح

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن نجاحه في تسعير أول إصدار له لصكوك ذات الأولوية غير المضمونة بقيمة 500 مليون دولار ولأجل خمس سنوات، وذلك ضمن برنامج إصدار الصكوك البالغة قيمته 1.5 مليار دولار. ويمثل الإصدار خطوة إستراتيجية في تنوع مصادر التمويل وتعزيز قاعدة التمويل طويل الأجل للبنك، كما يعكس ثقة المستثمرين في متانة مركزه المالي وحضوره في أسواق رأس المال الإقليمية والدولية.

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في KIB، السيد رائد جواد بوخمسين: «يُمثل الإصدار خطوة إستراتيجية في تنوع مصادر التمويل وتعزيز قاعدة التمويل طويل الأجل للبنك بما يدعم خطط النمو المستدام ويحافظ على مركز قوي ومتوازن للسيولة وإدارة فعالة للإلتزامات وفق أفضل الممارسات المصرفية».

وأضاف بوخمسين: «جاء الإصدار وفق هيكل يجمع بين الوكالة/المراقبة، لأجل خمس سنوات، حيث تكتسب فيه أدوات التمويل (الصكوك) المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أهمية متزايدة لدى المؤسسات المالية والمستثمرين. وستتم تسوية الإصدار بتاريخ 10 سبتمبر/أيلول 2026 وإدراج الصكوك في السوق الدولية للأوراق المالية التابعة لبورصة لندن، على أن تستحق الصكوك في 10 سبتمبر/أيلول 2031».

وأشاد بوخمسين بالدور الحيوي للشركاء الذين ساهموا في إنجاح هذا الإصدار، حيث تولى كل من سيتي غروب غلوبال ماركتس ليميتد، وستاندرد تشارترد مهام التنسيق العالمي، بينما عمل كل من أي أس بي كابيتال، وبنك بوبيان، وسيتي بنك، والإمارات دبي الوطني كابيتال، وبيتك كابيتال، والدولي إنفست، وبنك الشارقة الإسلامي، وبنك ستاندرد تشارترد، وبنك وربة، والمؤسسة العربية المصرفية، والبنك العربي، وكيو أن بي كابيتال، مهمة مديري إصدار رئيسيين مشتركين ومديري سجل الإكتتاب.

وجاء نجاح الإصدار في ظل بيئة سوقية عالمية متغيرة، حيث أسهم الطلب القوي في تضيق هامش التسعير بمقدار 30 نقطة أساس مقارنة بالمؤشرات السعريّة الأولية ليصل الهامش النهائي إلى 95 نقطة أساس فوق عائد سندات الخزنة الأمريكية لأجل خمس سنوات، وبمعدل ربح سنوي يبلغ 5.502 %.

وحظي الإصدار بطلب قوي من المستثمرين منذ انطلاقه، حيث بلغ حجم الطلبات نحو 1.2 مليار دولار بما يعادل 2.4 مرة حجم الإصدار، مما يعكس عمق الطلب على الإصدار.

ثقة المستثمرين والمكانة الإستراتيجية

وقال رئيس مجلس إدارة KIB، الشيخ محمد الجراح الصباح: «يعكس نجاح هذا الإصدار ثقة المستثمرين الإقليميين والدوليين في متانة المركز المالي ووضوح التوجه الإستراتيجي لمجموعة KIB»، مشيراً إلى «أن هذا الإصدار يمثل محطة مهمة في تعزيز حضور KIB في أسواق رأس المال الدولية وتوسيع قاعدة المستثمرين، بإعتباره أول إصدار لصكوك ذات الأولوية غير المضمونة من جانب البنك، وذلك ضمن برنامج إصدار الصكوك البالغة قيمته 1.5 مليار دولار».

وحصل الإصدار على تصنيف إئتماني نهائي بدرجة «A» من وكالة فيتش للتصنيف الإئتماني، بما يتماشى مع التصنيف طويل الأجل للبنك عند «A» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

Aqari

The First Integrated Banking App
for Real Estate Management
for Individuals & Corporates



property value
KD 1,000,000

growth value
KD 2,000,000

property value
KD 1,000,000

Download App Now



GET IT ON
Google Play



Available on the
App Store

بنك قطر الوطني (QNB): الحكومة البريطانية، أهم تحدّي الموازنة

بين النمو الإقتصادي وإحتواء التضخّم

والمالية سيؤدي إلى إحتواء مخاطر الركود التضخمي مستنداً إلى عوامل رئيسية عدة، منها أن إقتصاد المملكة المتحدة يشهد مخاطر واضحة مرتبطة بالركود التضخمي، فالنمو الإقتصادي يعتبر بالكاد في المنطقة الإيجابية، فيما يظل تضخّم أسعار المستهلك أعلى من النسبة المستهدفة من قبل بنك إنكلترا البالغة 2 %.

ولفت التقرير إلى مواجهة الإقتصاد البريطاني صعوبة في اكتساب الزخم، حيث نما بنحو 1 % في كل من العامين الماضيين، مع توقع وتيرة مماثلة أو أضعف في العام 2026. ويُعزى هذا التباطؤ إلى تقييد الإنفاق الإستهلاكي بفعل إرتفاع الضرائب وتجميد حدود الشرائح الضريبية، وإرتفاع تكاليف الطاقة العالمية، وضعف إستثمارات الشركات، وإستمرار الآثار المتأخرة لزيادات أسعار الفائدة السابقة. وإعتبر بنك قطر الوطني (QNB) أن مؤشرات سوق العمل بدأت تفقد بعض زخمها، مع تزايد الحذر في عمليات التوظيف، كما بلغ التضخّم الكلي في أسعار المستهلك ذروته في وقت سابق من العام، حين دفعت صدمة أسعار الطاقة العالمية التكاليف إلى الإرتفاع، غير أنه حتى مع تراجع ضغوط أسعار الطاقة، لا يزال التضخّم المحلي يتسم بدرجة كبيرة من الثبات، في وقت يشير فيه مكتب الإحصاءات الوطنية إلى إستمرار المخاطر الناجمة عن نمو الأجور المحلية واستراتيجيات تسعير الشركات التي تتكيف مع موجات إرتفاع التكاليف السابقة.

وتناول البنك، في تقريره، السياسة النقدية في المملكة المتحدة التي تدار بصورة مستقلة عن الحكومة، مشيراً إلى أن بنك إنكلترا يتمتع بتفويض يقتضي تحقيق إستقرار الأسعار مع دعم الإقتصاد الأوسع نطاقاً، ويجد بنك إنكلترا نفسه حالياً وسط معضلة ركود تضخمي محتملة، فخفض أسعار الفائدة بسرعة مفرطة قد يعيد إشعال ضغوط الأسعار والتضخّم، في حين أن إبقاءها مرتفعة لفترة طويلة قد يعمق حالة الركود وربما يدفع الإقتصاد نحو الإنكماش.

وأشار التقرير إلى إتباع بنك إنكلترا نهجاً «تدريجياً وحذراً»، مع إبقاء السياسة النقدية مقيدة بدرجة محدودة عند 3.75 %، وموازنة المخاطر المتداخلة المرتبطة بالأسعار والنشاط الإقتصادي، وعدم التحرك إلا عندما تصبح الأدلة المتعلقة بالتضخّم الأساسي أكثر وضوحاً، وهو ما يفسر سبب مقاومة لجنة السياسة النقدية للدعوات المطالبة بخفض أسعار الفائدة، وسبب دعوة أقلية متشددة من أعضائها إلى مزيد من التشديد، خشية أن يؤدي التيسير المبكر إلى ترسخ توقعات التضخّم.



رَجَّح بنك قطر الوطني (QNB) أن يحافظ بنك إنكلترا على موقف حذر قائم على البيانات، مع إبقاء السياسة النقدية مقيدة بالقدر الكافي لإعادة التضخّم إلى المعدل المستهدف دون خنق التعافي الهش بصورة غير ضرورية، مشيراً إلى أن الحكومة البريطانية تواجه تحدياً في الموازنة بين النمو الإقتصادي وإحتواء التضخّم.

وأوضح QNB، في تقرير، أن القرارات المقبلة للحكومة البريطانية خلال سبتمبر/أيلول 2026 ستحتذى بمتابعة دقيقة لمعرفة كيفية موازنتها بين هذه المخاطر المتشابكة، وسيعتمد إحتواء ضغوط الركود التضخمي ليس فقط على قرارات بنك إنكلترا، بل أيضاً على مدى إتساق إطار السياسات الأوسع الذي سيعتمده آندي برنهام رئيس الوزراء البريطاني وجون هيلي وزير الخزانة، حيث ستكون قدرة الحكومة الجديدة على طمأنة الأسواق حيال إنضباطها المالي، مع مواصلة السعي لتحقيق طموحاتها المتعلقة بالنمو والنموذج الإقتصادي الجديد، عاملاً حاسماً.

وأشار التقرير إلى الأوضاع الصعبة التي يواجهها آندي برنهام، الذي يشغل المنصب منذ يوليو/تموز 2026، في ظل أوضاع إقتصادية صعبة، فقد ظلت المملكة المتحدة تتعامل خلال النصف الثاني من العام 2026 مع مزيج معقد من ضعف النمو وإرتفاع التضخّم فوق المستوى المستهدف، وهي سمات تميز بيئة الركود التضخمي. وقد تعهد رئيس الوزراء ووزير الخزانة بتبني «نموذج إقتصادي جديد» يركز على الإستثمار والتجديد الصناعي.

وناقش التقرير ضغوط التضخّم والنمو التي تواجه رئيس الوزراء الجديد ووزير خزانته، وما إذا كان التفاعل بين السياستين النقدية

البنك العربي يدعم حملة «العودة إلى المدارس» بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد



كما شارك فريق من موظفي البنك العربي في توزيع هذه الحقائب على الطلبة، تعزيزاً لروح التضامن المجتمعي وتجسيداً لثقافة العمل التطوعي التي يحرص البنك على ترسيخها بين موظفيه.

وقد إمتدت الحملة لتشمل جميع محافظات المملكة، واستفاد منها أكثر من 5,000 طالب وطالبة حصلوا على حقائب مدرسية مجهزة بالمستلزمات الأساسية.

يُشار إلى أن البنك العربي يتبنى إستراتيجية متكاملة على صعيد الإستدامة والمسؤولية المجتمعية، تعكس حرصه على تعزيز أثره الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، من خلال العمل مع مختلف الجهات المعنية وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة. ويأتي برنامج البنك العربي للمسؤولية الاجتماعية «معاً» كأحد ثمار هذا التوجه، حيث يركز على محاور أساسية عدة تشمل: الصحة، والتعليم، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة، ودعم الأيتام، وتمكين المرأة.

قدّم البنك العربي مؤخراً دعمه لحملة «العودة إلى المدارس» للعام الدراسي 2026/2027، التي تنفذها مؤسسة ولي العهد بالتعاون مع القطاع الخاص في مختلف محافظات المملكة الأردنية، ضمن برنامج الحملات والاستجابات الإنسانية، حيث تهدف الحملة الى التخفيف من الأعباء المالية التي تواجهها الأسر في تأمين مستلزمات أبنائهم مع بداية العام الدراسي.

ويأتي هذا الدعم تأكيداً على إلتزام البنك العربي مسؤوليته المجتمعية وحرصه على إحداث أثر إيجابي ومستدام في حياة الطلبة، حيث قام البنك بالتبرّع بحقائب مدرسية تحتوي على المستلزمات المدرسية والقرطاسية الأساسية من دفاتر وأقلام وأدوات أخرى تم توزيعها على الطلبة في مناطق عدة شملت غرب عمّان والعبدلي والجامعة والجبيهة وقصبة الزرقاء، بما يسهم في توفير الموارد التي تعزز فرصهم التعليمية وفي بناء بيئة مدرسية محفّزة تشجع على التعلم وتنمي مهارات الطلبة وقدراتهم وتعزز ثقتهم بأنفسهم.

مصرف الجمهورية - ليبيا يحصد جائزة «أكثر نافذة مصرفية إسلامية واحدة لعام 2026» في لندن



وتحتفي جوائز التمويل الإسلامي العالمية «Global Islamic Finance Awards» بالمؤسسات والقيادات والمبادرات التي تُسهم في تطوير صناعة التمويل الإسلامي، وتعزيز التميز والابتكار في خدماتها ومنتجاتها.

وصول شحنات جديدة من السيولة النقدية

من جهة أخرى، أعلن مصرف الجمهورية - دولة ليبيا - عن وصول شحنات جديدة من السيولة النقدية المقدمة من مصرف ليبيا المركزي، في خطوة تستهدف دعم توفر النقد وتعزيز قدرة فروع المصرف على تلبية إحتياجات العملاء.

وأوضح المصرف، في تنويه موجّه إلى زبائنه، أن العمل جارٍ حالياً على توزيع السيولة النقدية الواردة على مختلف الفروع، بما يضمن إستمرار تقديم الخدمات المصرفية بصورة منتظمة.

وأكد مصرف الجمهورية أن توزيع السيولة يهدف إلى تسهيل حصول الزبائن على إحتياجاتهم النقدية، وتعزيز إنسيابية الخدمات المقدّمة لهم عبر الفروع خلال الفترة المقبلة.

تُوجّ مصرف الجمهورية - دولة ليبيا، بجائزة «أكثر نافذة مصرفية إسلامية واحدة لعام 2026» Banking Window Award 2026، ضمن جوائز التمويل الإسلامي العالمية «GIFA»، خلال حفل الدورة السادسة عشرة الذي أقيم في العاصمة البريطانية لندن، في حضور قيادات مصرفية وممثلي مؤسسات مالية من مختلف دول العالم.

وتسلّم الجائزة الدكتور علي أبوصلاح أمريغة، رئيس مجلس إدارة مصرف الجمهورية، نيابة عن المصرف، في تكريم دولي يُبرز جهود المؤسسة في تطوير خدمات ومنتجات مصرفية متوافقة مع مبادئ الصيرفة الإسلامية، وتعزيز كفاءة أدائها المؤسسي.

ويُشكّل هذا التتويج محطة مهمة في مسيرة المصرف، ويعكس ما يبذله من جهود لتطوير أعمال الصيرفة الإسلامية وتقديم حلول مالية تستجيب لإحتياجات الزبائن، إلى جانب تعزيز حضوره في المحافل المالية والمصرفية الدولية.

كما يجسّد التكريم حصيلة العمل المشترك لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة العاملين في المصرف، في دعم برامج التطوير والتحديث، والإرتقاء بجودة الخدمات، وترسيخ الممارسات المؤسسية الحديثة.



خدماتنا الإلكترونية

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملائه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس



خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الصراف الآلي ATM

المركز الصوتي 1500

خدمة الرسائل 16016

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور
في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات
إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

عدنان أحمد يوسف القيادي المصرفي والسفير الدولي للمسؤولية المجتمعية في مملكة البحرين مكرّماً بـ «جائزة الإنجاز مدى الحياة في المسؤولية المجتمعية»



والذي يُعدُّ أعلى وسام تكريمي تمنحه في تاريخها، لمناسبة ذكرى مرور 20 عاماً على تأسيس الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، حيث يتم تكريم عدد من الشخصيات القيادية ممن لهم بصمات إستثنائية في مسيرة المسؤولية المجتمعية وطنياً ودولياً، كذلك ممن ساهم في تعظيم أثر مبادرات الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، خلال هذه المسيرة المشرقة لها، والممتدة على مدار 20 عاماً.

قام وفد رسمي من الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية برئاسة سعادة رئيس مجلس إدارتها البروفيسور يوسف عبدالغفار العباسي، بإتمام مراسم تكريم سعادة الوحيه عدنان أحمد يوسف القيادي المصرفي والسفير الدولي للمسؤولية المجتمعية من مملكة البحرين، ومنحه «جائزة الإنجاز مدى الحياة في المسؤولية المجتمعية» - Lifetime Achievement Award in Social Responsibility،

إستعداد مملكة البحرين لإستضافة أعمال النسخة الأولى

من منتدى ومعرض «صُنع في الخليج 2026»

النظري إلى التطبيق العملي، وترسيخ علامة صناعية موحدة تعزز تنافسية المنتجات الخليجية عالمياً، حيث إنه يُعتبر الحدث الأول من نوعه المخصّص للصناعات الخليجية تحت شعار: «صنع في الخليج» ليعبّر عن روح الوحدة والتكامل بين الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي». وذكر الوزير فخرو، «أن المعرض سيشهد مشاركة واسعة من قبل مختلف الشركات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي حيث سيشغل ثلاث صالات متكاملة، مع مشاركة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بجناح خاص، إلى جانب أجنحة لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي».

أكد وزير الصناعة والتجارة، عبدالله بن عادل فخرو، إستعداد مملكة البحرين لإستضافة أعمال النسخة الأولى من منتدى ومعرض «صنع في الخليج 2026» في الفترة من 6 إلى 8 أكتوبر/تشرين الأول 2026 في مركز البحرين العالمي للمعارض، وذلك تحت رعاية الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد.

وأوضح وزير الصناعة والتجارة «أن هذا الحدث الذي يتزامن مع ترؤس مملكة البحرين لإجتماعات لجنة التعاون الصناعي ولجنة التعاون التجاري لدول مجلس التعاون، يُمثل خطوة فعلية لتحويل التكامل الصناعي الخليجي من النطاق

المصرف الأهلي العراقي يُطلق النسخة الرابعة من برنامج

Banking Ready 2026



والإستعداد لمقابلات العمل. كما يتعرّف المشاركون على مختلف جوانب العمل المصرفي، من خلال محاضرات يقدمها عدد من مدراء وقيادات المصرف الأهلي العراقي، تتناول موضوعات مثل خدمة العملاء، ومكافحة غسل الاموال وغيرها.

وفي إطار إهتمام المصرف بتعزيز الشمول وتكافؤ الفرص، شهدت النسخة الرابعة من البرنامج قبول أحد المشاركين من الأشخاص ذوي الهمم، تأكيداً على إلتزام المصرف بتوفير فرص متساوية للتعلّم والتطوير، وإتاحة المجال أمام مختلف الطاقات الشبابية للمشاركة والاستفادة من هذه التجربة.

ويأتي إطلاق النسخة الرابعة من البرنامج استمراراً لالتزام المصرف الأهلي العراقي بالإستثمار في الشباب وتنمية قدراتهم، وإيماناً بأهمية توفير فرص تعليمية وتدريبية تُسهم في إعداد جيل يمتلك المعرفة والمهارات اللازمة لبناء مستقبل مهني واعد.

أطلق المصرف الأهلي العراقي النسخة الرابعة من برنامج Banking Ready 2026، بالتعاون مع مركز التميز للإبداع والتطوير والجامعة الأميركية في بغداد - العراق، في إطار جهوده المتواصلة لتمكين الشباب وتطوير مهاراتهم وتأهيلهم لدخول سوق العمل والقطاع المصرفي بكفاءة وثقة.

ويُعد برنامج Banking Ready الأول من نوعه في العراق، في التدريب المصرفي ويُقدّم للطلبة والخريجين بشكل مجاني وممول بالكامل من المصرف الأهلي العراقي، ليمنح المشاركين فرصة خوض تجربة تعليمية متكاملة تجمع بين المعرفة والخبرة العملية.

ويتضمّن البرنامج مجموعة متنوعة من المحاضرات والجلسات التدريبية التي تجمع بين المعرفة المصرفية وتطوير المهارات المهنية والشخصية، بما في ذلك تدريبات متخصصة في اللغة الإنكليزية وExcel، إلى جانب تطوير مهارات القيادة والتواصل، وكتابة السيرة الذاتية،

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK
"أكثر من بنك"



حلول رقمية تختصر الطريق لنمو أعمالك

JKBCORP⁺



06-5200999

البنك العربي... أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2026



GLOBAL
FINANCE



arabbank.com



البنك العربي
ARAB BANK



الوصول بإدانة